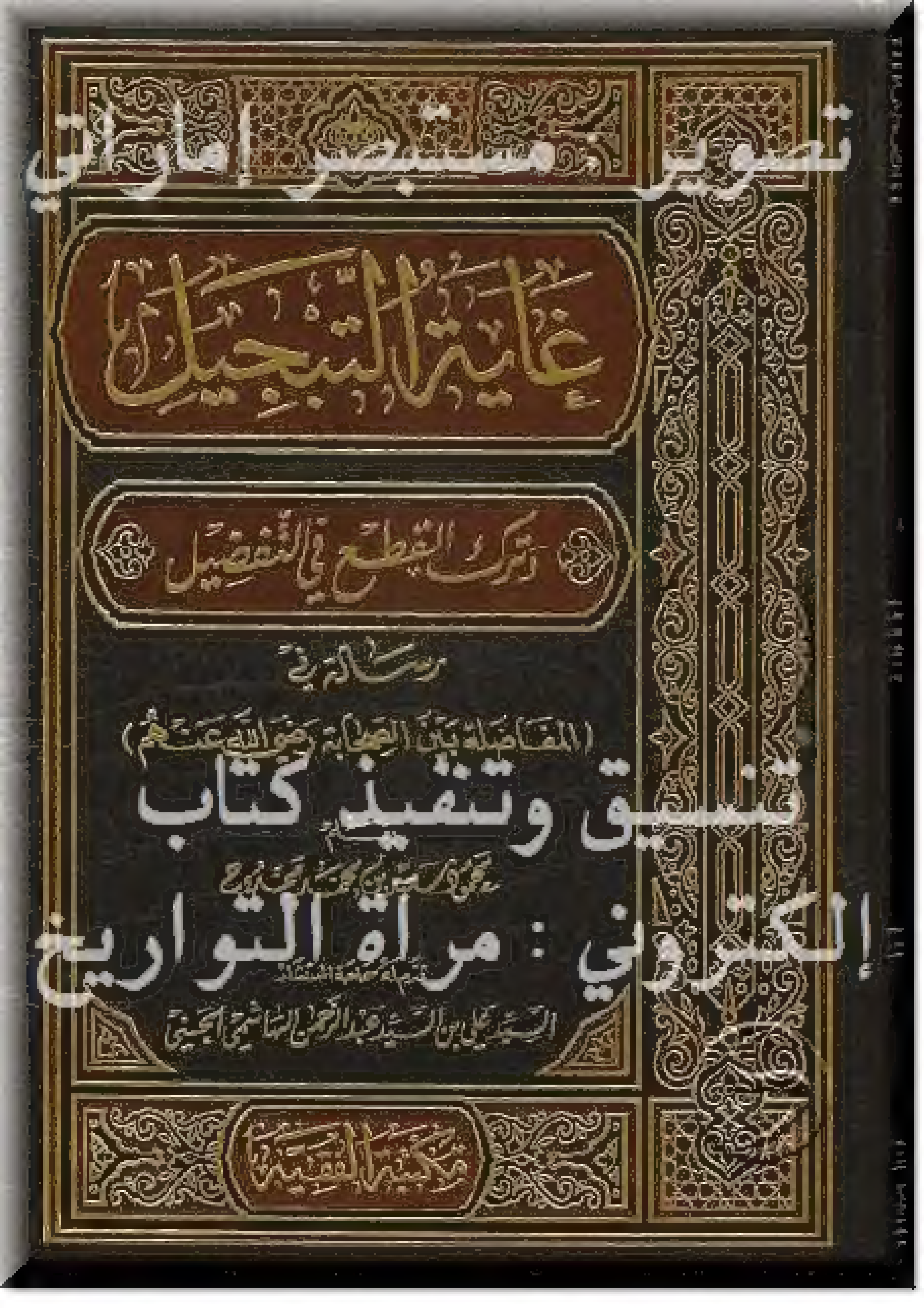

تصوير مستبصر إماراتي
غاية التبجيل
وترك القطع في التفضيل
رسالة في
(المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم)
تنسيق وتنفيذ كتاب
إلكتروني : مرآة التواريخ
السيد علي بن السيد عبد الرحمن الهاشمي الحسيني
مكتبة الفقيه

الطبعة الأولى

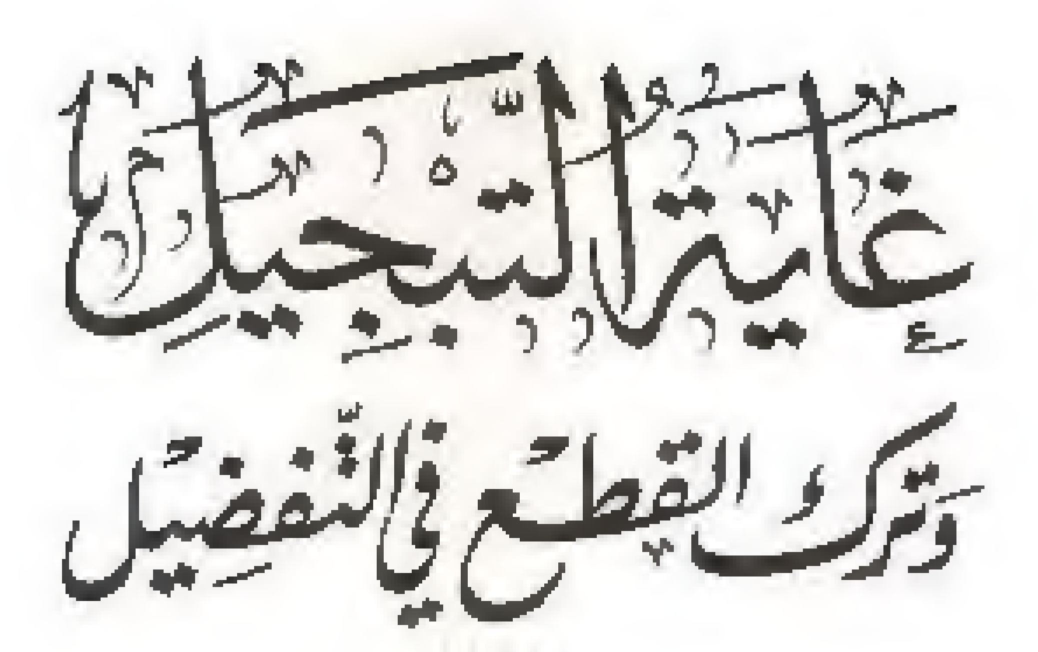
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

مكتبة الفقيه

الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

هاتف: ٠٠٩٧١٢٦٢٢٩٩٥-٠٢ - فاكس: ٠٠٩٧١٢٦٢٢٩١٥-٠٢

ص.ب: ٣٥٧٣٢



رسالة في
(المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم)

بقلم
محمود سعيد بن محمد ممدوح

قدم له سماحة المستشار
السيد علي بن السيد عبد الرحمن الهاشمي الحسيني

وقرظه السادة الأعيان الغر
العلامة الفقيه السيد سالم بن عبد الله بن عمر الشاطري باعلوي
والعلامة السيد أبي بكر العدني بن علي المشهور باعلوي
والعلامة السيد عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ باعلوي

مكتبة الفقيه



مقدمة سماحة المستشار

السيد علي بن السيد عبد الرحمن آل هاشمي الحسيني

المستشار الديني لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

حفظهما الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله، والصلاة والسلام على خاتم رسل وأنبياء الله، سيدنا محمد ابن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. . . وبعد:

فمن فضل الله علينا وتوفيقه أن يسَّر لي النَّظر في مصنف العلاّمة الدَّراكة الشيخ محمود سعيد ممدوح، فقد نظرت في كتابه (مخطوطاً) الذي وسمه باسم «غاية التبجيل، وترك القطع في التفضيل» وهو من مصنفات الشيخ العديدة المفيدة الفريدة في التصنيف.

وقرأت مقدمته وفصوله، فوجدت الكتاب مطابقاً لعنوانه الذي وُفق أخونا الشيخ محمود سعيد ممدوح إليه (غاية التبجيل) وغاية الشيء منتهاه، فهو منتهى وأعلى التبجيل لآل بيت رسول الله سلام الله عليهم، ولصحابته الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، و(ترك القطع في التفضيل) يعني تجنب القطع في مسألة التفضيل بينهم، لأن التفضيل أمر غيبي يحتاج لنصوص صريحة ثابتة، لا تحتمل التأويل، والأمة الإسلامية بمذاهبها المختلفة قد اجتهدت في هذه المسألة، فمن الخطأ تبني مذهباً معيناً فيها، وإلزام المخالفين به، والحكم على المخالف بالابتداع.

وقد أبان الشيخ محمود سعيد ممدوح - بتوفيق من الله عزّ وجلّ - في مصنفه هذا بواسطة النقول الكثيرة عن أئمة العلم والدين كالباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، والآمدي، والسعد التفتازاني، وغيرهم أنَّ (مسألة التفضيل) ظنية لا يقطع فيها برأي.

وهذا ثمرة عظيمة من ثمرات هذا البحث القيم، ولبنة علمية فريدة في سبيل التقارب بين المذاهب الإسلامية، فنحن دائماً ندعو للتقارب بين المسلمين على أساس من البحث والنقاش وللمحاورة العلمية الجادة مع الإخلاص لله تعالى جلّ شأنه.

وقد وُفِّقَ الأخ المؤلف في وضع أساسٍ من أسس التقارب، وبيّن أنّ المشهور في المذهب قد يخالف أقوال أئمة المذهب ذاته، فأبان بذلك أنّه باحث نتقد إلى منهجه العلمي الصريح في العديد من المسائل.

ومقدمة الكتاب مع فصوله تعتبر بحوثاً مستقلة، فالمقدمة جاءت في بيان أهمية مسألة المفاضلة، أهي من الفروع أم من العقائد؟.

ثم ذكر المؤلف عدداً من الآيات القرآنية الكريمة التي تصرح بعدالة الصّحابة رضي الله عنهم، ثم انتقل بنا إلى حقيقة قررها عدد من أئمة أهل السنة والجماعة، وهي أنه لم يجمع في فضل أحد من الصحابة- رضوان الله عليهم - من الأحاديث بالأسانيد الثابتة، أكثر من الذي ورد في الإمام علي كرم الله وجهه، ثم ختم مقدمته بتذكير القارئ الكريم بأن الحق أولى بالاتباع من آراء الرجال فهو كما قال إمامنا مالك رضي الله عنه: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويرد، إلا صاحب هذه الحجرة، وأشار إلى حجرة النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم».

١- وإذا انتقلنا للفصل الأول من الكتاب نجده قد خصصه للفكرة الأساسية من الكتاب، فهو خاص في بيان أنّ مسألة التفضيل ليست من مباحث الاعتقاد (عند أهل السنة والجماعة)، وجاء فيه نقل عن الإمام

ابن عبدالبر المالكي الأندلسي يصرح فيه باتفاق المسلمين على أنَّ الله تعالى شأنه لا يسأل عباده يوم الحساب: من أفضل عبادي؟.

والفصل غني بالنقول عن أئمة أهل العلم ذوي الرواية والدراية، وفيه نقل قول الإمام الباقلاني: «وجملة ما يقوى في هذا الباب: أنَّ **الكلام في التفضيل مسألة اجتهاد لا يبلغ الخطأ بصاحب فيها منزلة الفسق، وما يوجب البراءة،** لأن الفضائل المروية أكثرها متقابل متعارض في الفضل، وما يذكر من السبق إلى الإسلام والجهاد وغير ذلك محتمل التأويل».

كما نقل قول الإمام الباقلاني في كتابه المذكور (ص٥١٣-٥١٤): «**فأما القائلون بأنا نقف فيهم من غير قطع على تفضيل أحد منهم أو قطع تساويهم في الفضل، فإنهم أقرب إلى الصواب، وأقدر على الاحتجاج**».

ولعمر الله تعالى فإنَّ هذا النص فيه كفاية لأصحابنا، ولكن المؤلف رغبة منه في إشباع القارئ بالنصوص الواضحة الصريحة، كثير النقول، يفتش وينقب، ويأتي بالفائدة تلو الفائدة، وبالتالي يزداد الإعجاب بالكتاب وبصاحبه، وهو لا يكتفي بالنقول لكنه يحلل، ويصحح ويضعف ويوجهُ.

٢- ثم ينتقل بنا إلى الفصل الثاني، وهو غريب، فقد أخبرنا بنقولاته عن الإمام ابن عبد البر المالكي أنَّ جمعاً من علماء المدينة المنورة من شيوخ إمامنا مالك -رحمه الله تعالى- وشيوخهم كانوا يذهبون إلى التوقف في المفاضلة، ثم يقرر أن هذا هو مذهب الإمام داود بن علي الظاهري إمام الظاهرية، وأيد كلامه بنقول عن الإمامين الجليلين ابن أبي زيد القَيْرواني، ومحمد بن علي المازري

ومن قوة عارضة المؤلف أنه ذيّلَ هذا الفصل بإشكال حول دليل أهل السُّنّة والجماعة على الأفضلية، ومن أمانته العلمية أنه طلب من أهل العلم إبداء حلٍّ للإشكال، وهكذا يطلب المشاركة، ويجانب الأحادية والحصر.

٣- ثم ينتقل إلى الفصل الثالث، وهو خاص في مدى قوة التلازم بين الخلافة والأفضلية، فوقف المؤلف فيه موقف العالم المحقق المدقق الذي يختار ما يراه صواباً ولا يهمل قول المخالف، بل يناقش ويوجِّه، وأعجبني ما نقله عن الشيخ محيي الدين ابن عربي - قدس الله سره - قال فيه: «تقديم شخص بالإمامة على آخر، إنما هو تقديم الزمان، ولا يلزم منه تقديم بالفَضْل، فإنَّ الله تعالى قد أمرنا باتباع ملة أبينا إبراهيم، وليس ذلك لكونه أحق بها من سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما هي التقدمة بالزمان، فإنَّ للزمان حكماً في التقدم، من حيث هو زمان، لا من حيث الرتبة.

وذلك كالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنَّ من حكمة الله تعالى ترتيبها بحسب الآجال والأعمار التي قدرها الله عزَّ وجلَّ أيام ولاية كل واحد على التعيين، مع أنَّ كلَّ واحد أهل لها حال ولاية الآخر، وقد سبق في علم الله أنه لا بد من ولاية كل واحد من الخلفاء الأربعة على الترتيب الذي وقع، حتى لو قدر أنَّ المتأخر تقدم فلا بد من خلعه حتى يلي أحدهم من لا بد له من الولاية بعده عند الله تعالى، فكان في ترتيب ولايتهم بحكم أعمارهم عدم وقوع خلع أحدهم مع الاستحقاق، إذ الصحابة كلهم عدول».

ثم نقل الشيخ محمود سعيد عن أئمة أهل السنّة والجماعة كأبي منصور البغدادي، وأبي بكر الباقلاني، وابن بطال الأندلسي أنّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرون جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل.

وهذا فيه فتح للتقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة، وبيان أن التعامل الطبيعي المتميّز عن قبيل الاطلاع الذي يجمد على رأي واحد ولا يرى الحقّ إلا فيه، ويعارض غيره.

ولم يغادر المؤلف الفصل الثالث إلا بعد أن أضاف فائدة حول أفضلية الإمام الحسن بن علي عليهما السلام والرضوان، وخلاصة الكلمة أنّه يُلزم القائلين بأن الخلافة تكون للأفضل، فلماذا تأخّر نصب الحسن بن علي عليهما السلام؟

٤-٥ وفي الفصلين الرابع والخامس يذكر مذاهب العلماء في تعيين الأفضل فيوصلهم إلى عشرين مذهباً، ثم عقد فصلاً في مذهب من قال أفضلهم من مات في حياة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

ثم يذكر في الفصل الثاني سبعة عشر قولاً، وهو من أهم فصول الكتاب، ولم ينسَ المؤلف الباحث جزاه الله خيراً أن يذكر في إحدى حواشيه أن بعض الأئمة ذهب إلى أن تفضيل الصحابة على الأمة إنما هو للسابقين والأنصار، وقد يأتي في الأمة من قد يكون أفضل من المتأخرين، وهي مباحث علمية حرجة أعانه الله عليها وسدّد خطاه، فسلك السبيل الأقوم والأعدل.

وقد بدأ بنقل عن الإمام أبي الحسن الأشعري في اختلاف الأئمة في التفضيل، وتلاه بنقل آخر في نفس المعنى عن القاضي العلامة عبد الجبار الشافعي، ثم أخذ في سرد الأقوال، وسرده لم يكن كسرد الناقل المحسن، بل هو سرد الباحث المحقق الذي يعرف ما وراء النصوص فيصحح ويضعف ويؤسس ويوضح ويوفق ويحقق، رحمه الله كغيره من الباحثين المحققين، وسلك الطريق العجب إذ ما اطّلع بعضه إلى طريقة تعرض

إلا أن البحث إذا جاء ذكر أئمة العترة الطاهرة يمتص بالحب، ويظهر عليه من الولاء التي عرف بها، فمن روائع هذا الفصل (تنوير الأفئدة الزكية بتفضيل البضعة النبوية) ذكر فيه اختلاف وتقديم عدد من الأئمة من أهل السنة وتفضيلهم للبضعة الطاهرة الشريفة، وذكر قول الإمام مالك رضي الله عنه «لا نُفضّلُ على بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحداً»، ولم يغادر بحثه وفصله إلا بإثبات أن السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام هي أفضلُ نساء العالمين، وأنّ أمها سيدتنا وأمنا خديجة هي أفضل أمهات المؤمنين رضي الله عنهنّ أجمعين.

وضمّن حواشي هذا الفصل بحثاً مفرداً للعلامة السيد السّمهودي في أفضلية أهل الكساء.

وبمناسبة ذلك رغبَ الأستاذ الباحث وفقه الله تعالى إفراد (تنوير الأفئدة الزكية بتفضيل البضعة النبوية) فهو عمله علمية مفردة

ومما زاد هذا الفصل توثيقاً أنه اعتمد على ما ذكره في نقل المذاهب في التفضيل عن الإمام أبي بكر الباقلاني المالكي

٦- ثم يأتي إلى الفصل السادس وهو دُرّةٌ من دُرر الكتاب، ومفخرة لطلاب العلم والمعرفة من الباحثين والعلماء والمحققين، فهو باب فتح وفتوح وتقريب، وقد جعله الباحث خاصاً بالقائلين بأفضلية الإمام عليٍّ كرم الله وجهه على سائر الصحابة رضي الله عنهم، وفيه نقول يغلب الظن بأن الباحث قد بحث حتى عثر عليها، وفيه مناقشات مفيدة يجب أن تفتح لها العقول والقلوب، أما من رضي أن يعيش وحده في العالم، فهذا الباب ليس إلا باب أهل الحق والنصفة

ومن أهم نتائج هذا الفصل، أنه قد أصّل لتفضيل عليٍّ على سائر الصحابة رضي الله عنهم، وهو مذهب جمع من السلف من الصحابة والتابعين كما صرح بذلك ابن عبد البر، والباقلاني، وابن حزم، وغيرهم من الأئمة، وفي هذا فقط حزٌّ لمفصله المفصل، ولكن الباحث رعاه الله قد خرج علينا بفوائده وتحقيقاته من الأبواب والفوائد

ومن نصوصه في هذا الفصل ما أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٣٥٠)، وفي الفضائل (رقم ١٨٠)، والنسائي في الخصائص (رقم ٩٧)، والطَّحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/ ١٦٠) بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه في حديث طويل، وفيه: فما كان أحدٌ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحبَّ إليَّ من عليٍّ

ومنه ما أخرجه الخلال في السنة (رقم ٤٥٢) قال: وأخبرنا عبد الله ابن أحمد قال: ثنا داود بن عمرو الضبي، وكنيته أبي عبيد، قال: ثنا علي

ابن شهر آشوب [illegible] عن [illegible] جاء رجل إلى

أبي ذر وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا أبا ذر

ألا تخبرني بأحب الناس إليك، فإني أعرف أن أحبهم إليك أحبهم إلى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: إي ورب الكعبة، إن أحبهم

إليَّ أحبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو ذاك الشيخ،

وأشار بيده إلى عليٍّ وهو يصلي أمامه

واستوقفتني أبيات للإمام عبد الله اليافعي الصوفي مؤرخ الأشعري

قال فيها يمدح علياً رضوان الله عليه:

ورث وارث علم النبوة عن ... رسوله المرتضى حتى [illegible]

وحامل راية [illegible] لسببه ... [illegible] والدعوة [illegible] عالي

وكاشف عن [illegible] كل [illegible] ... [illegible] [illegible] و [illegible]

وعنده مكنون أسرار [illegible] ... [illegible] [illegible] [illegible]

إن قيل من [illegible] هو أبو حسن ... عالي معالي عليّ [illegible]

خير الثلاث التي [illegible] روى ... عن سيد الرسل [illegible]

مع أنه منه بحب الله [illegible] ... أولا من آمن ولاني بأمثال

يكفيك في فضله ما صح [illegible] ... [illegible] المعاني لم يسمح بأمثال

هذا وقد رأيت الشيخ ينقل نصوصاً من مراجع متفرقة [illegible] أن

الصحابي [illegible] من مفضلي عليٍّ كرم الله وجهه على الجميع،

وهذا ما فعله مع الصحابي الجليل أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه

وذلك تُرغِبُ أهل العلم في فتح الأبواب لكلِّ المذاهب الإسلامية المعتمدة، فالباحث لم يفته أن ينقل مذهب المعتزلة في التفضيل فيه، قال القاضي عبد الجبار الأسد آبادي المُغْني في الشَّرعي في المغني (٢٠/ ٢/ ١٢٠): فأما أكثر البغداديين من شيوخنا فإنهم يفضلون عليًّا عليه السلام، ويسلكون في ذلك طريقين: أحدهما: الموازنة بين الأعمال والفضائل، فيجمعون ما ورد في كلِّ فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه، وفضيلة لعلي عليه السلام، ويبينون أن فضائله أرجح، وهم في باب المزية على طريقين: منهم أن يجمعوا المزية بزيادة الفضائل، أو بالوجوه التي يعظم بها، والثاني الاعتماد في ذلك على أخبار يروونها في هذا الباب، كخبر الطائر وغيره.

وكان شيخنا أبو عبد الله فإنه يقطع على أنَّ عليًّا عليه السلام أفضل ولا يجيز القطع بتصحيحه، ثم يذكر مع ذلك موازنة الأعمال، ويبين أن فضائل أمير المؤمنين مزية على فضائل أبي بكر رضي الله عنه بالكثرة وبالوجوه التي يعظم عليها.

والنصوص في هذا الفضل كثيرة، واختصرتُ هنا النصَّ الذي به دلالات كثيرة، ذكرها الشيخ محمود سعيد ممدوح، ففي تاريخ دمشق (٣/ ٢١١) بإسناد ابن عساكر إلى ابن أبي خَيْثَمة قال: «حدثنا أحمد بن منصور بن سيَّار، حدثنا عبد الرزاق، قال: قال معمر مرة وأنا مستقبله وتبسم وليس معنا أحد، فقلت: ما شأنك؟ فقال: عجبتُ من أهل الكوفة، كأنَّ الكوفة إنما بُنيت على حبِّ عليٍّ، ما كلمت أحدًا منهم إلا وجدت المقتصد منهم الذي يفضل عليًّا على أبي بكر وعمر، ومنهم سفيان

الثوري، قال: فغضب معمر، ورآني كأني أعظمت ذلك، فقال معمر: وما ذاك؟ لو أن رجلاً قال: عليٌّ أفضل عندي منهما ما عنفته، إذا ذكر فضلهما عندي، ولو أن رجلاً قال: عمر أفضل من عليٍّ وأبي بكر ما عنفته، قال عبدالرزاق: فذكرت ذلك لوكيع ونحن خاليين، فاشتهى بها وضحك، وقال: لم يكن سفيان يبلغ بنا هذا الحد، ولكنه أفضى إلى معمر ما لم يفض إلينا!»

وفي نقله هذا حلٌّ لكثير من المشاكل، فلنكن مع هذا التعريف الصحيح، التعريف العلمي البحثي الذي يسمو لصروح العلم في رحاب سماحة المحقِّق.

٧- ثم توجّه البحث المحقق - متّعه الله بصحة الرشاد والسداد - في الفصل السابع القارئ الكريم إلى أن التفضيل للإمام عليٍّ على سائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين هو مذهب أئمة آل البيت عليهم سلام الله ورضوانه.

٨- ثم كان من المناسب أن يعقبه بالفصل الثامن وهو خاص بالنظر في دعوى الإجماع، وقد أخر هذا الفصل إلى الثامن لأن ادعاء الإجماع في مسألة التفضيل قضى المصنف عليها تماماً في الفصول المتقدمة، فلم يكن في حاجة بعد بحوثه الممتعة الجامعة لهذا الفصل، ولكن البحث أراد أن يسدّ الثغرات، ويرفع أي شبهة فناقش دعوى الإجماع في ضوء تعريف الأصوليين، وبيّن أنه لا ينطبق على مسألة التفضيل، وأنه لا يتصور وجود إجماع في المسألة مع كثرة المخالفين في المسألة من أهل السنة، والصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم أجمعين-

٩- ومن دائرة إلى دائرة أخرى انتقل الباحث إلى الفصل التاسع، وقد خصصه لمناقشة أقوال صدرت من بعض العلماء، ربما لم تصح عنهم، أو قالوها في مناسبات معينة، أو كانت لهم أغراض في الإفصاح عنها، كقولهم: «من قدّم عليّاً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»

ويعلم الله إنّ جمعاً من المهاجرين هم الذين قدّموا عليّاً على عثمان وغيره رضي الله عنهم، فما هذه النصوص التي أدت إلى التناحر وتكبير الاختلاف؟ وقد ناقش الباحث نصوصاً في هذا الفصل بموضوعية وبفكر عميق موفق، ويقظة كبيرة، وقد رأى في هذا الفصل كما في الفصول، مع أدب جم، فهو يناقش الأئمة ابن كثير، وابن تيمية، والذهبي، ويتكلم بأدب الحوار، ويلتزم بالآداب الإسلامية، ويعترف بفضل العلماء السابقين.

• ثم ينتقل الباحث إلى الفصل العاشر تحت عنوان (إمعان النظر في حديث وأثر)

والحديث هو: ما أخرجه البخاري في صحيحه (رقم ٣٦٥٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كُنّا في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لا نفاضل بينهم»

والأثر هو قول الإمام عليّ عليه السلام: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئت سميتُ لكم الثالث»

وعن الحديث يقول الباحث الشيخ محمود سعيد ممدوح: إنّ الحديث مُشكِل، ومتروك الظاهر بالاتفاق، فهو معارض للقرآن الكريم الذي فضّل

السّابقين، وبعضُه من أهلِ من قبل الفتح وقاتلوا، ثم هو معارض لما تواتر في السنّة المشرّفة من تفضيل بعض الصحابة على بعض جماعات، وأفراد بذكر مناقبهم.

وهو معارض لما وقع من تفضيل أهل الكساء، والأربعة، ثم باقي العشرة، وأمهات المؤمنين.

ثم نقل الباحث عبارات لبعض العلماء في معنى الحديث، واتفاقهم على أنه مصروف الظاهر، وحجته التي جاء بها حديث لا يجوز الاحتجاج به عند ذوي النظر والاستدلال، وبحثت وجدتهُ يقول: إنّ ابن عمر نفسه كان يذهب إلى خلاف هذا الحديث، ويصرح بأفضلية عليّ على عثمان، فقد أخرج عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٣٢ رقم ٢٠٤٠٨)، وأحمد في الفضائل (رقم ١٠١٢)، والنسائي في الخصائص (رقم ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) بإسناد صحيح عن شُعبة أو مَعْمَر عن أبي إسحاق، عن العلاء بن عرار قال: سأل رجلٌ ابنَ عمر عن عثمان رضي الله عنهما قال: «كان من الذين تولوا يوم التقى الجمعان فتاب الله عليه، ثم أصاب ذنبًا فقتلوه، وسأله عن عليٍّ فقال: لا تسأل عنه، ألا ترى منزلته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

ثم جاء دور الأثر نفسه أنه خرج مخرج هضم النفس والتواضع كقول سيدنا أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه: «وُلّيتُ عليكم ولستُ بخيركم».

١١- ثم جاء دور الفصل الحادي عشر بعنوان (الخلفاء الثلاثة وآل البيت رضوان الله عليهم)، مبتدأً بالخليفة الأول الصدّيق رضي الله عنه،

فذكر بعضاً من مناقبه، ثم عمر، فعثمان رضي الله عنهم، ذاكراً فضائلهم وبعضاً من مناقبهم، وقد وُفِّق الباحث في هذا الفصل، وفي الختم به حتى لا يظنَّ به غمط المطر المظلوم، وهو ما كتب عن عليٍّ كرم الله وجهه فصاحب الخلافة، ثم ختم بالخليفة الراشد الخامس الإمام الحسن بن علي عليهما السلام، وهكذا يتميز البحث بنظرة التحقيق، وبحسّه التشيعي النقي، واطلاعه الواسع من مناقشة في استدراكات، وبيان يسلّم به من كان عارفاً بهذا الفن من العموم.

ثم ختم هذا الفصل بتنبيه يذكر عدداً من أئمة الصحابة، وبيّن أنه يجب على كل مسلم حبهم وموالاتهم، ويحرم سبهم أو التعرض لهم بالأذى، وخصص علياً عليه السلام بأن من سبّه فقد سبَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهنا يبدو عارضة ومدارك الشيخ قوية، وحجتُه جامعة يستدرك ما غاب عن نظر كثير من الباحثين في هذه المسألة.

وفي خاتمة الكتاب ختم بقصيدة للأمير الصنعاني قال في مطلعها:

تحيةٌ تُهدى لمن يهوى علياً ... من بني شأوٍ أم من مجدٍ علياً

وتحيا كلَّ حيٍّ صادقٍ ... فله بُشرى بحلِّ العُرُبِ

ومنادي كلَّ سادٍ جاهلٍ ... بلسانٍ ينشرُ المسكَ ذكيا

لم يكن من مسك دارين وقد ... ملأ الدارين عرفاً علويا

ضمّخوا أسماعكم من نشره ... وارشفوا كأساً من النّظم رويا

يا إماماً سنَّ للخلق بنى ... طاعة للخالق مُذ كان صبيا

وبعد فإني أسجل هنا عظيم إجلالي لعقيدة الأخ الشيخ محمود، وافتخاري وإعجابي بتحقيقه المفرط في بابه، وأنني عنده حجة الصادق لآل البيت، وللصحابة أجمعين، وإن هذا البحث يعتبر حسناً وباباً ينبغي أن يستمر عنده لغة التعريف بين علماء الأمة خاصة، وأتباع الأئمة الأعلام عامة.

إنّ الإسلام يدعو للعلم والمناقشة الهادفة الهادئة للمسائل من غير لمز أو غمز بتجريح أو تكفير، وتبديع للمخالفة في الرأي فيه لا يجوز.

وإذا كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان، قد اختلفوا في التفضيل، فلماذا نحن نخطئهم وندعي أن المسألة قطعية؟ ويبدّع المخالف أو أن نؤديه بسوء النية والظن، وقد نهينا عن ذلك؟

وإذا كنا من محبي لآل البيت، وهم يقدمون جدّهم علياً عليه السلام على الكل، فلماذا نعترض على شرف قولهم؟

جزى الله أخانا فضيلة الشيخ محمود سعيد ممدوح على بحثه القيم، وإني أشارك العديد من العلماء الذين يعرفون لهذا الشيخ غزارة علمه مع دماثة خلق، وحسن الطوية، متمتعاً بورع العلماء وزهد المتصوفين، ولقد اطلعت على بعض كتبه وأعجبت بها أيما إعجاب واستفدت كما استفاد غيري منها، فمن مؤلفاته وفقه الله: (رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة)، و(التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف) و(الاحتفال بمعرفة الرواة الثقات الذين ليسوا في تهذيب الكمال)، و(كشف الستور عما أشكل من أحكام القبور)، و(تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم)

وجزى الله عزّ وجلّ المؤلف خير الجزاء، ووفقه في بحوثه وفي جميع أموره، وجعلنا وإياه ممن أراد الله بهم خيراً، ففقههم في الدين أولئك الذين هدى الله، وأولئك هم أولو الألباب.

وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الراجي عفو ربه الغني
السيد علي بن السيد عبد الرحمن الهاشمي
مستشار الشؤون القضائية والدينية
بديوان رئيس الدولة

أبوظبي في ٧ من صفر الخير ١٤٢٥هـ
يوافقه ٢٨ من مارس ٢٠٠٤م

تقريظات السادة أعيان العرر

العلامة الفقيه السيد سالم بن عبد الله بن عمر الشاطري باعلوي

والعلامة السيد أبي بكر العدني بن علي المشهور باعلوي

والعلامة السيد عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ باعلوي

حفظهم الله تعالى

تقريظ العلامة الفقيه السيد

سالم بن عبد الله بن عمر الشاطري باعلوي الحسيني

الحمد لله رب العالمين، رفع بالعلم أناساً وأذل بالجهل آخرين، وجعل العلم سراجاً يُهتدى به في ظلمات الجهل كل وقت وحين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين، وهو القائل: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد سرّحتُ نظري وسمعي في هذا الكتاب المسمّى «**غاية التبجيل وترك القطع في التفضيل**» لجامعه الشيخ الفاضل العلامة الذي هو جدير بأن يحلّى بكل وصف حسن متحلٍّ وممدوح، العالم الجليل محمود سعيد بن محمد ممدوح، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً، فقد تكلم في هذا الكتاب حسب اطلاعي على بعضه، وسيدلني بعضه على كله، وتخصيص معظم هذا الكتاب موضوع تفضيل الصحابة بعضهم على بعض، وتناول الموضوع من جوانب متعددة، وذكر الخلاف في ذلك، وأقوال العلماء المجمع فيه والمختلف، وقد تحلى هذا الكتاب بالإنصاف وعدم التحيز إلى فئة دون فئة، ويستفيد منه الجاهل والعالم، فيكون مؤلفه قد حسم باب الخلاف والتعصب في هذه المسألة، ووضع الخلاف والأقوال [illegible] الأبواب أمام القارئ، وهو بالخيار يأخذ منها ما أحب بإنصاف.

أسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع بهذا الكتاب الأمة، ويجعله خالصاً لوجه الله الكريم، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، ولا يجعله مشتبهاً علينا فنتبع الهوى

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين

حرر بتاريخ ٧ رجب ١٤٢٤هـ ٤ / ٩ / ٢٠٠٣م

كتبه الفقير إلى الله /

سالم عبد الله عمر الشاطري

عفا الله عنه آمين

مدير رباط تريم

تقريظ العلامة الداعي إلى الله سبحانه وتعالى

السيد أبي بكر العدني بن علي المشهور باعلوي الحسيني

الحمد لله الذي قيّض لنصرة الحق رجالاً صدقوا ما عاهدوا الله عليه، والصلاة والسلام على سيد الأمة محمد بن عبد الله الناطق بالوحي عن ربه، وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد

فإن قضية نشر الأصول وسلف الأمجاد في حياة الأمة الإسلامية أخذت حيزاً كبيراً في مساحة التأليف والتصنيف، وأدلى كل من أهل المعرفة والعلم بما عنده من الأسانيد والبراهين في شتى الوجوه المسؤولة في هذا التصنيف، ومع هذا وذاك فإن التجديد لمعارفهم وصفاتهم سنّة الله في خلقه، وخاصة إذا جاءت على يد أهل الإنصاف من خلص المحبين للسادة الأشراف، ومنهم صاحب هذا المؤلف الجامع الرائع الذي جاء فيه ببدائع فقد بذل فيه من الجهد والبحث والمتابعة ما ميّزه حسناً ومعنى عن كثير من بحوث هذا الفن، ولأن الأخ المُصنف متمكن في علمه ومهيمن على علم قيمه، فقد صال وجال ومد بساط التدقيق وأطال ولم يكن مع ذلك مملاً ولا مخلاً في كل مجال فجزاه الله عن آل البيت وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

ولولا ما عنديَ من الشواغل لاستغرقتُ في مطالعة فصول ما كتب فصلاً فصلاً، ولكني اكتفيتُ بقراءة ومطالعة فوجدت بضاعتي مزجاة، والبحر بحر في مبناه ومعناه، وحمدت الله الذي جعل على يد

شيخنا (محمود سعيد ممدوح) هذه الخدمة الجليلة، فله دعاؤنا بالتوفيق، وصدق المودة لنا في هذه الطريق، والثبات والوقوف على وجه الحقيقة والتحقيق، وأن يكون له يوم العرض الأكبر الحظ الأوفر، والنصيب الأشهر إن شاء الله تعالى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليماً.

اللهم آمين

وكتبه الفقير إلى مولاه
الداعي إلى الله ورسوله
والموجه العام للأربطة التربوية الإسلامية
ومراكزها التعليمية والمهنية
أبي بكر العدني بن علي المشهور

تقريظ العلامة الداعي إلى الله سبحانه وتعالى

السيد عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ باعلوي الحسيني

﴿أفمن شرح اللهُ صدرهُ للإسلام فهُو على نُورٍ من ربّه﴾ الحمد لله ﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه والله بكل شيء عليم﴾ وصلى الله وسلم على عبده وحبيبه الرؤوف الرحيم، وعلى آله معدن الفضل والتكريم، وعلى أصحابه الهداة الدعاة إلى الصراط المستقيم، وعلى من تبعهم بإحسان بالمحبة والمودة والتعظيم.

أما بعد: فقد اطلعت على فصول من الكتاب المسمى «غاية التبجيل وترك القطع في التفضيل» للعلامة المحدث النبيل، المحقق الأصيل، وسليل الهداة إلى أقوم سبيل، الموفق المكرم من الفتاح الممنوح، الشيخ الفاضل الماجد محمود سعيد بن محمد ممدوح، فوجدت نقلاً وافياً، وعلماً واسعاً صافياً، وتحقيقاً نامياً زاكياً، وتسليماً شافياً، وإنصافاً يقرب السبيل لجمع المسلمين والقلوب في مسألة عمل الظن فيها والتعصب فروعاً نتج عنها شقاق وتفرقات وخصام ومعاداة، وكل مؤمن وقر في قلبه الإيمان يوقن بعظمة حبيب الرحمن إيماناً يعرف به سر اصطفاء أهل بيته وأصحابه من قبل من خصصه واصطفاه، يحمله ذلك الإيمان على تعظيم الآل والأصحاب وصدق مودتهم من أجل رب الأرباب وخيرته سيد الأحباب.

وإن في هذا الكتاب المبارك والبحث العلمي لتبيين وتمكين قواسم مشتركة تجمع أهل الإنصاف والاعتدال من مختلف طوائف أهل ملة الإسلام، فهي تحمل وجوب تعظيم ومحبة كل من الصحابة وأهل البيت

الطاهر، وثبوت صحة خلافة كل من الخلفاء الراشدين، وعدم تبديع وتفسيق من قال بأفضلية أحدهم لأمر رآه، وأنه لا ينبغي أن يجعل ذلك سبباً للانتقاص والحط من جانب من يراه، لعدم وجود النص الصحيح وثبوت عظيم الفضل لكل منهم بالنص الصحيح، وأن الوقف شأن أهل الورع والاحتياط، فجزى الله هذا الشيخ المؤلف خير الجزاء وأكمله وأعلاه وأفضله وأوسعه وأجزله، ونفع بكتابه أهل السنة، وبلغه من خيرات الدارين ما أمّله وفوق ما أمّله، وما أحسن ما قال الإمام العارف الحبيب عبد الله بن علوي ابن محمد الحداد

وآل رسول الله بيت مطهَّر ... محبتهم مفروضة كالمودة

هم الحاملون السر بعد نبيهم ... ووراثه أكرم بها من وراثة

وأصحابه الغُرّ الكرام أئمة ... مهاجرهم والقائمون بنصرة

فلا تعد عنهم إنهم منهج الهدى ... وهم نقلوا علم الكتاب وسنة

فذو القدح فيهم هادم أصل دينه ... ومنغمس في بحر غي وبدعة

وقد كتبت هذه في مسجد الإمام العارف بالله المتمكن في وراثة النبي محمد بن عبد الله الشيخ أبي بكر بن سالم في صرح مسجد مقامه الحبيب حسن بن محمد بن علي ابن الشيخ أبي بكر بن سالم، والنسبة منه وبه إلى جده الحسين بن علي بن أبي طالب نطيب وجوب موالاة وتعظيم ومحبة أهل البيت النبوي الطاهر والصحابة الأكابر

ليلة الجمعة ٨ رجب ١٤٢٤هـ ٤ / ٩ / ٢٠٠٣م

كتبه

عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ

ابن الشيخ أبي بكر

غاية التبجيل

وترك القطع في التفضيل

بقلم
محمود سعيد بن محمد ممدوح

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المتفضل بنعمه على من يشاء، والمفضل نبيه المصطفى على جميع المرسلين والأنبياء عليهم السلام، صلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله خير آل، المطهرين الأتقياء قرناء الكتاب، والسابقين إلى الحوض بلا ارتياب، ورضي الله تعالى عن أصحابه أولي المناقب الجليلة، والفضائل العلية والخصائص البهية، والمفضلين على جميع الأصحاب، وعن التابعين بإحسان، وعن أهل الإيمان وعمّ نعيمهم بهم

وبعد فهذا بحث في المفاضلة بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم، الغرض منه ترك الخوض في هذه المسألة لأنها غيبية، وقد جعلته على فصول، ومقدمة تشتمل على هذه الفوائد

الأولى

إنّ التفضيل بين مخلوقات الله تعالى سنّة ماضية، فجعل الله تعالى بعض الأنبياء أفضل من بعضٍ، قال تعالى ﴿ولقدْ فضّلنا بعض النبيين على بعضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]

وجعل بعضَ الرسل أفضل من بعضٍ، فقال تعالى ﴿تلك الرُسل فضّلنا بعضهُمْ على بعضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

وجعل بعض الملائكة أفضل من بعضٍ، فقال تعالى ﴿الله يصْطفي من الملائكة رُسُلاً ومن الناس﴾ [الحج: ٧٥]

وإنَّ الله تبارك وتعالى قد اصطفى نبيه صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فأخرج أحمد في مسنده (٤/ ١٠٧) ، ومسلم في الفضائل من صحيحه (رقم ٢٢٧٦) عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : « إنَّ الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل ، واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم » ، والحديث له طرق عن ابن عمر ، وأبي هريرة .

واختار الله لنبيه أصحاباً رضي الله عنهم ، هم خير الأصحاب وأنصحهم وأزكاهم ، وقد ذكرهم الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم في أكثر من موضع بالمدح والثناء والصفات الحسنة .

١ - فقال تعالى في سورة الفتح ، الآية (٢٩) :

﴿ محمدٌ رسولُ الله والذين معه أشداءُ على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرةً وأجراً عظيماً ﴾

٢ - وقال في سورة الحشر ، الآيات (٨ ، ٩ ، ١٠) :

﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون (٨) والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصةٌ ومن يُوقَ شحَّ نفسه فأولئك هم

المفلحون (٩) والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم ﴾

٣ - وقال تعالى في سورة الفتح أيضاً، الآيتان (١٨، ١٩)

﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا (١٨) ومغانم كثيرة يأخذونها وكان الله عزيزا حكيما ﴾

٤ - وقال تعالى في سورة التوبة، الآية (١٠٠)

﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم ﴾

٥ - وقال تعالى في سورة الأنفال، الآية (٧٤)

﴿ والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم ﴾

٦ - وقال تعالى في سورة التوبة، الآية (٨٨، ٨٩)

﴿ لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وأولئك لهم الخيرات وأولئك هم المفلحون (٨٨) أعد الله لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك الفوز العظيم ﴾

فهذه الآيات تثبت رضى الله تعالى ورضوانه ورحمته، وتثبت الصفات الحميدة، والمناقب الحربية لسادات الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

فالأولى في أهل الحديبية، والثانية في المهاجرين والأنصار والذين جاؤوا من بعدهم، والثالثة في المهاجرين والأنصار الذين بايعوا تحت الشجرة، يعني بيعة الرضوان وكانت بالحديبية، والرابعة في السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وفي الذين اتبعوهم بشرط الإحسان، والخامسة في المهاجرين المجاهدين في سبيل الله، وفي الأنصار الذين آووا ونصروا، والسادسة إعلان بأن الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم وأصحابه رضي الله عنهم الذين جاهدوا بأموالهم وأنفسهم لهم الخيرات والخصال وهم المفلحون.

الثانية

والأحاديثُ التي تضمنت أخبار فضائل ومناقب الصحابة رضوان الله عليهم كثيرة، وهي مخرجة ضمن الصحاح والسنن والمسانيد، ومنهم من أفردها في مصنف خاص، ومنهم من تعرض لفضائل جماعة كفضائل الأربعة أو العشرة، أو أفرد مناقب أو خصائص أحدهم، بل ومنهم من أفرد جزءاً خاصاً بحديث معين في صحابي معين، كحديث الموالاة، أو المؤاخاة، أو الطير، أو العلم، أو ردّ الشمس.

وأكثر الأحاديث الواردة في الفضائل هي الواردة في فضائل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وأكثرهم علي بن أبي طالب عليه السّلام، صرّح بذلك جمع من الحفاظ، ففي الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٢٠٣): وقال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي: لم يُروَ في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل علي بن أبي

ذلك، وكذلك قال أحمد بن شعيب بن علي النسائي رحمه الله، وزاد الحافظ في الفتح (٧/ ٧) الحافظ أبا علي النيسابوري.

ثالثاً

وإنّ المؤلفات التي تناولت الصحابة رضي الله عنهم قد تنوعت وكثرت لتشمل تعريف الصحابة، وطرق إثباتها، وأسمائهم، وعدالتهم، ومراتبهم، وطبقاتهم، وفضائلهم، وفقههم ومذاهبهم، والمفاضلة بينهم، وذكر حياتهم، وتجريد أسمائهم، وغير ذلك.

وتبدو أهمية هذه المباحث في ثمرة البحث ونتائجه، والمباحث المتعلقة بالصحابة رضي الله عنهم لها الحجية الكبيرة التي تشمل العلوم الشرعية ومتعلقاتها، فهم الذين حفظوا الوحي والتنزيل.

ولا أستثني من ذلك إلا بحث المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم، فمجيد لا يفرق من جماهير عند أهل السُّنة على تقديم السابقين من المهاجرين، وتقديم العشرة منهم، وتقديم الأربعة منهم، واستثناء بضعة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم منها لوضع خاص، ومن أن تجعلها خارج القياس لا يمكن المفاضلة بين أهل الطاعة أبو حنيفة كما قاله إلا عند الناس بعدم جواز تولي المفضول في وجود الفاضل، وهو مذهب الشيعة، وقريب حيالي مخالف منصوص متواتر، وبعض الصحابة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، بيد أنّ مبحث المفاضلة عند الشيعة له أهمية الكبيرة لارتباطه بالإمامة العظمى.

وبحثُ المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم قد أفرده جماعة منهم:

١ - الحافظ المجتهد النظّار أبو محمد ابن حزم الظاهري، ورسالته مطبوعة وضمن كتابه «الفصل في الملل والنحل».

٢ - والعلامة الشيخ محمد معين السندي صاحب «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب» المتوفى سنة ١١٦١هـ رحمه الله تعالى، ورسالته تسمى «حجة الحجة في رد من قطع بالأفضلية» ذكر فيها: أنّ دلائل أهل السنة جاءت على هذه الدلالة متعارضة في نفسها مع أنّ الظنّ لا يوجب فيسقط، وأنّ الحكم بتبديع من لم يفضل الشيخين على عليّ أو تفضيله عليهما جسارة من الغلو، وأنّ هؤلاء الحاكمين بمثل هذه الأحكام هاذين عليهم جدّ أهل بيت النبوة رضي الله عنهم لا يجوز الحكم بالابتداع على زيد بن عليّ بن الحسين القائل بتفضيل جدّه عليّ بن أبي طالب على أبي بكر وعمر وغيرهم على ما هو معلوم من مذهبه ومذهب أتباعه». راجع كلمة على «دراسات اللبيب» وتحقيقه المطبوع بتحقيق العلامة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني رحمه الله تعالى (ص ٢١، ٢٢).

٣ - والعلامة الشريف علوي بن أحمد بن الحسن بن الإمام عبد الله بن علوي الحداد من آل باعلوي الحسيني الحضرمي الشافعي المتوفى سنة (١٢٣٢هـ) رحمه الله تعالى، ورسالته سماها «أحسن القول والخطاب في بيان أفضلية الأصحاب أنها ظنية على الصواب»، وهي رسالة مشهورة متداولة وعنوانها يدلّ عليها.

٤ - وللحافظ الفقيه المجتهد السيد أحمد بن الصديق الغماري المتوفى سنة (١٣٨٠هـ) رحمه الله تعالى بحث واسع حول مسألة التفضيل ذكره ضمن كتابه «البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي» الفصل نبه فيه على أن المسألة خلافية، ودعوى الإجماع أو الاتفاق مردودة، قال (ص ٨٨): «ونصوص العلماء والأئمة في هذا [illegible] يعني في الاختلاف في التفضيل كثيرة لم نستوعبها، فأين [illegible] المجازفون بحكاية الإجماع والاتفاق على تفضيل الشيخين على علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وأما الخلاف في التفضيل بين علي وعثمان فهو أكثر وأقوى، ولذلك لم نتعرض لذكره لأن الغرض لم يتعلق به».

أما المصنفون في مبحث التفضيل من الشيعة الزيدية والإمامية فهم كثيرون.

الخاتمة

بقي علي أن أذكر أن الباحث قد يخالف الجمهور أو المشهور، وعذره في مخالفته أنه متبع ما يراه صوابًا، وأن الحق أولى من مخالفته.

فلا يجمل بعاقل أن يرمي مخالفه من يقول لأي خلاف من [illegible] صوابًا [illegible] بل الصواب أن يسكت [illegible] البحث وينظر في الأدلة [illegible] والعبر للألباب ورفع سلاح الإرهاب الفكري [illegible] الجهل والتحجر، فإن طريق أهل العلم هو النظر في البحث فإن كان صحيحًا فيسلمون به، وإن كان غير ذلك فيسلكون سبيل أهل العلم في النقاش والمناقشة والنصيحة.

وبعد: فهذا بحثٌ كتبتُه تذكرةً لي ولأحبابي من رُوّاد الحق في البحث والاطّلاع، أمّا من قيّد نفسه بأقوال بعض الناس، وذهب إلى ترجيح القول بغير دليل مقبول فهو عبث عند كُلّ عاقل، لأنّ الحق لا يُعرف بالرجال، بل اعرف الحق تعرف أهله، فمن قطع في التفضيل معتمداً على الظنّ فقد تعدّى على نفسه بعدم الاطلاع، ونقل الإجماع في موطن الاختلاف، ودخل فيما لا يحسنه، فكان أولى به السكوت بدلاً من التصحيح على رؤوس الأشهاد من أهل العلم ومعرفته.

وقد سمّيتُه «غاية التبجيل، وترك القطع في التفضيل»، وقد جعلتُه على فصول كالآتي:

الفصل الأول: في بيان أنّ مسألة التفضيل ظنية وليست من مباحث الاعتقاد، ولا قطع فيها عند أهل السُّنّة والجماعة.

الفصل الثاني: مذهب من ذهب إلى التوقف في التفضيل.

الفصل الثالث: النظر في دعوى التلازم بين الخلافة والأفضلية.

الفصل الرابع: مذهب من قال: إنّ أفضلهم من مات في حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

الفصل الخامس: مذاهب المعيّنين للأفضل بعينه.

الفصل السادس: مذهب القائلين بأفضلية عليّ عليه السّلام.

الفصل السابع: تفضيل عليّ هو مذهب آل البيت عليهم السّلام.

الفصل الثامن: النّظر في دعاوى الإجماع.

الفصل التاسع: النظر في أقوال غير محرّرة.

الفصل العاشر: رمضان المعظم في حديث وأثر

الفصل الحادي عشر: الخلفاء الثلاثة وآل البيت رضوان الله عليهم

نسأل الله العلي الكبير أن يرحم ضعفنا، ويجبر كسرنا، ويغفر لنا ذنوبنا، وإسرافنا في أمرنا، ويختم لنا ولعامة المسلمين بخاتمة الخير، وأن ينفع إخواني بهذا البحث، إنَّه وليُّ ذلك.

وكتب

محمود سعيد بن محمد ممدوح الشافعي

عفا الله عنه وعن سائر المسلمين

الزاوية الصِّدِّيقية - طنجة

في التاسع والعشرين من ربيع النبوي

سنة ألف وأربعمائة وأربع وعشرين من الهجرة النبوية المشرفة

الفصل الأول

في بيان أنّ مسألة التفضيل ليست من مباحث الاعتقاد

وأنّها ظنيـة لا قطع فيها عند أهل السُّنّة والجماعة

الفصل الأول

في بيان أنَّ مسألة التفضيل ليست من مباحث الاعتقاد وأنَّها ظنيَّة لا قطع فيها عند أهل السُّنَّة والجماعة

المفاضلة بين الصحابة ليست من مباحث الاعتقاد

إنَّ المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم ليست من مباحث الاعتقاد، بل هي من الأمور الظنية قطعًا في الخلاف.

قال الإمام العلامة الحافظ المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤٢): «وقد أجمع علماء المسلمين أنَّ الله تعالى لا يسألُ عبده يوم الحساب: من أفضل عبادي؟ ولا من فلانٌ أفضل من فلان؟ ولا ذلك ممَّا يُسألُ عنه أحدٌ في القبر، ولكنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم قد مدح جماعة، وحمد أوصافًا من اهتدى إليها حاز الفضائل، وبقدر ما فيه منها كان فضله في ظاهر أمره على من لم يبلغها، ومن قصر عنها لم يمنع من الفضل منزلة من ناله».

هذا حال التفضيل في الظاهر عند السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

قلتُ: ولم يرد نصٌّ في أنَّ حكم من لم يقدِّم فلانًا على فلان من الصحابة رضي الله عنهم، أو أنَّ تقديم فلان فيه أجر أو أجران، أو من قدَّم أبا بكر فأجره كذا وكذا، ومن قدَّم عليًّا فثوابه كذا، بيد أنَّ أهل العلم اتفقوا على أنه يجب احترام الصحابة واعتقاد فضلهم وعدالتهم وتقدمهم،

وأنَّ الله تعالى قد اختار خير الخلق بعد الأنبياء لصحبة نبيه سيدنا ومولانا محمد صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وعليه فلا يجوز التشنيع على من قدَّم المفضول لأنَّه فاضل في نظره، فقد يكون المفضول فاضلاً عند غيره من أهل العلم، فالأمر ظني، والقطع في المسألة خطأ وجهل فاضح، ومجانبة لسبيل المؤمنين.

من مذاهب أهل العلم في المفاضلة

لأهل العلم مذاهب في المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم، سأذكر هنا أشهرها:

١- فمنهم من قال: ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ولم يذكروا الحسن بن عليٍّ رضوان الله عليهما مع أنَّه الخامس في الفضل وفق قواعدهم كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

٢- ومنهم من توقف وأمسكوا عن المفاضلة لتعارض الأخبار.

٣- وصرَّح أئمة آل البيت وأتباعهم بأفضلية عليٍّ، وصرحوا بالقطع من حيث النظر والنقل، والجمهور منهم يفضلون أهل الكساء مع عليٍّ.

٤- وذهب بعض أهل الحديث وبعض الحنابلة إلى المخالفة فمنهم من لم يصرح بأفضلية أبي بكر وعمر، واتفقوا على تأخير عليٍّ بعد عثمان، ومنهم من صرَّح بأفضلية الثلاثة ووقف في التفضيل عندهم، ولم يذكر علياً إلا في الخلافة. ولهم أقوال سيئة وتشنيعات مردودة سيأتي ذكر بعضها.

٥- ومال الجمهور المعتبر به إلى القول بأفضلية عليٍّ، إلا أنَّهم اختلفوا هل التفضيل قطعي أم ظنِّي؟ ولهم مصنفات جمة ككتاب ابن

جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي المتوفى سنة ٢٢٠، وبحوث القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني من كبار فقهاء الشافعية المتوفى سنة ٤١٥ في الجزء العشرين من كتابه «المغني».

٦ - ولهم أقوال أخرى في تعيين الأفضل من غير الخلفاء الأربعة ستأتي إن شاء الله تعالى.

والمعتمد عند أهل السنّة والجماعة أنّ مسألة التفضيل ظنية، وهذا هو الذي صرح به أئمتهم، أمثال الباقلاني، والغزالي، وإمام الحرمين، والآمدي، والرازي، والسعد التفتازاني.

وصرّح أبو الحسن الأشعري بأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، وهو قطعي عنده، وهو قول مصادم للمعقول والمنقول، وقد خالفه أئمة مذهبه كما تقدّم.

نصوص عدد من الأئمة تفيد أن التفضيل ظنّي

١ - قال الإمام أبو بكر الباقلاني - رحمه الله تعالى - في كتابه «المناقب»(١) ص ٢٩٥:

---

(١) واسم الكتاب «مناقب الأئمة الأربعة» طبع بدار المنتخب العربي ببيروت سنة ١٤٢٢ بتحقيق الدكتورة سميرة فرحات، وهذا الكتاب ذكره ابن السبكي في طبقات الشافعية (٦/ ٢٩) وقال: «وهو كتاب عظيم القدر حافل»، فعقد جل الكتاب في تثبيت أفضلية أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه على علي عليه السلام وإيراد فضائل الصدّيق، وتأويل فضائل عليّ، ومقابلة كل فضيلة بما يشبهها عند الصدّيق، والقول بأن ما ورد لعليّ كان مثله أو أكثر منه لغيره، وذكر فضائل بعض الصحابة رضي الله عنهم ويعارض بها فضائل عليّ عليه السلام بكتابه [illegible] في ظنّه [illegible] في التشيع، فاعجب للباقلاني وتأويلاته للإمام عليّ عليه السلام في السبق للإسلام، والشجاعة، =

«وجملة ما يُقوى في هذا الباب : أنّ الكلام في التفضيل مسألة اجتهاد لا يبلغ خطأ صاحبه فيها مرتبة الفسق (١)، ولا يوجب البراءة؛ لأنّ الفضائل المروية أكثرها متعارض في التفضيل، وما يُذكَر من السّبق إلى الإسلام والجهاد وغير ذلك محتمل للتأويل».

وقال الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٥١٣ - ٥١٤)

«فأمّا القائلون بأنّا نقف فيهم من غير قطع على تفضيل أحد منهم أو قطع تساويهم في الفضل، فإنّهم أقرب إلى الصواب، وأقدر على الاحتجاج».

ثمّ قال بعد كلام : «وقد علمت أنّ الصحابة مختلفة في التفضيل (٢)، فلا سبيل إذن لنا إلى العلم بأنّ واحداً منهم أفضل من غيره».

وقال الباقلاني أيضاً في كتابه المذكور (ص ٤٨١)

«وقد قلنا في صدر الكلام في التفضيل : إنّها مسألة اجتهاد وأنّ الأمر محتمل وأنّ ما نذكره من خلاف بعض أحكام ظاهرة على بعض إذا عرف

= والجهاد، والعلم، والفضائل، وحاول أن يعارض القرابة والنسب بذكر العبّاس رضي الله عنه ونحو ذلك، وأطال جداً في مناقب العبّاس وذكر فضائله رضي الله عنه، ومع ذلك فلم يعتقد بأنّ واحداً في فضائل عليّ عليه السّلام».

يمكن استفادة من الكتاب المذكور فوائد كثيرة، منها ذكر مذاهب لم تكن مشهورة في التفضيل، واعتراف الباقلاني - رحمه الله تعالى - بظنية مسألة وعدم القطع فيها.

(١) قارن بين كلمات الباقلاني هذه وكلمات البخاري، وبين كلمات المتأخرين، والتبديع والبراءة، والتفسيق، والأحكام الشنيعة، والتي سيأتي بعضها إن شاء الله تعالى في الفصل التاسع.

(٢) لاحظ قول الباقلاني : «وقد علمت الصحابة مختلفة في التفضيل» فهي مسألة، ويخرج من نفسي إلى الاتساع بعد انهيار دعاوى الإجماع، والله المستعان.

أنه أريد بها التقرب ، وأنه لا يمكن التوصل بها إلى القطع على الله سبحانه بأن صاحبها أفضل من غيره ممن عرف بقلة العمل ، أو ممن لم يعرف إلا بأداء الفرائض فقط . وأن الإثم ساقط عن كل مفضل لواحد منهم على صاحبه إذا غلب ذلك في اجتهاده وظنه ، وليس ذلك إلا لاحتمال الأمر ، فسبق الله عبدًا ، ولينظر قد قدمه نظر ناصح غير متحامل بمحال ولا متعصب »

قلتُ : كلام العلامة الباقلاني النظار المتكلم الفقيه ، المطلع على المذاهب ، نقش في حجر ، وحكاية واقع ، وتكذيب للمدعي ، ويكل مخطئ ولو أفاك ، وتأمل في قوله « وأن الإثم ساقط » تسلم من آثار الجهل والتعصب .

٢ - وقال إمام الحرمين رحمه الله تعالى في « الإرشاد » (ص ٤٣١) :

« لم يقم عندنا دليل قاطع على تفضيل بعض الأئمة على بعض ، إذ العقل لا يدل على ذلك ، والأخبار الواردة في فضائلهم متعارضة ، ولا يمكن تلقي التفضيل من منع إمامة المفضول »

وهذا المعنى هو ما صرّح به الإمام الغزالي في كتابه « الاقتصاد في الاعتقاد » (ص ٢٠٢) ، وسيأتي نص كلامه إن شاء الله تعالى .

٣ - وقال المازري في « المعلم بفوائد صحيح مسلم » (٣/ ١٣٨) :

« وأما القاضي أبو بكر بن الطيب [يعني الباقلاني] فإنه يراها مسألة اجتهادية ، ولو أهمل أحد من العلماء النظر فيها أصلًا حتى لم يعرف الفاضل من المفضول ما حرج ولا أثم ، بخلاف مسائل الأصول التي يحق فيها وحده »

٤ - وقال المحقق الشريف الجرجاني في شرح المواقف (٨/٣٧٢) بعد أن ذكر نصوص الأدلة على تفضيل أبي بكر وعلي رضي الله عنهما:

«والنصوص المذكورة من الطرفين بعد تعارضها لا تفيد القطع على ما لا يخفى على منصف؛ لأنها بأسرها إما آحاد أو ظنية الدلالة مع كونها متعارضة أيضاً».

ثمّ قال: «وشرط الإمامة وإن كان قطعياً، لا يفيد القطع بالأفضلية، بل غايته الظن، كيف ولا قطع بأنّ إمامة المفضول لا تصح مع وجود الفاضل، لكنْ وجدنا السلف(١) قالوا: بأن الأفضل أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وحسن ظننا بهم يقتضي بأنهم لو لم يعرفوا ذلك لما أطبقوا عليه، فوجب(٢) علينا اتباعهم في ذلك القول وتفويض ما هو الحق فيه إلى الله».

٥ - وصرّح أبو العبّاس القرطبي بهذا المعنى بنحو ما سأنقله من الدليل القطعي في (المفهم شرح صحيح مسلم) (٦/٢٣٨)، ونقله عنه الحافظ في الفتح (٧/٣٤).

وكذلك قال السيد السمهودي في «جواهر العقدين» (٢/٤٥٨): «والذي مال إليه أبو بكر الباقلاني، واختاره إمام الحرمين في (الإرشاد) أنّ التفضيل بينهما - أبي بكر وعلي - ظني لا قطعي، وبه جزم صاحب المفهم في شرح مسلم».

٦ - وأصرح مما تقدم كلام سيف الدين الآمدي رحمه الله تعالى

---

(١) المقصود بالسلف جمهور أهل السنة والجماعة.

(٢) هذا الوجوب فيه نظر بعد أن ثبت الخلاف في المسألة.

«بتصريحه بالتوقف عند تعارض النصوص في المسألة ، وعدم وجود النص القاطع ، وزاد على ما تقدم أمرين :

أولهما : أنّه لم يذكر الإجماع .

وثانيهما : أنّه عزى التعارض والتوقف لأئمة الأشاعرة .

فقال الآمدي في كتاب الإمامة من «أبكار الأفكار» (ص ٣٠٩) :

«والذي عليه اعتماد الأفاضل من أصحابنا[1] أنّه لا طريق إلى التفضيل بمسلك قطعي ، وأنّ المسالك ظنية فهي متعارضة ، وقد يظهر بعضها في نظر بعض المجتهدين ، وقد لا يظهر» .

ثمّ قال الآمدي في (ص ٣١٣) من كتابه المذكور :

«وإن قيل بأنّ إمامة المفضول لا تصح مع وجود الفاضل فليس ذلك مما ينتهض الحكم فيه إلى القطع ، بل غايته الظن ، فإجماع الأمة على إمامة أحد وإن كان قطعياً في صحة إمامته فلا يكون قاطعاً في لزوم تفضيله» .

فاختار التوقف ، وعزاه للأفاضل الأشاعرة ، وأعرض عن دعوى الإجماع .

٧ - واختاره محقق أهل السُّنَّة العلامة السعد التفتازاني في شرحه على العقائد النسفية فقال (ص ٦٥) : «وأمّا نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة ، ولم نجد هذه المسألة مما يتعلق به شيء من الأعمال ، أو يكون التوقف فيه مخلاً بشيء من الواجبات» اهـ . ونقل السعد في شرح

(١) قوله : الأفاضل من أصحابنا : قصد جمهور الأشاعرة .

المقاصد (٥/ ٢٩١) عبارة إمام الحرمين من «الإرشاد» والتي تقدمت في رقم(٢) مقرّاً بها.

لكني وجدتُ قولاً آخر له، واختار فيه أفضلية عليّ عليه السّلام كما سيأتي (ص١٤٧).

٨ - وقد اختاره العارف السهروردي إذ قال في رسالته «إعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى» بعد كلام: «ومن قبلت نصيحتي فأمسك عن التصرف في أمرهم، واجعل محبتك للكل على السواء، وأمسك عن التفضيل، وإن خامر باطنك فضل أحدهم على الآخر، فاجعل ذلك من جملة أسرارك، فما يلزمك إظهاره، ولا يلزمك أن تحب أحدهم أكثر من الآخر، بل يلزمك محبة الجميع».

انظر: شرح الفقه الأكبر للملا علي القاري (ص ١٩٤، ١٩٥)، وإتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٢٩).

٩ - وقال الفقيه ابن حجر الهيتمي الشافعي في «الصواعق المحرقة» بعد أن نقل شيئاً قليلاً من الخلاف في مسألة التفضيل ما نصّه (ص ٨٩): «ومما يؤيد أنّه ظني أن المجمعين أنفسهم لم يقطعوا بالأفضلية المذكورة وإنّما ظنوه فقط، كما هو المفهوم من عبارات الأئمة وإشاراتهم، وسبب ذلك أنّ المسألة اجتهادية».

ثُمّ قال: «ورد في فضل أبي بكر وغيره كعليّ نصوص متعارضة يأتي بسطها في الفضائل، وهي لا تفيد القطع لأنها بأسرها آحاد، وظنية الدلالة، مع كونها متعارضة أيضاً».

قلت: العبرة في إثبات ابن حجر الهيتمي لهذه المسألة وأنها اجتهادية، أنَّ تلميحه أو تصريحه بالإجماع فيها نفسه قد نقل الاختلاف في ص ٨٨، ٨٩، ٣٢٠، ٣٢١) من كتابه المذكور.

١٠ - وقال العلامة السيد أبو بكر بن شهاب الدين الحضرمي الشافعي العلوي (١) رحمه الله تعالى في كتابه «الترياق النافع على جمع الجوامع» (٢/ ٢٥٤، ٢٥٥) «ووقف بعضهم عن القول بالتفضيل، وقال: لا نكفر، ولا ندري من فضله الله على غيره؟ وليس هذا أمراً يؤخذ فيه بالقياس والرأي، فوجب الإمساك عن الخوض فيه، قال بعض الأكابر: وما يهدي الوقوف من بأس لأنه تفويض ما لا نعلم حقيقته إلا الله تعالى علمه غير مستنكر اهـ. على أنَّ مسألة التفضيل ليست مما يجب اعتقاده، ولا نحن مكلفون بها، وقد نبه شارح المتن على سهو المصنف (٢) في جعل هذه المسألة في هذا الكتاب فيما يجب اعتقاده، إذ ليست مما يضل فيه المخالف، قال العلماء: ولا يشكل في هذا التفضيل باعتبار معرفته، لأنه لا من حيث البضعة المكرمة، أما باعتبارها فلا يفضل أحد على ذريته صلى الله عليه وآله وسلم كائناً من كان انتهى».

---

(١) السيد أبو بكر بن شهاب الدين الحضرمي الشافعي العلوي كان من كبار العلماء، ارتقى إلى مصاف العلماء النابهين وهو دون العشرين، وكان موضع إجلال كثير من العلويين وغيرهم، وعندما عاد من الهند سنة ١٣٣١ إلى حضرموت كان الاحتفال بعودته حفلاً لم يعهد مثله نظيره، فأطلقت المدافع، ونشرت الأعلام، وفي مقدمة جماعة السقاف، وتولى نظارة مسجد العلامة السيد عمر المحضار السقاف. راجع تاريخ الشعراء الحضرميين (٤/ ٨٤ - ٨٧).

(٢) يعني الشيخ السبكي صاحب جمع الجوامع. راجع حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/ ٤٩١).

الفصل الثاني

مذهب من ذهب إلى التوقف في المفاضلة

الفصل الثاني

مذهب من ذهب إلى التوقف في المفاضلة

وهذا هو مذهب جماعة من أهل السنة من غير آل البيت عليهم السلام وشيعتهم، وصرّح به الإمام مالك، ونقله عن شيوخه.

١- قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤١):

«حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي خَيْثَمة، قال: حدثنا أحمد بن بشير بن حرب، قال: حدثنا عبد السلام بن صالح، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: سمعتُ مالكاً يقول: لا أفضل أحداً من العشرة، ولا غيرهم، على صاحبه، وكان يقول: هذا من علم الله الذي لا يعلمه غيره.

قال: وقال مالك: أدركتُ شيوخنا بالمدينة وهذا رأيهم».

٢- وقال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤١، ٢٤٣):

«وذكر الزُّبير بن بكّار، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أُويس، عن مالك بن أنس، قال: ليس من أمر الناس الذين مضوا التفضيل بين النَّاس».

وقال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤٣):

«وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زُهَير، قال: سمعتُ مصعب بن عبد الله الزبيري، يقول: لم يكن أحدٌ من مشايخنا الذين أدركتُهم يُفضِّلُ بين أحد من العشرة، لا مالكٌ، ولا غيره».

وهذا هو المشهور عن أهل المدينة (1).

وفي كتاب السنة للخلال رقم ٥٠٨ : أن أبا عبد الله أحمد بن حنبل قال : « لا أذهب إلى ما روي نحو حديث ابن عمر وغيره ، ولا إلى ما روى أهل المدينة لا يفضلون أحداً على أحد ».

٣ - وأكثر ابن عبد البر من ذكر التوقف في المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم ، فقال في الاستذكار (٤/ ٢٣٧ ، ٢٣٨):

« وأما التفضيل بينهم ، وتفضيل بعضهم على بعض ، فهذا لا يصح في نظر أهل العلم ، ولا يحفظ حديث إلا الواحد الفهم المطلع على [illegible] حافظ للأعمال ، وإلا من جاء فيه أثر صحيح بأنه في الجنة ، جاز أن يقال فيه ما جاء به الأثر ، لأنه فضل من الله [illegible] ذكره في من فضله [illegible] ، ومن فضله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخصيصة ، وشهد له بها جاز أن يفضل بها في نفسه ، لا على غيره ».

ثم قال ابن عبد البر :

« ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من وجه صحيح ، نص

---

(1) قلت : هل تعلم أخي أن للإمام مالك أقوالاً أخرى في التفضيل ؟ ذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى إلى أربعة أقوال في المفاضلة : القول الأول : أنه يتوقف في التفضيل كما بينهم في الخلاف ، والثاني : الوقوف عن تفضيل بعضهم على بعض ، والثالث : تفضيل أبي بكر على عمر ثم التوقف عن المفاضلة بين علي وعثمان ، هذه الثلاثة ذكرها محمد بن رشد [illegible] راجع [illegible] والتحصيل ، كتاب [illegible] (ص ٢٢٨) والقول الرابع ذكره القاضي عياض في المدارك (٢/ ٤٦) وقف فيه مالك عند هذه الثلاثة . وقد بحثه العلامة المحقق سيدي عبد الحي ابن الصديق رحمه الله تعالى في رسالته الجواب المفيد عن السؤال السلاوي .

صحابته بقوله أنه قال: فلان أفضل من فلان إذ كان جميعاً من أهل السوابق والفضائل، وذلك من آدابه، ومحاسن أخلاقه صلّى الله عليه وآله وسلم، لئلا يؤذي المفضول بعينه، ويحطه في نفسه فيحرجه ويحزنه، ولم يكن ذلك خفياً من دينه، لأنه لم يعلمهم من عقب أمورهم وحقائق شأنهم إلا ما أطلعه الله عليه من غيب، وكان لا يتقدم بين يدي الله، ولو كان ذلك من دينه لأفشاه وأعلمه، ومن أخذ عليه ميثاق في تعليمه وتبليغه، فلم يفعل علمنا أن قول القائل: فلان أفضل من فلان، باطل، وليس بدين ولا شريعة».

وقد صرّح ابن عبد البر بهذا المعنى في مقدمة كتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (١/ ١٨)، فلينظر.

٤- وهو مذهب داود بن علي الظاهري وجماعة من متقدمي أهل العلم، فقد قال ابن حزم في الفصل (٤/ ١٨٢): «قال داود بن علي الفقيه رضي الله عنه: أفضل البشر بعد الأنبياء أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وأفضل الصحابة الأولون من المهاجرين، ثمّ الأولون من الأنصار، ثمّ من بعدهم منهم، ولا نقطع على إنسان منهم بعينه أنه أفضل من آخر من طبقته، ولقد رأينا من متقدمي أهل العلم من يذهب إلى هذا القول».

(١) ذكر ابن حزم نقل داود بن علي هذا المذهب - وهو التوقف - عن جماعة من متقدمي أهل العلم، ومن المعلوم أن الإجماع عند داود الظاهري هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فقول جماعة من أهل العلم بالتوقف ومنهم إمام الظاهرية ينفي إجماع الصحابة على أن المفضلين كخلافته، فأين دعوى الإجماع التي نعتها الشيخ والشهير؟

ثُمَّ قال ابن حزم: «وقال لي يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري غير ما مرة: إنَّ هذا هو قوله ومعتقده».

5- وهذا ما صرَّح به ابن أبي زيد القيرواني المالكي في عقيدته (ص 25 مع شرح القاضي عبد الوهاب): «وأفضل الصحابة رضي الله عنهم الخلفاء الراشدون المهديون» وسكت، وهي طريقة المتقدمين، وشُغِلَت الشرّاح فيما بعد بالمفاضلة بين الخلفاء الأربعة على طريقة المتأخرين مخالفة لطريقة ابن أبي زيد القيرواني، الذي ذكر التفضيل جملة مع السكوت والإمساك عن التفصيل، والله المستعان، فتدبر.

6- وقال أبو سليمان الخطّابي في معالم السنن (7/18): «وقال قوم: لا يقدم بعضهم على بعض».

7- وقال الإمام محمد بن علي المازري المالكي في «المعلم بفوائد مسلم» (3/137): «أمَّا تفضيل الصحابة بعضهم على بعض فقد ذهبت فرقة إلى الإمساك عن هذا، وأنه لا يفضَّل بعضهم على بعض، وقالت: هم كالأصابع فلا ينبغي أن نتعرض للتفضيل بينهم».

8- قلتُ: وينبغي أن يكون هذا هو مذهب مَنْ وجد أنَّ النصوص في ذلك متعارضة ولا تصرح بالتفضيل، وما احتجَّ به من الإجماع موهوم، أو مشى مع الأكثرين أو العقلاء والأئمة مذهب، فالإجماع موهوم وقول الأكثرين ليس بحجة، فلمَّا سقط الثاني، بقي الأول وهو التوقف، فتدبر.

إشكال في تحقيق

دليل مذهب أهل السنة والجماعة على الأفضلية

١ - بعد أن علمت أن أهل السنة مختلفون في مسألة الأفضلية فإن المعتمد عند المتأخرين أن ترتيب الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة، وهو ترتيب ظني.

٢ - وقد صرح أئمة أهل السنة والجماعة والذين يرجع إليهم في تحقيق مسائل أصول الدين أمثال الباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، والآمدي، والسعد التفتازاني، والشريف الجرجاني، والقرطبي، والنووي، فقد صرحوا أن الأدلة على تفضيل علي أو أبي بكر هي أدلة متعارضة ظنية الدلالة لا تقوم الحجة بها.

٣ - ثم إننا لم نجد هؤلاء الأئمة مع ورعهم وعلمهم وتحقيقهم في الأدلة السمعية تعولوا في الاستدلال على الأفضلية بالإجماع المذهبي أو بقول الجمهور، وكلاهما ليس بحجة شرعية. فعبارة إمام الحرمين في الإرشاد ص ٤٣١ «لا قاطع شاهداً من العقل على تفضيل بعض الأئمة على البعض، والأخبار الواردة على فضائلهم متعارضة، ولكن الغالب على الظن أن أبا بكر أفضل، ثم عمر، ثم تتعارض الظنون في عثمان وعلي رضي الله عنهم». ولنا إجمالاً أن جمهور عظماء الملة وعلماء الأمة أطبقوا على ذلك، وحسن الظن بهم يقضي بأنهم لو لم يعرفوه بدلائل وأمارات لما أطبقوا عليه، وتفصيلاً الكتاب، والسنة، والآثار، والأمارات.

فصرّح إمام الحرمين بالآتي

١- انتفاء النص العقلي.

٢- الأدلة النقلية متعارضة.

٣- ثمّ صرّح بأنّ المعتمد على الظن هو الترتيب المذكور.

٤- وكأنّ سائلاً سأل فقال: إذا خلت المسألة من النص العقلي والنقلي، فما الحجة لما ذهبت إليه؟

فكان جوابه هو: قال الحجة أنّ جمهور عظماء الملة وعلماء الأمة.

فكان جوابه غاية في الجودة، فاستدلّ بقول الجمهور، ولم يستطع أن يذكر إجماعاً.

أمّا الإمام الغزالي رحمه الله تعالى فعبارته في الاقتصاد (ص ٢٠٧) هي: فقد أجمعوا على تقديم أبي بكر، ثمّ نصّ أبو بكر على عمر، ثمّ أجمعوا بعده على عثمان، ثمّ على عليّ رضي الله عنهم، وليس يظن منهم الخيانة في دين الله تعالى لغرض من الأغراض، وكان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدلّ به على مراتبهم في الفضل.

فلمّا صرّح الغزالي بأنّ الإجماع على خلافته من أحسن ما يستدلّ به على مراتبهم في الفضل.

فتبيّن أنّ مراد المتقدمين فقط والمعروف في أن الواحد، لأنّه قول الجمهور، وقد علمت بأنّ قول الجمهور ليس بحجة.

وليس الإجماع عند الغزالي هو التلازم بين الإمامة والخلافة (٢).

---

(١) وسيأتي بسط كلام الغزالي في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

(٢) سيأتي مزيد بيان - إن شاء الله تعالى - في الفصل التالي.

ويجاب عنه بأمرين:

أولاً: يجوز عقد الإمامة للمفضول مع وجود الفاضل ، وهو الصحيح المعتمد عند الأشاعرة والماتريدية وجمهور المعتزلة.

إشكال يحتاج لحل

ما قيل: إنه لا تلازم بين الخلافة والأفضلية ، وعليه الأفضلية هي أفضلية نسبية ليست مطلقة ، فلا يلزم منها أفضلية الخليفة على الإطلاق ، إنما هو أفضل من معاصريه ، فمن غاب عنه أو تقدمه فإنه لا يدخل في الحكم معه ، فإن انعقد الإجماع وهو لم يشمل.

ولكن إذا لم نعتمد على التلازم بين خلافة عمر وأفضليته أو عثمان وأفضليته ، فهل يلزم من ذلك أن عمر أو عثمان أفضل من الذين غاب عنهم كفاطمة ، وخديجة ، وحمزة ، وجعفر ، وأبي عبيدة ، وأمثالهم رضي الله تعالى عنهم[1]؟

هذا إشكال يحتاج إلى حل ، أدعو من يقف عليه ويهتدي إلى حل سوف نكلف أن يوقفني عليه ، والله المستعان.

والحاصل مما تقدم أن أهل السنة والجماعة يعتقدون [illegible] على أن الترتيب في الأفضلية كالترتيب في الخلافة ، فرضي الله عنهم أجمعين ، وفوق كل ذي علم عليم.

---

(1) سيأتي في الباب الثاني إن شاء الله تعالى نصوص تؤيد هذا المعنى.

الفصل الثالث

النظر في دعوى التلازم بين الخلافة والأفضلية

الفصل الثالث

النظر في دعوى التلازم بين الخلافة والأفضلية

وقد يحتج أو يستأنس بعضهم على الأفضلية بترتيبهم في الخلافة، فيقال: أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ، كترتيبهم في الخلافة(١)، وهذا التلازم فيه نظر، فضلاً عن الاتفاق على أنّه ظنّي، فإنّه لا يصلحُ دليلاً على تفضيل المتقدِّم في الخلافة على المتأخر، لأنّ الخلافة بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، والناس لا يتفاضلون بالمناصب بل بكثرة الفضائل والخصائص.

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص ٢٠٧): «وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الإمامة، وهذا لمكان أن نعرف أن فلاناً أفضل من فلان، معناه أن محله عند الله تعالى في الآخرة أرفع، وهذا غيب لا يطلع عليه إلا الله ورسوله إن أطلعه عليه، ولا يمكن أن يدعى نصوص قاطعة من صاحب الشرع متواترة مقتضية للفضيلة على هذا الترتيب، بل المنقول الثناء على جميعهم، واستنباط حكم الترجيحات في الفضل من دقائق ثناءاته عليهم رمي في عماية، واقتحام أمر أغنانا الله عنه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

«قد أجمعوا على تقديم أبي بكر، ثمّ نصّ أبو بكر على عمر، ثمّ أجمعوا بعده على عثمان، ثمّ على عليٍّ رضي الله عنهم، وليس يظن

---

(١) ولازم ذلك كون الإمام الحسن بن عليٍّ عليهما السَّلام مع اتفاقهم على صحة إمامته بعد أبيه أفضل، وبعض من صنّف في الخلفاء يزيد في النكادة فيذكر ملوك بني أمية بعد عليّ عليه السلام!!

منهم خلافة في دين الله تعالى معرض من الأعراض، وكان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدل به على مراتبهم في الفضل».

قلت: يؤخذ من كلام الإمام أبي حامد الغزالي فوائد، منها:

١- أن الأصل هو التوقف في المفاضلة، والاستنباط من جميع ما في حق الصحابة، وتفخيم أمر أعلاه الله عنه.

٢- استدل على التفضيل بالإجماع، فقال: «وكان إجماعهم على ذلك - يعني الخلافة - من أحسن ما يستدل به على مراتبهم في الفضل».

قلت: الكلام على دعوى الإجماع، والتلازم بين الأفضلية والخلافة فيهما نظر من وجوه:

الأول: أن هذا قد يستقيم على القول بوجوب تقديم الأفضل، ويلزم منه اتفاق الصحابة على البحث عن الأفضل وتقديمه من هذه الجهة، وهذا بعيد جداً عن الصواب.

الثاني: لا تلازم البتة بين صحة الخلافة والإجماع على الخليفة، فقد بحث عن خلافة الأربعة عدد من أفاضل الصحابة، ولم يقع الإجماع على أيٍّ منهم، والخلاف على أبي بكر وعليّ مشهور ومنتشر، ومع ذلك فخلافة الأربعة مقطوع بصحتها.

الثالث: أنه يكفي لصحة الخلافة اتفاق أكثر أهل الحل والعقد، ولذلك بويع الصدِّيق رضي الله عنه في السقيفة، ولم تتم لعليّ كرم الله وجهه البيعة إلا في المسجد في حضور أهل الحل والعقد.

الرابع: قال الشيخ الإمام محيي الدين ابن العربي الحاتمي في

، تقديمُ شخصٍ بالإمامة على آخر، إنّما هو تقدمٌ بالزمان، ولا يلزم منه تقدم بالفضل، فإنّ الله تعالى قد أمرنا باتباع ملة أبينا إبراهيم، ونحن لا نكون أحقّ بها من سيدنا ومولانا محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم، فهي التقدمة بالزمان، فإنّ للزمان حكماً في التقدم، من حيث هو هو، لا من حيث مرتبته، وذلك كالخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فإنّ من حكمة الله تعالى ترتيبها بحسب الآجال والأعمار التي قدّرها الله عزّ وجلّ أبداً وولاية كلّ واحد على التعيين، مع أنّ كل واحد ممن يصلح لولاية الآخر، وقد سبق في علم الله أنّه لا بدّ من ولاية كلّ من الخلفاء الأربعة على الترتيب الذي وقع، حتّى لو قدّر أن يتأخر منهم فلا بدّ من جمعه حتّى يلي أحدهم من لا بد له من الولاية بعده عند الله تعالى، فكان في ترتيب ولايتهم بحكم أعمارهم عدم وقوع جميع أحدهم مع الاستحقاق، إذ الصحابة كلهم عدول؟

وقال الشيخ محيي الدين في موضع آخر: وبالجملة فلا ينبغي الخوض في مثل ذلك إلا مع وجود نصٍّ صريح، مع أنّنا قائلون بترتيب الخلفاء الأربعة كما عليه الجمهور، ولكن خالفناهم في علة التقديم، فهم يقولون هي الفضل، ونحن نقول: هي تقدم الزمان، ولو كان كل متأخر كان مفضولاً، لكان من تقدم النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أفضل منه، ولا قائل بذلك من المحققين» (راجع اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر للعلامة عبد الوهاب الشعراني (ص ٣٣٢، ٣٣٣)

وصرّح بهذا النص الحبر القاضي عياض في شرح مسلم (٧/٣٨٩)

خامساً: قال العلامة النبهاني في «الأنوار المحمدية» (ص ٣٩٧)،

(٣٩٨) «الإمارات الخاصة شعبة من الإمارات العامة، والمصير فيها إلى من يرتقي به قيام المصالح والحسم للمفاسد، وذلك غير مقصور على الفضيلة الخاصة، بل قد يكون المفضول في الفضل الأخروي أقوم بحمل كثير حتى تنتظم أموره، وقد قال عمرو بن العاص في زمن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وفي زمن أبي بكر وعمر أميرًا على جماعة من هو خير منه كأبي عُبيدة، بل لا نسبة بينهما إلا نسبة الإسلام، إذ ليس عمرو من فضلاء الصحابة ولا من أفاضلهم، وعزل عمر سعد بن أبي وقاص، وقال: ما عزلته من عجز ولا خيانة، ثمّ ولّى معاوية ولا نسبة بينهما، وحكاية نحو هذا تطول، وكلّ من له دربة بالوقائع يعلم تواردها على الأنظار الصحيحة على ما ذكرنا».

ثمّ قال العلامة الحلبي: «ولا فرق بين إمارة وإمارة، فمدار الإمارة على ما يحصل به المقصود منها شرعًا لا الفضيلة، ومن ادّعى ذلك فهو دعوى فمن قام عليها دليل، فهذا هو الحق ... وراء ذلك أمور».

ثمّ قال رحمه الله تعالى: «وأمّا دعوى الإجماع على اتفاق الأنظار أنّ المعتبر للأمر فيه كأبي بكر فضلاً عن غيره، فمن نمط الدعاوى التي لا يحتاج ذكرها في كتاب، فهذا أنّه لا نسبة بين الأمر ... وحسب ...، فتبيّن لك من هذا أنّ الرفع والوضع ... المقصود، لأمر أنّهم لا ملازمة بينها وبين الإمارة، وأنّ الصحابة ... من مناسبة الحادثة وهم أحق الناس بعلمهم بأنّهم ...، وأحق الناس بطلب الإصابة، ولم يكلف ... والحمد لله بأخص من ذلك».

السادس: أنه لا تلازم بين الخلافة والأفضلية إلا عند الذين يشترطون الأفضل للخلافة، وهو مذهب نظري، ومعارض بتصرفات الصحابة أنفسهم. وهذه بعض تصرفات كبار الصحابة التي تعارض دعوى التلازم بين الخلافة والأفضلية.

١- قال الإمام أبو منصور البغدادي في أصول الدين (ص ٢٩٤):

«وكثير قول من أجاز إمامة المفضول مبني على صحة إمامة أبي بكر وعمر، وإذا صحّت إمامة عمر فقد دخل في أهل الشورى من كان أبو عبيدة بن الجراح حيث قال: وليته عليكم، مع علمه بأنّ عليًا أفضل منه، ففي هذا دليل على أن الصحابة كانوا يرون جواز إمامة المفضول».

وهذا المعنى صرّح به أبو بكر الباقلاني في التمهيد (ص ١٨٤).

وقال الباقلاني في التمهيد أيضاً (ص ١٩٥) عند الكلام عن قول أبي بكر رضي الله عنه: «وليتكم ولست بخيركم»: «يمكن أن يكون قد اعتقد أنّ في الأمة أفضل منه، إلا أنّ الكلمة عليه أجمع، والأمة بنظره أصلح، لكي يدلهم على جواز إمامة المفضول».

فعلم أنّه لا تلازم بين الخلافة والأفضلية.

وفي الفتح (٧/ ٦٩) في قصة الشورى: «قال ابن بطال: فيه دليل على جواز تولية المفضول على الأفضل منه؛ لأنّ ذلك لو لم يجز لم يجعل الأمر شورى إلى ستة أنفس مع علمه أنّ بعضهم أفضل من بعض، قال: ويدلّ على ذلك أيضاً قول أبي بكر(١): قد رضيت لكم أحد الرجلين عمر وأبي عبيدة مع علمه بأنّه أفضل منهما».

(١) يعني في السقيفة

ب- ومن ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه (رقم ٢٣٨٥) عن عائشة وسُئلت: من كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مستخلفاً لو استخلفه؟ قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثمّ من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، ثمّ قيل لها: مَنْ بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح.

قلتُ: فعلى مذهب التلازم بين الخلافة والأفضلية يكون أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه أفضل من عليّ وعثمان، وهو ما يتعارض مع دعوى الإجماع على أفضليتهم بعد الشيخين رضي الله عنهم.

ج- وأخرج أحمد في مسنده (١/ ١٨) وفي الفضائل (رقم ١٢٨٥، ١٢٨٧) وابن شبّة في تاريخ المدينة (٣/ ٨٨٦) وابن سعد (٣/ ٤١٣، ٥٩٠) عن عمر بن الخطاب أنه قال: إن أدركني أجلي وأبو عبيدة حيّ استخلفته، فإن سألني الله: لِمَ استخلفته على أمة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم؟ قلتُ: إنّي سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: لكلّ نبيّ أمين، وأميني أبو عبيدة بن الجراح. فأنكر القوم ذلك، وقالوا: ما بال عُليا قريش؟ يعنون بني فهر، ثمّ قال: فإن أدركني أجلي وقد توفي أبو عبيدة استخلفتُ معاذ بن جبل، فإن سألني ربّي عزّ وجلّ: لِمَ استخلفته؟ قلتُ: سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: إنّه يحشر يوم القيامة بين يدي العلماء نبذة.

قال الحافظ في الفتح: رجاله ثقات، وصحّحه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١/ ١١، ١٢). وقال عمر بن الخطاب نحو هذا المعنى في خالد بن الوليد فراجعه في سير النبلاء (١/ ٣٧٢).

قلتُ: فعلى مذهب القائلين بالتلازم بين الخلافة والأفضلية، يكون أبو عُبَيْدة بن الجرَّاح، ومعاذ بن جَبَل، وخالد بن الوليد رضي الله عنهم أفضل من عليٍّ وعثمان في مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وتكون دعوى الإجماع على تفضيل الأربعة وفق الخلافة منهارة بقول ابن الخطاب رضي الله عنه.

ولو كانت الخلافة للأفضل لكان البحث في السقيفة في تحقيق المناط، وهو البحث عن الأفضل، ولكن الصحابة رضي الله عنهم تنازعوا فيما بينهم في السقيفة، وقال الأنصار: «منّا أمير ومنكم أمير»، وكثر اللغط، وارتفعت الأصوات، فقال أبو بكر: «منّا الأمراء ومنكم الوزراء».

وقال أبو بكر الصدِّيق رضي الله تعالى عنه: «رضيتُ لكم أحد هذين الرجلين: عمر، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة».

وخطبهم الحُباب بن المنذر الأنصاري البدري رضي الله تعالى عنه لآله، وقال: «أنا جُذَيْلُها المحكَّك، وعُذَيْقها المرجَّب».

وطلبها لنفسه سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه سيد الخزرج، ولم يبايع سعدٌ ولا ابنه قيسٌ الصدِّيقَ إلى أن مات.

وقال جمعٌ من الأنصار: «لا نبايع إلا عليًّا» إلى غير ذلك مما حدث في سقيفة بني ساعدة. راجع حديث السقيفة في مسند (١/ ٥٥، ٥٦)، والبخاري (٣٦٦٨، ٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١)، والحميدي (٢٦، ٢٧)، والنسائي (٧١٥٦، ٧١٥٩)، وابن حبّان (رقم ٤١٣، ٤١٤، ٦٢٣٩)، والبيهقي (٨/ ٢١١)، وغيرهم.

ثُمَّ احتجَّ المهاجرون على الأنصار بقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «الأئمَّة من قريش».

وهو كانت أفضلية الصدّيق رضي الله عنه ظاهرة ، ولا خلاف عليها ، ولا تلازم بين الخلافة والأفضلية ظاهراً وخاصة في أذهان المعاصرين في السقيفة لحُسم الأمر بينهم بالدليل الخاص وهو الاتفاق على أفضلية الشيخين ، ولكنّه حُسمَ بين المعاصرين – بالنص النبوي ، وهو قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : « الأئمّة من قريش » ، فيدخل فيه كلُّ قرشي ، واكتفى به الأنصار ، ولم ينظروا للأفضل أو المفاضلة ، بل قدّم الصدّيق عُمر وأبا عبيدة على نفسه ، كما تقدّم .

هـ – وقال ابن الأثير في الكامل (٢/ ٧٩) : « وتخلّف عليٌّ ، وبنو هاشم ، والزبير ، وطلحة عن البيعة » .

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٩٧٣) في ترجمة أبي بكر رضي الله عنه : « وتخلّف عن بيعته سعد بن عبادة ، وطائفة من الخزرج ، وفرقة من قريش ، ثمّ بايعوه بعدُ غير سعد » .

و – وتخلّف أيضاً خالدُ بن سعيد بن العاص رضي الله عنه وهو من السّابقين بل هو خامس أو سادس دخولاً في الإسلام – عن بيعة الصدّيق ، وهو مشهور ومعروف ، وقال أبو جعفر الطّبري في تاريخه (٣/ ٣٨٧) : حدّثنا ابن حميد ، قال : حدّثنا سلمة ، عن ابن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر : « أنّ خالد بن سعيد لمّا قدم من اليمن بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم تربّص ببيعته شهرين ، يقول : قد أمّرني رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ثمّ لم يعزلني حتّى قبضه الله ، وقد لقي عليَّ بن أبي طالب وعثمان بن عفان ، فقال : يا بني عبد مناف ، لقد طبتم نفساً عن أمركم يليه غيركم » .

فهؤلاء وهؤلاء جماعة من المهاجرين والأنصار تخلفوا أو تأخروا عن بيعة الصدّيق رضي الله عنهم، وموقفهم في التفضيل يحتمل الآتي:

أولاً: إمّا أنهم يرون أنّ أفضل الصحابة هو الصدّيق.

ثانياً: وإمّا أنهم لا يرون أنّ أفضل الصحابة هو الصدّيق.

فعلى الاحتمال الأول يلزم من تأخرهم أنهم كانوا يعتقدون أنه لا يشترط بالخلافة الأفضل.

وعلى الاحتمال الثاني وأكثرهم بايع فيما بعد، كانوا يرون أنّ الخلافة لا تتعلق بالأفضل.

ب- وفي الاستيعاب (٣/ ٩٧٤): ذكر ابن المبارك، عن مالك بن مغول، عن أبي الحر، قال: لما بويع لأبي بكر جاء أبو سفيان بن حرب إلى عليّ، فقال: غلبكم على هذا الأمر أذل بيت في قريش، أما والله لأملأنها خيلاً ورجالاً. قال: فقال عليّ: ما زلت عدواً للإسلام وأهله، فما ضرّ ذلك الإسلام وأهله شيئاً، إنّا رأينا أبا بكر لها أهلاً. وهذا الخبر كما رواه عبد الرزاق، عن ابن المبارك.

وهذا الخبر مشهور، وله ألفاظ.

ج- وفي تاريخ ابن الوردي (ص ١٣٤): لما بايع عمر أبا بكر، وتتابع الناس يبايعونه في العشر الأوسط من ربيع الأول سنة إحدى عشرة تخلف جماعة من بني هاشم، والزبير، وعتبة بن أبي لهب، وخالد بن سعيد بن العاص، والمقداد بن عمرو، وسلمان الفارسي، وأبو ذر، وعمّار بن ياسر، والبراء بن عازب، وأُبيّ بن كعب، ومالوا مع عليّ رضي الله عنهم، وقال في ذلك عتبة بن أبي لهب:

ما كنتُ أحسب أنّ الأمر منصرف

عن هاشم ثم منهم عن أبي حسن

عن أول النّاس إيماناً وسابقة

وأعلم النّاس بالقرآن والسنن

وآخر النّاس عهداً بالنّبيّ ومن

جبريل عون له في الغسل والكفن

من فيه ما فيهم لا يمترون به

وليس في القوم ما فيه من الحسن[1]

ط - أنّ العبّاس رضي الله عنه قال لعليّ في مرض النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم الذي توفي فيه: اذهب بنا إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فنسأله فيمن هذا الأمر؟ فإن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا كلمناه فأوصى بنا. كذا أخرجه البخاري برقم ٤٤٤٧، (الفتح ٨/ ١٤٢).

فسؤال العبّاس رضي الله عنه صريح في السؤال عن الخلافة وليس عن الأفضل؛ فتبيّن أنه لا تلازم بينهما.

السابع: قال ابن حزم في الفصل (٤/ ٢٠٩): «فقد صحّ أنّ أبا بكر الصدّيق رضي الله عنه خطب النّاس حين ولي بعد موت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فقال: "أيّها النّاس، إنّي وُلّيتكم ولستُ بخيركم"[2]، فق

---

(١) الاستيعاب (٣/ ٣٣ [illegible])، أسد الغابة (٣/ [illegible]).

(٢) أخرج خطبة الصدّيق رضي الله عنه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٣٣٦)، وابن هشام (٤/ ٦٦١)، وابن سعد (٣/ ١٨٢)، وصحح إسنادها ابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ٢٨٠، ٦/ ٣٤٠)، وفي سيرته (٤/ ٤٩٣).

صحّ عنه رضي الله عنه أنه أعلن بحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم أنه ليس بخيرهم، ولم ينكر هذا القول منهم أحد، فدلّ على متابعتهم له!

وإنّ الصدّيق رضي الله عنه لم يدّعِ الأفضلية لنفسه، بل ادّعى الفضل لغيره. قال أبو محمد ابن حزم في الفصل (٤/ ١٠٢): «ومما يبيّن أنّ أبا بكر رضي الله عنه لم يقل: وليتكم ولست بخيركم، إلا محقاً، صادقاً، لا متواضعاً.

ثمّ ذكر عن أبي سعيد الخدري، قال: قال أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه: ألستُ أحق الناس بها؟ أولستُ أول من أسلم؟ ألستُ صاحب كذا؟[1]

قال أبو محمد: فهذا أبو بكر رضي الله عنه يذكر فضائل نفسه، إذ كان صادقاً فيها، فلو كان أفضلهم لصرّح بذلك ولما كتمه، وقد نزهه الله تعالى عن الكذب».

* * *

وإذا علمت أن التلازم بين الخلافة والأفضلية غير صحيح؛ فالتحول من الموقف المبني على النصوص والقواعد إلى الإجماع المزعوم، وقد علمت ما فيه من خطأ، وبهذا تعلم أنّ حكاية التوقف مذهباً لبعض العلماء صواب، وهذا ينبغي أن يعدّ مذهب أئمة الأشاعرة كالباقلاني، وإمام الحرمين، والآمدي، والسعد، وغيرهم عن تقدم القول منهم بأنّ المسألة مختلف فيها، بل إنّ الباقلاني استحسن التوقف كما تقدّم النقل عنه (ص ٢٠)، والله أعلم بالصواب.

---

(١) أخرجه البخاري.

فائدة وإلزام

عن خلافة الإمام الحسن بن علي عليهما السلام

الخليفة الراشد الخامس هو الإمام السبط الحسن بن علي عليهما السلام، قال ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ٢٣): «والدليل على أنه أحد الخلفاء الراشدين الحديث الذي أوردناه في دلائل النبوة من طريق سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً»، وإنما كملت الثلاثون بخلافة الحسن بن علي، فإنه نزل عن الخلافة لمعاوية في ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين، وذلك كمال ثلاثين سنة من موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه توفي في ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة».

فثبت أن خلافة الحسن بن علي عليهما السلام صحيحة عند كافة أهل السنة، وهم يلزمون بأن الحسن بن علي هو أفضل الصحابة رضي الله عنهم بعد الخلفاء الأربعة وفق قواعدهم، قال اللقاني في جوهرته:

وخيرهم من ولي الخلافة

وأمرهم في الفضل كالخلافة

فعلى القول بأن الخلافة لا تكون إلا للأفضل وهو قول الأشعري(١) فالحسن بن علي هو الأفضل.

---

(١) هنا مباحث كثيرة، والتاريخ كما لا يخفى ينبغي أن يدرس على أساس علمي وتجرد كامل.

وعلى القول الثاني بجواز تولي المفضول، ويعارض أدلة المفضل بما يوجب التوقف في التفضيل، بيد أنّ المفضلين أخذوا من الترتيب في الخلافة وهو قول جمهور أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، أن الحسن بن عليّ هو الأفضل بعد الخلفاء الأربعة على هذا القول أيضاً.

وهذا البحث على أصول جمهور أهل السنّة، أمّا الشيعة الزيدية والإمامية فخلافة الحسن مقطوع بصحتها، وأفضليته بعد أبويه رضوان الله عليهم كذلك، وهو قول من فضّل القرابة النبوية الشريفة على سائر الصحابة، وهو عليه السلام أذهب الله تعالى عنه الرجس وطهره تطهيراً، وهو سيد شباب أهل الجنة مع أخيه الحسين، والله أعلم بالصّواب.

فإن قيل: سلمنا أنه الأفضل، ولكن أفضليته زمانية، فهو بالنسبة لزمنه فقط وليس مطلقاً.

فالجواب من وجهين:

الأول: وكذا يجب القول في الخلفاء الأربعة، أفضليتهم زمانية.

والثاني: على القول بالمفضلين، يلزم أن يكون الحسن أفضل من سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد رضي الله عنهم، وهما من العشرة المبشرين الذين عاشوا بعد خلافة الحسن رضوان الله عليه، وعند ذلك تضطرب الأقوال وتختلف الاصطلاحات، ويتسع الخرق على الراقع، والله أعلم بالصّواب.

* * *

الفصل الرابع

مذهب من قال أفضلهم من مات في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الفصل الرابع

مذهب من قال: أفضلهم من مات في حياة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم (1)

اعلم أن مذهب جمهور المتقدمين وطائفة من أهل العلم التوقف في هذه المسألة، غير أن القائلين بالتفضيل قد اختلفوا على قولين، فقال قوم: أفضلهم من مات في حياة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، وعمّم آخرون أفضليتهم بإطلاق.

1 - فقال ابن عبد البر في الاستذكار (14/ 237):

«وقد ذهب قوم من جملة العلماء إلى القطع أنّ من مات في حياة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من الشهداء، مثل: حمزة، وجعفر،

---

(1) ذهب بعض الأئمة إلى أن تفضيل الصحابة رضي الله عنهم إنما هو من حيث المجموع، ولا يلزم منه تفضيل كل فرد منهم على غيره، وأن في آخر الزمان من قد يكون أفضل من بعض الصحابة رضي الله عنهم، وهذا اختيار ابن عبد البر والقرطبي، واستثنى ابن عبد البر أهل بدر والحديبية للنص عليهم، واستدلوا على ذلك بأحاديث منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «وددت أنا قد رأينا إخواننا» قالوا: يا رسول الله أولسنا إخوانك؟ قال: «أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعدي» أخرجه مسلم، وهناك أحاديث حسان في الباب، راجع «تحقيق منيف الرتبة» للحافظ العلائي ص 84 - 86، و«جامع» (2/ 6-7) و«مواهب الجليل» (1/ 424) ومن أنصف ونظر لا شك في أن أئمة آل البيت عليهم السلام، وأويس بن عامر القرني، وجمعاً من أبناء الصحابة، وعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، والفقهاء السبعة، والسفيانين، ومالكاً، والشافعي، وكبار العارفين بالله تعالى، وأمثالهم رضي الله تعالى عنهم لا يعدلون أمثال: بسر بن أرطاة، وأبي الغادية، والحكم بن أبي العاص، وحرقوص بن زهير المعروف بذي الخويصرة التميمي أس الخوارج، وبعض الطلقاء، وغالب قومهم.

ومصعب بن عمير، وسعد بن معاذ، ومن جرى مجراهم ممن توفيهم قبله، وصلّى عليهم، وشهد بالجنة لهم، أفضل ممن بقي بعده من أصحابه الذين قال فيهم: «ألا لا أدري ما تُحْدِثون بعدي»، وخاف عليهم من الفتنة والميل إلى الدنيا ما قد وقع فيه بعضهم.

وقالوا: معنى قول من قال: أفضل الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، أو فلان وفلان، يعني من بقي بعده صلّى الله عليه وآله وسلّم.

2- وقال الحافظ في الفتح (7/ 16): ذهب قومٌ إلى أن أفضل الصحابة من استشهد في حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وعيّن بعضهم جعفر بن أبي طالب.

3- وذكر ابن رشد في [illegible] (2/ 16) أنهم كانوا يفضلون من مات في حياته صلّى الله عليه وآله وسلّم وعزاه لابن عبد البر.

4- وقال القاضي عياض في شرح صحيح مسلم (7/ 381): ذهبت طائفة من العلماء إلى أن من توفي في حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أفضل ممن بقي بعده، وبه قال أبو عمر بن عبد البر.

قلتُ: هذا المذهب، وإن عزاه بعضهم لابن عبد البر فقط، لكنه مذهب طائفة من جلة أهل العلم كما تقدّم، [illegible] والنهو [illegible] والاجتماعات والادعاءات، وعظّم الله قدر [illegible] وكرّم المحققات والإفادات.

* * *

الفصل الخامس

مذاهب معيّنين للأفضل بعينه

الفصل الخامس

مذاهب المعيّنين للأفضل بعينه

تمهيد

وسنبدأ بالأشعري ثم الإمام الجليل أبي منصور الأشعري، والقاضي عبد الجبار المعتزلي، وكان من كبار فقهاء الشافعية؛ لاختلاف المتكلمين في تعيين أفضل الصحابة، ثم نذكر المذاهب فيما بعد.

* قال الإمام أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ص ٤٥٧:

« واختلفوا في التفضيل، فقال قائلون: أفضلُ الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أبو بكر، ثُمّ عمر، ثُمّ عثمان، ثمّ عليٌّ.

وقال قائلون: أفضلُ الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أبو بكر، ثُمّ عمر، ثُمّ عليٌّ، ثُمّ عثمان.

وقال قائلون: نقول: أبو بكر، ثمّ عمر، ثُمّ عثمان، ثُمّ نسكت بعد ذلك.

وقال قائلون: أفضلُ الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عليٌّ، ثُمّ بعده أبو بكر.

والمجمع من أثبت فضل أبي بكر وعمر أنّ أبا بكر أفضلُ من عمر،

وأجمع من أثبت فضل عمر وعثمان أنّ عمر أفضل من عثمان.

وقال قائلون: لا ندري أبو بكر أفضل أم عليٌّ، فإن كان أبو بكر أفضل فجائز أن يكون عمر أفضل من عليٍّ، ويجوز أن يكون عليٌّ أفضل من عمر، وإن كان عليٌّ أفضل من عمر فهو أفضل من عثمان؛ لأنّ عمر

أفضل من عثمان ، وإن كان عمر أفضل من علي فيجوز أن يكون علي أفضل من عثمان ، ويجوز أن يكون عثمان أفضل من علي ، وهذا قول الجبائي ».

قلتُ: حصر أبو الحسن الأشعري الخلاف في تفضيل الأربعة رضي الله عنهم ، ولا ريب أن الأقوال المروية عن الأئمة أعمّ من ذلك ، وتكفي النظرة في إثبات الأشعري للاختلاف.

※ وقال القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسدآبادي الشافعي في المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٠/ ٢: ١١٣، ١١٤): المشهور من الخلاف يعني في التفضيل: قول من يفضل أمير المؤمنين عليه السلام على غيره، وقول من يقول: إن أبا بكر هو الأفضل، وقول من يقول بالوقف الذي بيناه، ثمّ ذكر الخلاف فيمن يأتي بعدهما فانظره في المغني (٢٠/ ٢: ١١٥).

وبعد أن ذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (١/ ١٦) مذهب المعتزلة في التفضيل ذكر أنّ من مذاهبهم من توقف بين أبي بكر وعلي ، ومع ذلك فهم يقطعون بأنّ عليًا أفضل من عثمان.

※ ※ ※

وهذه هي جلّ الأقوال التي وقفت عليها في اختلاف السلف في تعيين الأفضل:

القول الأول: وهو قول القائلين: أفضلهم هو سيدنا ومولانا الخليفة الراشد أبو بكر الصدّيق رضي الله تعالى عنه.

وهو قول معروف ومشهور، منتشر في الصحابة رضي الله عنهم، وإليه ذهب أهل السنة، والخوارج، وبعض المعتزلة.

ومنهم من قطع بأفضليته رضي الله عنه، لكن المعتمد عند أئمة أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية أنه ظني كما تقدم.

القول الثاني: وهو قول القائلين بأفضلية علي عليه السلام، وهم آل البيت، وطائفة كبيرة من الصحابة والتابعين، لا سيما الهاشميين والكوفيين، وبعض أهل السنة، ومعظم المعتزلة، وأما الشيعة فمذاهبهم مشهورة كالزيدية والإمامية، فأفضلية علي عندهم مقطوع بها، وسيأتي إن شاء الله تعالى فصل خاص في ذكر من فضّل علياً عليه السلام.

القول الثالث: ومن السلف من فضّل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال ابن حزم في الفصل (٤/ ٨٢): «وروينا عن بعض من أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب، وأنه أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما، وبلغني عن محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أنه كان يذهب إلى هذا القول».

وقال الحافظ في الفتح (٧/ ١٧): «ومنهم من قال أفضلهم مطلقاً عمر».

وذكر عبد الرزاق عن معمر قال: «لو أن رجلاً قال: عمر أفضل من أبي بكر ما عنّفته، قال عبد الرزاق: فذكرت ذلك لوكيع فأعجبه واشتهاه»، كما في الاستيعاب (٣/ ٣٢٩).

وفي صحيح البخاري (رقم ٣٦٨٧) عن زيد بن أسلم حدّثه عن أبيه قال: « سألني ابن عمر عن بعض شأنه - يعني عمر - فأخبرته، فقال: ما رأيتُ أحداً قطّ بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من حين قُبض كان أجدَّ وأجود حتّى انتهى من عمر بن الخطّاب ».

قلتُ: أسلم العدوي كان ثقةً مخضرماً، وكان من موالي عمر بن الخطّاب رضي الله عنه.

ولمّا كان هذا النصُّ صريحاً أو كالصريح في تفضيل عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أشكل الحافظ في الفتح (٧/ ٤٩) بتأويله، فقال: يحتمل أن يكون المراد بالبعدية في الصفات لا يتعرض فيه للزمان، ثمّ قال: فيشكل بأبي بكر الصدّيق وغيره من الصحابة ممن يتصف بالجود المفرط أو بعد موت الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم فيشكل بأبي بكر الصدّيق أيضاً، ويمكن تأويله بزمان خلافته.

قلتُ: بل نوجب حمل اللفظ على ظاهره، ولا إشكال فيه في النصّ، ولكن في القواعد التي يراد منها التحكم في النصوص، ومع ذلك فلم ينفرد أسلم العدوي بتفضيل عمر بن الخطّاب رضي الله تعالى عنه فهناك نصوص أخرى؛ منها:

أ - ما أخرجه أحمد في الفضائل (رقم ١٨٩، ٣٩٦)، وأبو نُعيم في الإمامة (رقم ٥٦) عن شعبة، عن حُصين، قال: سمعتُ ابن أبي ليلى يحدّث أنهم تذاكروا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، قال: فقال رجل من عطارد: « عمر خير من أبي بكر »، قال: فقال رجل: « أبو بكر خير »، فسمع ذلك

عمر رضي الله عنه ، قال : فأقبل على الآخر فضربه ، ثمَّ أقبل على الجارود فقال : إليك عنِّي ، وقال : إنَّ أبا بكر كان خير النَّاس بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في كذا وفي كذا ، ثلاثاً ، فمن قال غير ذلك حلَّ عليه ما حلَّ على المفتري.

قلت : صحَّح ابن تيمية إسناده في الصارم المسلول (ص ٥٨٤)، وله شاهد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ١٠)، فانظره.

ب - وأخرج أبو نُعيم في الإمامة (رقم ٥٧) قال : حدَّثنا محمد بن علي بن حبيش ، ثنا موسى بن هارون ، ثنا بقية ، عن يحيى بن سعيد ، عن خالد بن معدان ، عن جبير بن نفير ، أنَّ نفراً قالوا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : والله ما رأينا رجلاً أقضى بالقسط ، ولا أقول بالحق ، ولا أشدَّ على المنافقين ، منك يا أمير المؤمنين ، وأنت خير النَّاس بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فقال عوف بن مالك : كذبتم والله ، لقد رأينا خير الأمة بعد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ، فأقبل عليه عمر فقال : من تعني يا عوف؟ فقال : أبو بكر رضي الله عنه ، فقال : صدق عوف ، وكذبتم والله ، لقد كان أبو بكر أطيب من ريح المسك ، وأنا أضلّ من بعير أهلي.

إسناده ضعيف ، وله شاهد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٢/ ٦) قال : حدَّثنا إسماعيل بن عليَّة ، عن يونس ، عن الحسن قال : قال رجل لعمر : يا خير النَّاس ، فقال : إنِّي لست بخير النَّاس ، فقال : والله ما رأيت قط خيراً منك ، قال : ما رأيت أبا بكر؟ قال : لا ، فذكر نحوه.

والعبرة في هذين الأثرين ونحوهما من تفضيل عمر على سائر الصحابة رضي الله عنهم.

وذكر أبو بكر بن العربي في العواصم من القواصم (ص ٢٥٨) أنّ ابن حبيب المالكي كان يقدِّم عُمر على أبي بكر، وأنّ الطرطوشي كان يقول: «لم يقل أحدٌ بتقديم عمر إلا شيعته».

القول الرابع: وفيه من فضل جعفر بن أبي طالب، فقد أخرج أحمد في المسند (٢/ ٤١٣، ٤٠٣)، والترمذي (٣٧٦٤)، والنسائي في الكبرى (٨٥٧٦)، والحاكم (٣/ ٤٠٩، ٤٢)، عن عكرمة، عن أبي هريرة، قال: «ما احتذى النِّعال، ولا انتعل، ولا ركب المطايا، ولا ركب الكُوْر من رجل بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أفضل من جعفر».

قال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وهو صريح في تفضيل أبي هريرة لجعفر بن أبي طالب على سائر الصحابة رضي الله عنهم.

وقال الحافظ في الإصابة (٢/ ٨٥) في ترجمة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه: «كان أبو هريرة يقول: إنّه أفضل النّاس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم».

وقال الذّهبي في سير أعلام النُّبلاء (١٤/ ٥٠٦): «هذا ثابت عن أبي هريرة، ولا ينبغي أن يزعم زاعم أنّ مذهبه أنّ جعفراً أفضل من أبي بكر وعمر، فإنّ هذا الإطلاق ليس هو على عمومه، بل يخرج منه الأنبياء والمرسلون، فالظاهر أنّ أبا هريرة لم يقصد أن يدخل أبا بكر ولا عمر رضي الله عنهم».

قلتُ: بل الظاهر أنّه لم يستثن أحداً من الصحابة، فإنّ قوله «من رجل» نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم، وقوله «بعد رسول الله صلّى الله

عليه وآله وسلّم » فإنه يخرج الأنبياء والمرسلين عليهم السلام ، فكلام الذهبي ليس بجيد.

وتفضيل جعفر بن أبي طالب هو مذهب أبي هريرة الذي حكاه عنه ابن حزم في الفصل (٤/ ١٨١) ، وهو موافق في الحقيقة مذهب من صرّح بتفضيل من مات في حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

قال ابن حزم : « وروينا عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ أفضل الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جعفر بن أبي طالب ، وبهذا قال أبو عاصم النبيل ، وهو الضحّاك بن مخلد ، وعيسى بن حاضر ، قال عيسى : وبعد جعفر حمزة رضي الله عنه ».

القول الخامس : ومنهم من فضّل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، فقد كان أصحاب عبد الله بن مسعود لا يفضلون عليه أحداً من الصحابة رضي الله عنهم.

قال ابن حزم في الفصل (٤/ ١٨٢) : « وروينا عن مسروق بن الأجدع ، وتميم بن حذلم ، وإبراهيم النخعي ، وغيرهم أنّ أفضل الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عبد الله بن مسعود ، قال تميم وهو من كبار التابعين : رأيت أبا بكر وعمر فما رأيت مثل عبد الله بن مسعود ».

فإنّ أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم من أجلّ فقهاء الأمّة ، ومن سادات التابعين ، وهم معروفون في مواضع الإجماع ، والاتفاق ، والاختلاف ، وهم أكرم وأتقى من مخالفة الإجماع المزعوم.

ومسروق بن الأجدع ثقة فقيه مخضرم ، وعلقمة بن قيس النخعي جليل ثقة فقيه ، وإبراهيم النخعي إمام فقيه ثقة ، وثلاثتهم كوفيون رضي الله عنهم.

القول السادس: ومنهم من فضّل أبا سلمة رضي الله عنه ، فقد كانت أمّ سلمة رضي الله عنها ترى أن أفضل الصحابة هو أبو سلمة رضي الله عنه.

قال ابن حزم في الفصل (٤/ [illegible]) : وروّينا عن أمّ سلمة أمّ المؤمنين رضي الله عنها أنّها تذكرت الفضل ، ومن هو خير؟ فقالت: ومن هو خير من أبي سلمة ، أول بيت هاجر إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم !!

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩١٨) كتاب الجنائز ، باب ما يقال عند المصيبة.

القول السابع: ومنهم من فضّل طلحة بن عبيد الله التيمي أحد العشرة المبشرين رضي الله تعالى عنهم ، ذكره ابن تيمية في منهاجه (٢/ ٧٤) ، وعزاه لبعض المتقدمين.

القول الثامن: ومنهم من فضّل عدداً من الصحابة بعينهم ، ففي رسالة المفاضلة بين الصحابة رضي الله عنهم لابن حزم (ص ٧٠ فقرة ٥) وروينا عن أمّ موسى رضي الله عنها قالت: [illegible] رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ثلاثة نفر لا يعتد أحد عليهم بفضل: سعد بن معاذ ، وأسيد بن حُضير ، وعباد بن بشر.

وذكره الحافظ في الإصابة في ترجمة عباد بن بشر (٥/ ٣١١) ، وقال: إسناده صحيح ، وراجع الاستيعاب (٢/ ٤٥٤) بهامش الإصابة.

القول التاسع: مذهب من يفضل أهل الصفّة على العشرة

ذكره ابن تيمية كما في الفتاوى (١١/ ٥٦)، ومجموع الرسائل والمسائل (١/ ٤٦).

القول العاشر: مذهب من يفضل ابن عباس رضي الله عنه

قال أبو بكر الباقلاني في مناقب الأئمة (ص ٥١٣): «وقد كان الفضيل بن المسيب يقول: إن ابن العباس أفضل الأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووارثه من بعده». وهذا قول سائر الراوندية، وقول أبي موسى الأصبهاني، وجماعة من أهل العلم إلى اليوم».

وقال القاضي عبد الجبار في المغني (٢٠/ ٢/ ١١٣): «ذكره ابن أبي نجيح عن سعيد بن المسيب، وحكاه أبو عثمان الجاحظ عنه أيضاً».

تنوير الأفئدة الزكية بتفضيل البضعة النبوية(١)

القول الحادي عشر: ومنهم من يفضل السيدة فاطمة ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الجميع باعتبارها بضعة المشرع نفسه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

أم المؤمنين عائشة تفضل فاطمة على سائر الصحابة رضي الله عنهم

١- وكان مذهب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تفضيل فاطمة صلوات الله وسلامه على والدها وعلى آله وعلى سائر الصحابة رضوان الله عليهم.

وهذا ثابت صحيح فقد أخرج الطبراني في الأوسط رقم (٢٧٢) قال: حدثنا إبراهيم بن هاشم، ثنا أمية بن بسطام، ثنا يزيد بن زريع، عن

(١) هذا العنوان يشمل القولين الحادي والثاني عشر.

روح بن القاسم، عن عمرو بن دينار قال: قالت عائشة: «ما رأيتُ أفضل من فاطمة غير أبيها».

عزاه الهيثمي في المجمع (٩/ ٢٠١) لأبي يعلى بلفظ: «ما رأيت أحدًا قط أصدق من فاطمة» ولا تعارض بين لفظي الطبراني وأبي يعلى، وقال الهيثمي: «رجالهما رجال الصحيح».

وعزاه الحافظ في الإصابة (٤/ ٣٧٨) للطبراني في الأوسط وقال: «إسناده صحيح على شرط الشيخين إلى عمرو».

قلت: إن كان عمرو بن دينار الثقة الفقيه لم يسمع من عائشة رضي الله عنها فهذا الإرسال لا يضر بل هو حجة عند المتقدمين، كما هو معروف في محله.

ب - ولعمر بن الخطاب رضي الله عنه كلام حسن هنا، فقد أخرج الحاكم في المستدرك (٣/ ١٥٥) بإسناده: «أنّ عمر دخل على فاطمة عليها السلام فقال: يا فاطمة، والله ما رأيت أحدًا أحبَّ إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم منك، والله ما كان أحد من النَّاس بعد أبيك صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أحبَّ إليَّ منكِ».

ج - وهو منصوصٌ عن الإمام مالك، ففي الحاوي للحافظ السيوطي (٢/ ٢٩٤)، ومرقاة المفاتيح للقاري (٥٦٢٩٥) قال مالكٌ: «لا أفضل على بضعة رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أحدًا».

د - وجاء في كتاب «الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة» (ص ٥٨) ما نصُّه: «ذكر الأستاذ أبو سهل الصعلوكي أحد أئمة أصحابنا

في كتاب الأصول الخمسة عشر كلاماً في تفضيل عائشة وفاطمة ، قال :

فكان شيخنا أبو سهل محمد بن سليمان الصعلوكي وابنه سهل يفضلان فاطمة على عائشة ، وبه قال الشافعي ، وللمحققين من المتكلمين كلام في ذلك ، قال الزركشي : وهذا مما لا شكَّ فيه ، وقد قال صلَّى الله عليه وآله وسلّم : « فاطمة بضعة مني » ، ولا نعدل ببضعة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أحداً كما قال ابن داود » انتهى .

هذا وقد ذكر المناوي في فيض القدير (٤ : ٤٢١) حديث فاطمة بضعة مني قال : « استدل به السهيلي على أن من سبها كفر ، لأنه يغضبه ، وأنها أفضل من الشيخين » .

وفي فيض القدير (٤ : ٤٢٢) : « ذكر العلم العراقي أن فاطمة وأخاها إبراهيم أفضل من الخلفاء الأربعة باتفاق » .

وقال الآلوسي في روح المعاني (٢٨ : ١٦٥) : « إن فاطمة من حيث البضعية لا يعدلها أحد » .

وكان الحافظ السيوطي قد ذكر في الحاوي (٢ : ٢٩٣) أن بعض أكابر العلماء السادة المعروفين ببراعة التحقيق وكثرة الإفادة ألغز سائلين فقال فيهم :

من باتفاق جميع الخلق أفضل من
شيخ الصحاب أبي بكر ومن عمر
ومن علي ومن عثمان وهو فتى
من أمة المصطفى المختار من مضر

ز- وأورد الإمام المجتهد الشيخ السُّبكي هذين البيتين ضمن قصيدة له ذكرها في طبقات الشافعية الكبرى (٩/١٣٥).

ح- وقال الشيخ العلامة القاضي يوسف بن إسماعيل النبهاني في «الشرف المؤبد» (ص ٢٨٢، ٢٨٣): «ومن هنا قال الإمام السُّبكي وغيره في حقِّ السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها: لا نفضل على بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحداً، فهذا مرادهم وصرحوا بالبضعية التي هي علة التفضيل على أمها خديجة، ومريم، وعائشة، ولم يقولوا: لا نفضل على زوجها علي وأمّ الحسنين، وغير ذلك من أوصافها الشريفة، وهذا المعنى موجود في سائر أولاده وسلالته صلّى الله عليه وآله وسلّم، وأولاد فاطمة خصوصية منه صلّى الله عليه وآله وسلّم فهم من تلك الحيثية أفضل الناس. وصرح بأفضلية السيدة فاطمة على جميع الصحابة الشيخين فمَنْ عداهما الشمس العلقمي، وقيده المناوي بحيثية البضعية[2]، قال: فإنَّ للشيخين بل الخلفاء الأربعة أفضل منها من حيث المعرفة والعلم ورفع منار الإسلام، ونحوه نقله العلامة الحفني في شرح الجوهرة بعد ذكر أفضلية الخلفاء الأربعة على من سواهم بقوله: ولا يشكل الحكم المذكور بالنسبة للسيدة فاطمة لأنه من حيث الصحبة والكرامة، يعني وأمّا من حيث البضعة فالنبوية أفضل».

فعلم بذلك وعرف مما مرّ أن أهل بيت النبوة قد حباهم الله تعالى من الفضل الوَهْبي، واختصهم به من الشرف القُربي.

---

(١) وقال بعضهم: المقصود من البيت هو عيسى عليه السلام.

(٢) راجع: فيض القدير (٤/٤٢١).

هم القوم من أصفاهمُ الودَّ مخلصاً
تمسّكَ في أخراهُ بالسببِ الأقوى

هُمُ القومُ فاقوا العالمين مناقباً
محاسنهم تُحكى وآياتهم تُروى

موالاتُهم فرضٌ وحبُّهمُ هدًى
وطاعتهم فَرْضٌ وودُّهم تقوى »

قال الشيخ أحمد المقري المالكي في «فتح المتعال» (ص ٣٨٥)

فما كسبطي رسول الله من أحدٍ
ولا يضاهيهما في الفخر مُفْتَخِرُ

ومن كفاطمة الزَّهراء أمُّهما
بنت النبيّ المصطفى البشرُ؟

فإنّها بضعةٌ منه وما أحدٌ
كبضعة المصطفى إن حقّق النظرُ

وللحافظ الثقة يعقوب بن شيبة السدوسي صاحب المسند كتاب «تفضيل الحسن والحسين»، راجع الطوسي في الفهرست (رقم ٨٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٧٦).

فائدة

أفضل نساء العالمين السيدة فاطمة، وأفضل أمهات المؤمنين السيدة خديجة ثم أم المؤمنين عائشة رضوان الله عليهنّ أجمعين

وفي الباب أحاديث ومصنفات، وانتصر له السهيلي، والحافظ في الفتح، والبدر الزركشي، والتقي المقريزي.

وقال التقي السبكي: الذي نختاره وندين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة. راجع الفتح (٧/ ٣٦، ٣٧)، والسيرة النبوية لشيخ مشايخ مشايخنا السيد أحمد بن زيني دحلان (١/ ٢٢٢)، وروح المعاني للآلوسي (٣/ ١٥٥).

القول الثاني عشر: مذهب من يقدم أهل الكساء عليهم السلام، وهو مذهب طائفة كبيرة من آل البيت عليهم السلام وعلماء الأمة من

---

(١) قال الشيخ محيي الدين ابن العربي الحاتمي في الفتوحات المكية (١/ ٢٢٩، ٢٣٠) في الكلام على حديث «سلمان منا أهل البيت»: ولما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبدًا محضًا قد طهره الله وأهل بيته تطهيرًا، وأذهب عنهم الرجس، وهو كل ما يشينهم، فإن الرجس هو القذر عند العرب، هكذا حكى الفراء، قال الله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾ فلا يضاف إليهم إلا مطهر ولا بد، فإن المضاف إليهم هو الذي يشبههم، فلا يضيفون لأنفسهم إلا من له حكم الطهارة والتقديس، فهذه شهادة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لسلمان بالطهارة والحفظ الإلهي، حيث قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «سلمان منا أهل البيت»، وشهد الله لهم بالتطهير وذهاب الرجس عنهم، وإذا كان لا يضاف إليهم إلا مطهر مقدس، وحصلت له العناية الإلهية بمجرد الإضافة، فما ظنك بأهل البيت في نفوسهم؟ فهم المطهرون بل هم عين الطهارة. اهـ ونقله العلامة المناوي في فيض القدير (٤/ ١٠٦).

وظاهر كلام سعد التفتازاني التصريح بأن فاطمة من الخمسة أفضل من غيرها، فانظره في شرح المقاصد (٥/ ٣٠٢).

تحقيق العلامة السيد السمهودي في أفضلية أهل الكساء

ويتحصل أن الحسنان عليهما السلام يساويان فاطمة عليها السلام في التفضيل من حيثية البضعية وحيثية التطهير، وأن ثمة حيثية أخرى الفضل منهما، وهم أهل الكساء الذين

سائله بمعروفه ، ويبتهج به الأكابر من أهل الأذواق والموقنين في كل بلدانهم وقصائدهم .

=رضي الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً . انظر في ذلك «جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي» للسيد نور الدين علي بن أحمد السمهودي الحسني ، فقد ذكر تفصيلهم عن إرادة الله عز وجل من تطهيرهم وإذهاب الرجس عنهم ، وتحريم الصدقة عليهم ، وعظم شرف نسبهم واصطفائهم ، وأنهم خير الخلق ، وهو أحوط ما في كتاب السيد السمهودي . وقد أثبت معظم نقاطه التي أنقل منه مختصره

قال السيد الشريف السمهودي في «جواهر العقدين» (ص٩٣ ... ٢) رضي الله عنه - يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ مع ما ورد من الأخبار المتقدمة في سابقه ومن ملازمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم[1] بعد نزولها ... يظهر لي أنها منبع فضائل أهل البيت النبوي لاشتمالها على أمور عظيمة لم أر من تعرض لها :

أحدها: عناية الباري جل وعلا بهم وإشارته لعلي قدرهم ، حيث أنزلها في حقهم .

ثانيها: تصديره عز وجل لذلك بقوله ﴿إنما﴾ التي هي أداة الحصر لإفادة أن إرادته تعالى في أمرهم مقصورة على ذلك الذي هو منبع الخير الذي لا يتجاوز إلى غيره .

ثالثها: تأكيده تعالى تطهيرهم بالمصدر ليعلم أنه في أعلى مراتب التطهير .

رابعها: تنكيره تعالى لذلك المصدر ، حيث قال ﴿تطهيراً﴾ إشارة إلى كون تطهيره نوعاً غريباً ليس كما يعهده الخلق ولا يحيطون بإدراك نهايته .

خامسها: مبالغته صلى الله عليه وآله وسلم فيهم والتحديد لاختصاصه بذلك وحرصه عليه مع أن الآية خصتهم ، فهم بعض تفضيل ما ثبت ... ثم كرر .

سادسها: تكريره صلى الله عليه وآله وسلم عليهم في ذلك ، كما سبق من قول أبي سعيد رضي الله عنه : نزلت في خمسة : النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... إلى آخر .

سابعها: دعاؤه صلى الله عليه وآله وسلم لهم مع دخولهم في مقتضى الآية بأن يجعل الله صلواته ورحمته وبركاته ومغفرته ورضوانه عليه وعليهم ، لأنه لما كانت إرادته تعالى في أمره مقصورة على إذهاب الرجس والتطهير كان حقيقاً بهذه الأمور =

وقال جماعة من أهل العلم: «أهل البيت أفضل منهم أبو بكر وعمر» من حيث أنهم بضعة منه صلى الله عليه وآله وسلم التي لا يعادلها

=ثامنها: أنَّ في طلب ذلك له ولهم من تعظيم قدرهم وإنافة منزلتهم [illegible] حيث ساوى بين نفسه وبينهم في طلب ما لا يخفى كما سبق في دخوله صلّى الله عليه وآله وسلّم معهم تحت الكساء وتقدمه الآية.

تاسعها: أنه صلّى الله عليه وآله وسلم سأل في طلب ذلك من مولاه عزّ وجلّ أعظم الصلوات وأجمعها فقدم على الطلب ما حكاه نبي مما نصت به قوله: «اللهمّ قد جعلت صلواتك ورحمتك ومغفرتك ورضوانك على إبراهيم وآل إبراهيم» فأتى بهذه الجملة خبرية دالة على التحقيق تقدمة لتحقق وقوع ما سأل من مولاه عزّ وجل.

عاشرها: أنَّ دعاءه صلّى الله عليه وآله وسلّم مجاب لا سيما في أمر الصلاة عليه وقد دعا مولاه أن يخصه وآله بالصلاة عليه وعليهم، فتكون الصلاة عليه من الله عزّ وجلّ مخصوصة بما سأل في كيفية صلاتنا عليه المأمور بها بقوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليما﴾، ومساواة ذلك ما تقدّم من مشاركتهم له في التطهير المستفاد من الآية.

حادي عشرها: أنَّ جمعهم معه صلّى الله عليه وآله وسلّم في هذا التعظيم الكامل وما شابهه من الصلاة عليه وعليهم، ونحو ذلك مقتضٍ لاختصاصهم بهذه المزية كما يشير إليه قوله: «اللهمّ إنّهم مني وأنا منهم» كما في بعض الطرق المتقدمة «أنا حرب لمن حاربهم وسلمٌ لمن سالمهم وعدوٌّ لمن عاداهم»، وقال في بعض الطرق: «لأنه في العاشر [illegible] الذي قربني منه دمي، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى»، فأقامهم في ذلك مقام نفسه.

ثاني عشرها: [illegible] عصر [illegible] الإلهية في أمرهم على ذهاب الرجس، والتطهير يشير إلى ما سيأتي في بعض الطرق من تحريمهم في الآخرة على النار، فمن قارف منهم شيئاً من الأوزار يُرجى أن يتدارك بالتطهير بإلهام الإنابة والتوبة وأنواع المصائب المؤلمة، ونحو ذلك المكفرات.

ثالث عشرها: حثهم بذلك على كمال [illegible] البعد عن دنس الذنوب والمخالفات وتمام الحرص على امتثال المأمورات، لأنه [illegible] سبق من قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم عند=

شيء فقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل، وبه يتوجه قول بعض المتأخرين كما في طبقات ابن السُّبكي رحمه الله: تفضيل الحسنين على غيرهما أي من حيث تلك البضعة". راجع «العقد الجوهري في فضل أهل بيت النبي الطاهر» للعلامة السيد عبد الرحمن بن مصطفى العيدروس (ص١٥٣).

وقد قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، وصحَّ مرفوعاً: «وأبوهما خير منهما».

وقد استشهد الحسن والحسين وهما شابان، وعليٌّ عليه السَّلام نفسه كنفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم كما هو ثابت في آية المباهلة، وفي الحديث الصحيح المخرَّج في خصائص عليٍّ للنسائي (ص٨٩): «أو لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي» رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم.

وصحَّ عنه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أنَّه قال: «عليٌّ مني وأنا من عليٍّ».

=تذكرهم بالصلاة «الصلاة يرحمكم الله ﴿إنما يريد الله﴾ الآية».

رابع عشر: هذه ... عنه صلى الله عليه وآله وسلم في ... الستة بعده ... في حجرتهم بيته، فقد أنزل الله عز وجل ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ الآية. ذلك على أنه مستحق ... تكرار خير ... للسيد السمهودي رحمه الله تعالى باختصار.

ويدل بعد جمع من المحققين من أهل العلم والديانة أنَّ أهل الكساء سلام الله عليهم خارج مسألة التفضيل، فيكون لأهل الكساء رضوان الله تعالى عليهم مقامان: الأول مقام الكساء، ثُمَّ مقام الصحبة.

قال شيخنا المحقق الشريف سيدي عبد الله بن الصِّدِّيق الغُماري الحسني قُدِّس سره في التعليق على كتابه «الكنز الثمين» (ص٣٥٠): «عليٌّ مني وأنا من عليٍّ»: =

وقال ﷺ: «حسين مني وأنا من حسين، أحبَّ اللهُ من أحبَّ حسيناً، الحسن والحسين سبطان من الأسباط» (1)

=وفي هذا الحديث منقبة كبيرة لعلي، لأن علياً ربي في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ونشأ على التوحيد، ولم يسجد لصنم قط، كرم الله وجهه، [illegible] النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون سائر الصحابة، [illegible] القريبة من الرسول [illegible] عظيم، ونشأته في حجره، [illegible] الأمين على سره، الحفيظ على رسالته، [illegible] فكان أعلم الصحابة وأفقههم، وأنفذهم بصيرة في الدين، [illegible] وأبلغهم حجة، وأسبقهم إلى الصواب [illegible] حتى قال عمر رضي الله عنه: لولا علي لهلك عمر، وقوله: لا بقيت لمعضلة ليس لها أبو حسن، وقال الشعبي: مثل علي في هذه الأمة مثل المسيح ابن مريم [illegible] صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» [illegible] النبي من أنه يوحي كما ادعى الغالون [illegible] أعطي [illegible] علم الغيب [illegible] هو علم [illegible] وإنما هو تعلم من ذي علم [illegible] صلى الله عليه وآله وسلم [illegible] الصحابة رضي الله عنهم [illegible] في هذا الحديث يرى أن علياً بلغ في إمامته درجة [illegible] على علي عليه السلام.

وقال شيخنا سيدي العلامة المعلم عبد الله بن الصديق نور الله مرقده في تعليقه على الكنز الثمين (ص 255):

«حسين مني [illegible] وأنا من حسين [illegible] حسيناً [illegible] الأسباط [illegible] الذاتي [illegible] بحيث [illegible] كما يحس الشخص من [illegible] الجوع والعطش، ولهذا رأت أم سلمة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قتل الحسين، وفي يده قارورة [illegible]=

فتحصّل أنّ للحسين عليه السّلام مقامين شرعيين في المباهلة، أولهما مقام الكساء والاصطفاء وإمامة أهل البيت، وثانيهما مقام الصحابة.

=رأت النعاس دم الحسين منه صبيحة اليوم، ولم يكن وصل خبر قتله إلى المدينة، لأنّ بينها وبين العراق مسيرة شهر، ومعنى ذلك أنّ الدماء المتعلقة بالحسين وهي بالتربة الشريفة في حصول الأحداث الحسينية، فتحوّلت مثالها لتجمع دمها من الأرض، ولم يحصل مثل هذه الإرادة يوم مات الحسن عليه السّلام بالمدينة مسموماً شهيداً، بعد أن تقطّع من سمّه قطعاً لأمثال الكبد، لعدم التدرّج المذكور، ولتدرّج الحسين عليه السّلام بجدّه المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلّم من بيان هذا الموضع من حيث، وأعطى ذلك الله إلى قوله عليه الصّلاة والسّلام: أولئك من حسب المشيئة - والله أعلم - إلى ما بعد انتقال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى الرفيق الأعلى، حيث امتزجت الحقيقة المحمدية بالأحداث الحسينية بتدرّج عجيب وبديع، فكانت تلك الحقيقة باطنة في ذات الحسين عليه السّلام، ولم يتمّ ما قرّر من عنوان ما عرض عليه حتى عزم على الخروج إلى العراق لمحاربة يزيد، كما امتنع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من قبول ما عرض عليه ليرجع عن دعوته، وقال قولته المشهورة: «لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه».

فالحسين في عزمه وتصميمه على إقامة الحق مظهر لرفعة الحقيقة التي هي منه بمحتدها فيه، ركّبها في باطنه، ولحق به دون جدّه، أو أهلك دونه، فهلك الحسين دون إقامة أمر الخلافة النبوية المستندة على حق نصّاً أو عبر جدّه بأحاديثه ومثلاً لنصوص شرعية، وهذا معنى لم يكن لأحد سيداً له الذي سمّاه جدّه سبطاً. فتأمّل بإمعان.

ويلاحظ أنّ تجلّي الحقيقة وإشراقها بعد [illegible] الأحداث الحسينية، مفرّق الكبير بين مقام النبوة والشهادة وتفهم، ومقام شرح طويل لا يتسع له هذا الكتاب. «أحبّ الله من أحبّ حسيناً» دعاء أريد به تأكيد المدرج. «الحسن والحسين سبطان من الأسباط» تأكيد هذه الحقيقة شرف الحسن والحسين عليهما السّلام لأنّ الأسباط أولاد يعقوب عليه السّلام، وهم أشراف بني إسرائيل، وقد يوجد منهم خصائص الشرف=

القرن الثالث عشر. ومنهم من فضّل أمهات المؤمنين رضي الله عنهن،
وقد استظهر ابن حجر في رسالته في «مفاضلة الصحابة» رضي الله عنهم(١)

منهم، ومن هنا اشترك آل العباس وعقيل وجعفر رضي الله عنهم. وأما السلام فيصح في حقهم عليهم السلام، لأن الله تعالى قال في حق جدهم إبراهيم عليه السلام: ﴿رحمت الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾، ولأنه قال فيهم: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾، والسلام من... وهم بنص هذه الآية منزهون من الرجس وما يتبعه.

وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شركهم معه في الصلاة عليه بتعليمه، فصح أن يكون لهم السلام في حالة الانفراد. ويصح قول الرضي يشملهم كما يشمل الصحابة والأولياء. فجعل السلام شعاراً مخصوصاً بأهل البيت لمعرفة انتسابهم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويصح قول السيدة مريم بقوله تعالى: عليها السلام، وهي صدّيقة بنص القرآن، وقد سمّيت به، والسيدة فاطمة صديقة بقطعها ﴿...﴾ الأعظم. ويصح قول الله تعالى بقوله: ﴿والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصديقون﴾ وفاطمة وعلي والحسنان ضمّوا إلى الصديقية الانتساب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهم أحق بالسلام. والله الهادي سبيل الرشاد. انتهى كلام سيدي ... جامع الشريعة عبيد الله بن الصديق رضي الله عنه وعن أبيه، والذي من محدثه لا يستغرب.

قال المرقم: وكان شيخنا ... رحمه الله تعالى بعد كتبه كلامه ذكر أصلاه وهو في مجلس، ولكنه في حضرة مولاه، فاتفق في عصمة العبارة والفهوم.

وقد عرجه كثير ... وممن شيخ مشايخنا العلامة مفتي ... السيد علوي بن طاهر الحداد العلوي الحسيني الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه المفيد «القول الفصل فيما لبني هاشم وقريش والعرب من الفضل»، وسبقه محدث العلامة السيد عبد العزيز بن الصدّيق رحمه الله تعالى في رسالته «...» الص ٧ ، ٩ ، ...

بقول الرابع عشر وهو من أغرب المذاهب، وفي سير أعلام النبلاء (5 / 127): أيوب بن سويد: حدثنا يونس، عن الزُّهري، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى سالم، فكتب إليه بسيرة عمر في الصدقات، فكتب إليه بالذي سأل، وكتب إليه: إنك إن عملت بمثل عمل عمر في زمانه ورجاله في مثل زمانك ورجالك، كنت عند الله خيراً من عمر.

وقال شيخنا المحقق السيد عبد الله بن الصِّدِّيق الغُماري الحسني رحمه الله تعالى في التعليق على «البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى الإمام علي» ص 87، 88: وقد أخطأ ابن حزم وخلط مع ما عرف عنه من إمامة واجتهاد وعلم [illegible] في تفضيل [illegible] أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم على سيدة نساء [illegible] فاطمة وعلى سائر الصحابة، حتى إن عائشة أفضل من أبيها، يقول المتعصب [illegible] في [illegible] على من [illegible] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعلوم [illegible] بكل [illegible] عائشة وعائشة [illegible] فاطمة [illegible] سيدنا ومولانا الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم في [illegible] أو [illegible] وقد قال تعالى في [illegible] ﴿ الَّذِينَ [illegible] ﴾ الآية، وقال سبحانه ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ ﴾ الآية، النبيين [illegible] [illegible] فهي [illegible] تكرماً، [illegible] الرسول صلى الله عليه وآله وسلم [illegible]، خصوصاً وقد صح عنه أنه قال: [illegible] الصلاة وأزكى السلام [illegible] فاطمة سيدة نساء أهل الجنة [illegible] بالمساواة لا بالمزية.

[illegible] الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام أفضل من نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم [illegible] عليهم السلام [illegible] صلى الله عليه وآله وسلم [illegible] من [illegible] ابن حزم أن يكون أفضل من أنبياء الله وسله عليهم السلام، وكذلك [illegible] الأشعرية والبعض أن عائشة أفضل من فاطمة [illegible] التصحيح [illegible] انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى.

قلتُ: القائل هو الذهبي: هذا الكلام عجيب، أنّى يكون خيرٌ من عمر؟ حاشا وكلا، ولكن هذا القول محمول على المبالغة، وأين عز الدين بإسلام عمر؟ وأين شُهودُه بدراً؟ وأين فَرَقُ الشيطان من عمر؟ وأين هو جانب عمر شرفاً وعزاً؟ وقد جعل الله لكلِّ شيءٍ قدراً.

قال العبد الضعيف: كلام الذهبي جيد وصواب، لكن العبرة في ثبات السند، والأثر ثابت عن سالم بن عبد الله بن عمر، وانظر: مناقب عمر بن عبد العزيز للآجري (ص ١٤، ٥٠، ١٦٦)، وتاريخ ابن عساكر (٤٨/ ١٧، ١١٨).

القول الخامس عشر: ومنهم من ذهب إلى تفضيل المهدي عليه السلام، قال الحافظ السيوطي في رسالة «العرف الوردي في أخبار المهدي» المطبوعة ضمن «الحاوي» (٢/ ١٥٣): وأخرج (ك) أيضاً من طريق ضمرة، عن محمد بن سيرين، أنَّه ذكر فتنة تكون، فقال: إذا كان ذلك فاجلسوا في بيوتكم حتّى تسمعوا على النَّاس بخير من أبي بكر وعمر، قيل: أفيأتي خير من أبي بكر وعمر؟ قال: قد كان يفضل على بعض

قلتُ: (القائل هو الحافظ السيوطي): في هذا ما فيه، وقد قال ابن أبي شيبة[2] في «المصنَّف» في باب المهدي: حدثنا أبو أسامة، عن عوف، عن محمد -هو ابن سيرين- قال: يكون في هذه الأمة خليفة لا يفضل

---

(١) يعني نعيم بن حماد في كتاب الفتن.

(٢) وأخرجه من طريقه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن رقم (٥٠٠)، وإسناده صحيح. قال الحافظ السيوطي: وأخرج نعيم بن حماد في الفتن ص ٢٢٣ نحوه.

منه أبو بكر ولا عمر

قال = (القائل هو الحافظ السيوطي) = هذا إسناد صحيح، وهذا اللفظ أخف من اللفظ الأول، والأرجح عندي تأويل اللفظين على ما أول به حديث «بل أجر خمسين منكم» لشدة الفتن في زمان المهدي، وتمالؤ الروم بأسرها عليه، ومحاصرة الدجال له، وليس المراد بهذا التفضيل الراجع إلى زيادة الثواب والرفعة عند الله، فالأحاديث الصحيحة والإجماع على أن أبا بكر وعمر أفضل الخلق بعد النبيين والمرسلين» انتهى كلام السيوطي.

قال العبد الضعيف: التأويل من أجل دعوى الإجماع والقواعد الموهومة ليس بحسن، والمقصود إثبات أفضلية المهدي عليه السلام على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في قول محمد بن سيرين.

وقد عقّب العلامة السيد الشريف محمد بن رسول البرزنجي الحسيني المدني الشافعي على تفضيل بعض السلف للمهدي عليه السلام فقال في الإشاعة (ص ٢٣٨): «التحقيق أن جهات التفاضل مختلفة، ولا يجوز نسب التفضيل على الإطلاق في فرد من الأفراد إلا بدليل فضّله النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم كحديث، فإنه قد يوجد في المفضول مزية من جهات أخر ليست في الفاضل، وتقدّم عن الشيخ في الفتوحات أنّه يعني المهدي معصوم في حكمه، مقتفٍ أثر النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، لا يخطئ أبدًا، ولا شكّ أنّ هذا لم يكن في الشيخين، وأنّ الأمور التسعة التي مرت لم تجتمع كلها في إمام من أئمّة الدين قبله.

فمن هذه الجهات يجوز تفضيله عليهما، وإن كان لهما فضل الصحبة

ومشاهدة الوحي والسابقة وغير ذلك ، والله أعلم .

قال الشيخ علي القاري في « مشرب الوردي في مذهب المهدي » : « ومما يدل على أفضليته أن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم سمّاه خليفة الله ، وأبو بكر رضي الله عنه لا يقال له إلا خليفة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم » .

القول السادس عشر : قول من قال : الأربعة الخلفاء في الفضل سواء .

القول السابع عشر : قول من قال : العشرة في الفضل سواء .

القول الثامن عشر : قول من فضّل عبد الرحمن بن عوف على سائر الصحابة .

القول التاسع عشر : قول من فضّل عثمان على سائر الصحابة[1] .

راجع للأقوال الأربعة كتاب ابن [illegible] الفلاني في مناقب الأئمة الأربعة (ص ٢٩٤) .

ومنهم من [illegible] قال الفلاني [illegible] هذه الأقوال كلها [illegible] في التنجيز[2] .

---

(1) وهو قول بعض الأمويين ، وصرح به الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي ، أخو عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه لأمه ، وهو معدود في الصحابة ، ومن شعره :

ألا إن خير الناس بعد نبيهم ... قتيل التجيبي الذي جاء من مصر

يعني بالتجيبي قاتل عثمان رضي الله عنه . راجع المستدرك ٤ / ٢ .

(2) من غرائب الأقوال ما جاء في شرح [illegible] على الصحاوية ، قال [illegible] : « الفضل في تفضيل أولادهم على ترتيب فضل آبائهم إلا أولاد فاطمة رضي الله عنها ...

ابن تيمية من المؤيدين لدعوى الإجماع، ولكنه مضطر للاعتراف في منهاجه (٤/ ١٦٦) بالاختلاف في التفضيل، فقال: «وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر، أو تقديم طلحة أو نحو ذلك، فذلك في أمور مخصوصة، لا تقديماً عاماً، وكذلك ما ينقل عن بعضهم في علي».

فها هو يحكي ابن تيمية حكايته التقديم والاعتراف بوقوعه، وذكر الخلاف بين المتقدمين فيه، غير أن رأيه في التقديم أو توجيهه ما يوافق قواعده ومذهبه، وجعله التقديم في أمور خاصة فمن عنده وهو غير ملزم لأحد.

بيد أن رأي ابن تيمية معارضة النصوص التي تقضي بصريحها في التقديم، لا

= لهم يفضلون علياً على أولاد أبي بكر وعمر وعثمان لقربهم من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فهم العترة الطاهرة والذرية الطيبة الذين أذهب الله تعالى عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً».

الملحق ... لا ... بالآباء والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾، وهذه الآية أعم من الدعوى، فهي لا تفيد التفضيل أولاد فاطمة على أولاد الخلفاء الثلاثة فقط، بل الأمر أعم وأخطر.

قال شيخنا المحدث الصوفي سيدي عبد العزيز بن الصديق رضي الله عنه في رسالته ... ص ٧: «... أن يلحق الذرية ... لآبائهم ... ذلك بدون تنقيص لهم، إلحاق فاطمة عليها السلام مع بيت بعض القرابة، وعلي عليه السلام معه بنته فاطمة عليها السلام، كما أن ... يكونون الرحمن مع ... في الجنة، والحسنان عليهما السلام يجانبان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويقتضي الآية بعد أنهما يحتلان مقام فاطمة وعلي، وهما مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا يقتضي تفضيل الحسنين في هذا المقام، والله أعلم بالصواب».

سيما في عليٍّ، وعُمر، وابن مسعود، وجعفر بن أبي طالب، وأبي عُبيدة، وعامر بن الجرّاح رضوان الله عليهم

والخلاصة أن منع المخصوص أو محاسبتهم من أجل المذهب غير جيد، والله أعلم بالصواب

* * *

الفصل السادس

مذاهب القائلين بأفضلية عليٍّ عليه السلام

الفصل السادس

مذهب القائلين بأفضلية عليّ عليه السلام

تمهيد

1 - قد يسأل سائل فيقول: المشهور في الكتب المتداولة أنّ التفضيل كالخلافة [illegible] والنصوص في أفضلية عليّ تكاد تكون معدومة في كتب أهل السنّة والجماعة، فما سبب ذلك؟

والجواب: أنّ القمع والتشريد والسبّ والإرهاب الفكري كانت تهدد [illegible] اليد الطولى في [illegible] فقه وحديث [illegible] النبيّ [illegible] ويبدو [illegible]

---

1 - لقد نقلت كتب [illegible] التاريخ [illegible] الإسلامي [illegible] البيت [illegible] الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلم [illegible] في [illegible] وجه [illegible] كتاب [illegible] العلامة [illegible] أبي [illegible] رحمه الله تعالى في كتابه [illegible] فقد ذكر بعض [illegible] وأثره في [illegible] في [illegible]

ويقول العلامة الأستاذ الشيخ محمد بن [illegible] رحمه الله تعالى في كتابه [illegible] الإمام [illegible] (ص ٤٨): [illegible] الذي [illegible] على حكم كانوا حريصين على [illegible] كلّ معالم [illegible] الإمام عليّ كرّم الله وجهه، وكان أنصاره وأتباعه حريصين على أن [illegible] حتى [illegible] الصحابة من الأمويين كما كانوا [illegible] على [illegible] أبو [illegible] هذه التسمية كانت أحبّ [illegible] عليّ [illegible] لأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم هو [illegible] وكما كان بعض [illegible] الحجاج بن يوسف الثقفي [illegible] في مجالسه الخاصة والعامة [illegible] حمل العامة على مجاراته في [illegible] عليّ أحبّ أصحاب محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم [illegible]

[illegible] كما [illegible] الإمام الحسين عليه السلام [illegible] على الرأس [illegible] ثمّ [illegible] الظالم [illegible] بين يدي [illegible] الظالم [illegible] الإمام [illegible] بن عليّ بن الحسين عليهم السلام [illegible] حتى [illegible] من الله [illegible]

السُّنة في أفضلية عليٍّ، ثُمّ تتابع بعضُ أهل العلم في القرن الثالث والرابع والخامس على تصنيف كتب تعرف بـ«السُّنة»، وهذه الكتب لها ميزات، وعليها مؤاخذات منها: احترازها على ما يوهم التشبيه، ومجانبة إعمال العقل في النصوص، وسرعة ادّعاء الإجماع، ونبز المخالف بألقاب ليست حسنة، والإرهاب الفكري لأقصى درجة مع المخالف، وحشد الأحاديث الضعيفة والموضوعة لتأييد المذهب في مسائل عقائدية، والغلو في بعض العلماء، أما التعصّبُ فحدّثْ ولا حرج، واقرأ خبر الخليفة المتوكل في الكامل لابن الأثير لترى الاستنصار، وقد أعمى وليس يكفي

٢- وهم في مسألة التفضيل يخرجون من رحم جماعة البصريين والبغداديين مع ادعاء الإجماع والاتفاق، وعدم المخالف في المسألة، لذلك تراهم لا يذكرون أي خلاف في مسألة التفضيل قد يستفيد به القارئ ليعارض إجماعاتهم واتفاقاتهم، لأنّ همهم إقصاء المخالف، ومجانبة ذكر أقواله من المسلمات عندهم، ولو قرأت كتباً مفصّلة بالسُّنة كالخلال، والبربهاري، واللالكائي وأمثالهم تجد أنّها تخرج من حدود واحد، نعم يذكرون شيئاً من فضائل آل البيت عليهم السّلام، ويكفي في محيط المذهب

٣- أضف إلى ما تقدم النزاع الطويل الذي كان بين العلويين من جهة وبين الأمويين ثُمّ العباسيين، وهو وإن اتخذ أشكالاً دموية عميقة إلا أنّ التصنيف مؤيّد لأنظار الأمويين ثُمّ العبّاسيين كان يزداد كُلّما اشتدّ النزاع بين الشيعة والسُّنة، لا سيما بعد قيام دول شيعية

فإثبات أي نوع من النزاع في التفاضل عند الصحابة بين عليٍّ والشيخين رضي الله عنهم فمن يعطهم فيه نوع انتصار لفكرة أفضلية الخلفاء، ولو عند

بعض الصحابة أو أحقية علي، وهذا خط أحمر ينبغي أن لا نتجاوزه كما قامت على تحريم الخروج على الولاة، وإن كانوا ظالمين، وأن الخلافة الراشدة لم تكن إلا للأفضل، فكان تفضيل علي أو إثبات الخلاف له توقعه الخصومة، فكان ولابد من إبعاد النصوص الواردة عن الصحابة والتابعين في الاختلاف في المفضل بين أبي بكر وعلي والإعراض عنها، وعدم ذكر بعضها.

4- ثم درج الجماهير من أهل العلم فيما بعد على قراءة المشهور بشأن مسألة التفضيل في كتب العقائد المشهورة المتداولة، كالخريدة، والجوهرة، والسنوسية، والنسفية، والطحاوية، وغيرها(1).

وأصحاب هذه الكتب وكذا الشروح عليها، يذكرون التفضيل كالخلافة(2)، وأن عامة المتأخرين ينقل بعضهم من بعض، والتسليم بالمشهور فيما بينهم، فلا نراهم يذكرون خلافاً في التفضيل إلا خلافاً واحداً ويضعفونه جداً، وهو القول بتقديم علي على عثمان، ثم يقولون انعقد الإجماع على أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

5- وبالتالي أصبح تقديم علي أو حتى إثبات الخلاف في التفضيل بين علي والشيخين عظيمة من العظائم، وكبيرة من الكبائر، فمن تجاسر وأثبت الخلاف فإنه يرمى بالعظائم ومنها الرفض.

---

(1) لا يعني هذا رفض أو رد ما جاء في هذه الكتب، كلا وألف كلا، ولكن نناقش مسألة كان ينبغي أصلاً إبعادها من هذه الكتب.

(2) مع إهمال خلافة الإمام الحسن بن علي عليه السلام.

فهضمُ حقّ عليّ أخي النبيّ وصنوه ومولى المؤمنين، وأسبقهم إيماناً وصلاةً، وأقضى الصحابة وأعلمهم وأشجعهم، بكونه الذي ليس بفرار، والذي أذهب الله عنه الرِّجْس وطهره تطهيراً

أليس هضمُ حقّ هذا الإمام، واعتبارُ تقديمه رفضاً عليه في التفضيل، بدعة سيئة، ومنكراً من القول.

وكيف هو القائل في حقّ ذلكم الإمام: «من قدّم علياً على فلان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»

والإزراء هو الاحتقار

فقل لي بربك أي خطأ أو بدعة في تقديم من اتفق عدد من أكابر الحفاظ كأحمد على أنه ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من الفضائل ما جاء لعلي، كما في المستدرك (٣/ ١٠٧)

وهل في تقديم عليّ مخالفة لنص قطعي الثبوت قطعي الدلالة؟

وهل بعد تصريح أئمة الأشاعرة كالباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، والآمدي، والسّعد التفتازاني وغيرهم، بانعدام النصّ القاطع في المسألة سبيل إلى التشنيع والإساءة لمن يقدّم علياً، وفيهم أئمة آل البيت، وطائفة عظيمة من الصَّحابة والتابعين وصالحي الأمّة

* * *

فصل

توجيه الأنظار إلى جحود بعض مدعي محبة الأئمة الأطهار

وادعى أناس كثيرون محبة آل بيت النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ومحبة هؤلاء لا تعدو ألسنتهم أو أقلامهم، إذ في قلوب بعضهم بغض علي الأمير أبي الحسن الكرار وآل بيته الأطهار.

وزاد بعضهم في الجهل والحقد وسوء الأدب فاعتبر أن تقديم علي[1] أو أهل الكساء بدعة، أو رفضاً، أو تشيعاً، ولو سكت، فسلم فيما يصلح به من الإرشاد والنصح لكان أسلم له، ولكنه أبى إلا التعالم والعناد، فخلط نفسه بين العباد.

٢ - والخوارج يسمون العترة بمظاهر الود، ويتنكرون بحبهم، وإلى مقام لا يحمدون [illegible] فتراهم يأتون إلى ذكر فضيلة علي عليه السلام ثم يقابلون الأحاديث الصحيحة فيساوونها [illegible] بمصادر شواهد بعض المذاهب. فقد جاء في الأحاديث الصحيحة أن علياً مولى المؤمنين، وأنه لا يعدل أحد، وأنه أعلم وأشجع الصحابة وأسبقهم إسلاماً، وهو الكرار الذي لم يهزم، إلى غير ذلك الشيء يساوون الأحاديث الصحيحة [illegible] مذهب، وزاد بعضهم جحوداً بالإحالة إلى منهاج السنة لابن تيمية فيعولون عليه في نفي خصائص علي عليه السلام، وتدعيم أسس النصب.

(١) وهذا لا يصح لا سيما ما يتصل بالإرشاد والتوجيه [illegible] فأهل البيت النبوي طائفة ممدوحة بالأنس والألفة بين العامة في المعاملات والأحكام [illegible] الذي كتب العلامة عبد الوهاب بن علي الحبشي، وهو بحث جيد ومفيد، ولم يصرح مصنفه باسمه خوفاً من الجهل، ولم أصرح باسمه احتراماً له.

والكتب والمباحث والمطبوعات التي تتناول الصحابة رضي الله عنهم كثيرة، فترى معظم أصحابها يذكرون أفضلية الأربعة فباقي العشرة، فأهل بدر فأهل أحد وهكذا.

أما أبو هريرة والأشعث، والحسن والحسين سيدا شباب الجنة، وحمزة سيد الشهداء، وجعفر الطيار، والعبّاس الأبر عليهم السلام فلا يذكرون في ترتيب، وكأنهم من عوام الصحابة أو من الطلقاء، وإن ذكروا فمع عموم أفراد الطبقة.

وذكر بعضهم سادة التابعين فقال قائل: «هو أويس القرني»، وقال غيره هو «ابن المسيب»، وقال بعضهم «الحسن البصري».

بل إنَّ بعضهم نظم الفقهاء السبعة بأبيات فقال:

ألا كلُّ من لا يقتدي بأئمة ... فقسمته ضيزى عن الحق خارجة

فخذهم عبيد الله عروة قاسم ... سعيد أبو بكر سليمان خارجة

أما أئمة أهل البيت سادة التابعين كعلي بن الحسين، وابنيه زيد والباقر، والحسن المثنى وأخيه زيد، وابن الحنفية، وابنه الحسن، وهم جميعاً مسلمون متفقٌ عليهم، وعلى حديثهم وفقههم السلام.

٣ - وبعضُ من يدعي محبة أهل البيت تسمعه يملأ فمه بحلو الكلام، ودرسه وكتابه يغترف من مصادر الفقهاء، ويصرف عمره في حفظ بعض ألفاظ متن، أو شرحه، ما فاق شيخ طريقته، فإذا عاودت ذكر آل البيت عنده، أو شُغفت بهم، ضاق صدره، وقام وقعد، وأرعد وتوعد، واتهمك بما أنت منه بريء.

فذكر الشوكاني، وابن حجر، والقطوبي، والدسوقي، وابن همّات وغيره، والعمري وأمثالهم [1] رحمهم الله تعالى وأفردوا شراسات عنهم ترفع المدروس إلى درجات القطب الغيب، ولم يذكروا أئمة آل البيت عليهم السلام وشيعتهم ولا بعض ما فيهم، وبالعكس أنصفهم فيهوي بك عند هؤلاء إلى ساحة المتدعة والمبتدعين، والأمر لله.

4 - ومنهم من يندر في هذا التحيز لآل البيت المقدمين فيهم، ولكنه لم يكتب أحسن ما يراه صوابًا، وحمى بالنواصب، وهاجم بعض المنتسبين لآل البيت مخطئًا والصواب، وأغمض الطرف عن غيرهم تحيفًا مذاهب لا يعلمها إلا الله تعالى، وهذا صنيع من لم يكتب بأهل السنة والتشيعة بين الاعتدال والغلو، فجاء كتابه مضطربًا من جهة ببعض المنتسبين لآل البيت عن طريق التشيع وجمع خطأً مع الصواب، ولم يذكر شيئًا عن أهل السنة، ولو شئت لضربت لك أمثلة لكل صنف.

وراح آخرون فضعّفوا بعض الأحاديث الصحيحة أو الحسنة بل المتواترة الواردة في فضائلهم، وهذا له بحث آخر [2].

* * *

(1) لم أقصد الإساءة إليهم فهم أئمة في عصرهم، وانتفع المسلمون بعلومهم ولكني قصدت ضرب المثل فقط.

(2) من ذلك قول ابن حزم في الفصل (4/147-148):

«والذي صحّ من فضائل عليّ فهو قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبيّ بعدي»، وقوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله»».

والعجب أنّ ابن تيمية في منهاجه يدافع عن قوله ابن حزم، وأين هذا من=

إهمال النظر في كتب آل البيت .

لا أجد عيباً في الصحابي تقصيراً في البحث، وهو إهمال الكتب التي تحوي تراث آل البيت، وضرب الخطوط للإهمال والسكوت عنها، ومحاولة التعرف إليها أو النظر منها أو مناقشة أصحابها، وبذلك حديث نحوه عظيمة

=أحاديث أخرى كثيرة صحيحة بتصريح عدد من أئمة الحفاظ، راجع المنتقى (ص٤٦).

٢- وإن تعجب فعجب من ابن حزم حافظ الصنع الذي سخر بتضعيف حديث الموالاة المتواتر، كما في الفصل [٤: ١٤٧، ١٤٨].

وإن تعجب أكثر فعجب من أبي بكر بن العربي الذي تعرض في عارضته ٣: ٧٣ لتصحيح الترمذي لأحد طرق حديث الموالاة المتواتر فيقول في عارضته: هذا حديث ضعيف مطعون فيه.

ثُم اعجب أكثر من ابن تيمية يقول في منهاج السنة (٤: ٣٥٩، ٣٦٠): وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كحديث [illegible] وحديث «من كنتُ مولاه فعليٌ مولاه».

قلتُ: حديث الموالاة صحيح متواتر قاله رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد انصرافه من حجة الوداع بمكان معروف باسم غدير خم، وقد أفرد طرقه جماعة من الحفاظ، منهم ابن جرير الطبري، قال ابن كثير في تاريخه (١١: ١٤٦) في ترجمة الطبري: (إني رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين)، ومنهم ابن عقدة، وأبو بكر الجعابي، والذهبي، وغيرهم.

وللسيد القطيفي بحث ذكر فيه طرقه من الأحاديث الصحيحة وأخبار في فضائل عليٍّ والتي حكم ابن تيمية فحكم عليها في منهاجه بالوضع، وهو بحث منشور في مجلة الأبحاث الإسلامية، الصادرة عن دائرة [illegible] في العدد الأول، رمضان سنة ١٤١٧هـ.

٣- من عجائب التسرع في تضعيف الأحاديث

ومن هذا الباب ما أخرجه الحاكم في المستدرك (٣: ١٢٩) من حديث أبي الأزهر قال: ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس=

بين المسلمين، وأن السلف كانوا لا يختلفون في تقديم علي، بل وأهل مكة على الجميع، وعلى التقديم للصحابي عند أحد غيرهم، فرحمة الله على من ادّعى الإجماع ...!

رضي الله عنهما قال: نظر النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي فقال: يا علي أنت سيد في الدنيا والآخرة، حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي».

فهذا الإسناد صحيح، رجاله ثقات أئمة، وقد تباينت مواقف ثلاثة ممن خالفوا في هذا الحديث، وهم: الحاكم، ويحيى بن معين، والذهبي.

أما الحاكم فقد صححه ولم يجد حرجاً، وقال في المستدرك: صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح!

وأما يحيى بن معين فقد صرح بتكذيب الحديث! ثم رجع: فنقل الحاكم عن أن يحيى بن معين لما سمع الحديث قال: من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا، فضحك يحيى بن معين وقام إلى أبي الأزهر فقربه وأدناه، واعتذر إليه!

ثم ذكر أبو الأزهر ليحيى بن معين أن عبد الرزاق لم يحدث أحداً بهذا الحديث إلا أبا الأزهر.

فيكون تراجع ابن معين هو انتصار للحاكم.

٣ - وأما الذهبي فقد خالف ابن معين والحاكم فقال في مختصر المستدرك (٣/ ١٤٩): هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سراً، ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه؟

فهذا بعد التصحيف، كلام الذهبي فيه نظر، فإن الإسناد صحيح، ورجاله ثقات، وليس لاستنكاره فيه كما يدعي الذهبي، وقد سبق الذهبي إلى تصحيحه من هو أعلم منه بالإسناد كيحيى بن معين والحاكم، ومعهم أبو الأزهر النيسابوري، وتحديث عبد الرزاق الثقة بهذا الحديث سراً له أسبابه الكثيرة فإن أناساً لا يحتملون أحاديث فضائل آل البيت كما حدث للشاميين مع النسائي، وكما حدث للحافظ=

نعم في بعض المذاهب التي تُنسب لأتباع [illegible] شيعة [illegible]
أخطاء في مسائل [illegible]، لكن بين أيدينا كتب قيّمة لأتباع الإمام زيد بن علي
عليهما السلام وقد رأيت فيما طُبع أخيراً [illegible] الزيدية [illegible]
تراث علمي كبير [illegible] وأصوله، نسأل الله تعالى السلامة والعافية
وتصحيح الأخطاء(٢).

---

* [illegible] في حديث رد الشمس، و[illegible] صحيح [illegible] أبو [illegible] وحديث يحتمل أكثر [illegible] والله المستعان.

ثم [illegible] الحافظ الحجة سيدي أحمد بن الصديق الغماري عليه الرحمة والرضوان في [illegible] في تحقيق [illegible] [illegible] علي.

(١) وأخص بالذكر مذهب الإمامية [illegible] عليهم في [illegible] [illegible] عليه السلام [illegible] أيضاً [illegible] والكبرى [illegible] أئمة آل البيت عليهم السلام [illegible] كل من ادعى الإمامة [illegible] رضي الله عنهم [illegible] السلام في [illegible].

(٢) [illegible] الكبير [illegible] الإمام زيد بن علي عليه السلام [illegible] مطبوع في [illegible] للعلامة حسين بن أحمد السياغي [illegible] هذا الشرح [illegible].

١- السيد محمد [illegible] ٣٤٩.

٢- الشيخ محمد بخيت المطيعي شيخ علماء عصره، ومفتي الديار المصرية (٤/٣٣١-٣٣٢).

وهذه كلمات لبعض المتعلمين في تفضيل علي عليه السلام

١ - ونبدأ بذكر حديث الطير، وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أُتي بطائر مشوي، فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر» فجاء علي.

=٣- الشيخ يوسف الدجوي عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر (٤/ ٣٣٢-٣٣٣)

٤- الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي، من كبار العلماء بالأزهر وخطيب المسجد الزينبي (٤/ ٣٣٤-٣٣٦)

٥- الشيخ محمد زاهد الكوثري، وكيل المشيخة الإسلامية بالخلافة العثمانية (٤/ ٣٣٦)

٦- السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحافظ المحدث (٤/ ٣٤٢-٣٤٣)

٧- السيد محمد زين العابدين الحسني [illegible] (٤/ ٣٤٣-٣٤٤)

وجدت في كتاب أصول [illegible] في تعقيب الأحكام [illegible] فيه شيخ مشايخنا العلامة السيد عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف (١٣٠٠-١٣٧٥) ما نصه: أوما ذكره من عدم جواز غير المذاهب الأربعة منتقض بمذهب سيدنا زيد بن علي فقد صح عن العلويين ونقل سلاسل الذهب من الرواية بواسطة الأئمة [illegible] وحسبي من شرب صوب الغمام إلى هذه الأيام ونحن نتفقه [illegible] بعض العلم في العمل عنه وعدم الاطلاع عليه لمعرفة اليمن، وإلا فما يوم حليمة بسر

وإن بيننا سلم الهداة به كأنه علم في رأسه نار

وكم من عجب في كتب الشافعية ولا سيما الأصحاب من منع تقليد السادة الزيدية مبني على عدم علمهم بتدوين مذاهبهم وهو باطل [illegible] مذاهب الزيدية كغيره من المذاهب المدونة في جواز التقليد فلا بعد في القول بجواز تقليده حسبما [illegible] في شرح الأزهار في فقه الزيدية ومن أذكر أن أحداً من مجتهديهم [illegible] الإجماع. انتهى بتصرف يسير.

[illegible] الشيخ العلامة ابن [illegible] على الزيدية تجده في [illegible] من ٣٩ [illegible] وخاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني عليهم تجده في الفتح.

والمقصود هنا ذكر من يفضل علياً عليه السلام، أما الاستدلال على تفضيله فله مظانه الأخرى.

أمّا الكلام عليه دراية، فقال جمعٌ من أهل العلم: «لو صحّ حديث الطّير لوجب أن يقطع بأفضلية أمير المؤمنين عليه السّلام، لأنّ أحبّ الخلق إلى الله لا يكون إلا من جهة الدّين، والأحبُّ عنده سبحانه لا بدّ أن يكون هو الأفضل، وليس لأحد أن يقول: فيجب أن يكون أفضل من النّبيّ، لأنّ المخاطب لا يكون النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، لأنّه قال: «اللهمّ ائتني...» فكان هو خارجاً عنه».

هذا عن الدراية من أقصر طريق.

أمّا عن الرواية فدونك كلمات تكلّمت عن حديث الطّير من حيث إثبات صحته(1).

---

(1) وبعدُ: فالحديث صحيح، فقد رواه من الصّحابة رضي الله عنهم: أنس بن مالك، وعليّ، وابن عبّاس، وجابر بن عبد الله، وأبو رافع، ويعلى بن مرّة، وسفينة.

وهو متواتر عن أنس، فقد قال ابن كثير الدّمشقي الشّامي في البداية والنهاية (٧/ ٣٥٣): «ألّف الحافظ الذهبي جزءاً في طرق هذا الحديث، فبلغ عدد من رواه عن أنس بضعة وتسعين نفساً، وقال: أقرب هذه الطرق غرائب».

ومثلُ هذا العدد يستحيل اجتماعهم على الكذب، فلا يجب النظر في أحوالهم على ما هو مقرّر في علوم الحديث. والذّهبي يقول في تذكرة الحفاظ (٣/ ٤٣): «له طرق كثيرة جداً قد أفردتُها بمصنّف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل». وأكثر من هذا قول الذّهبي في تاريخ الإسلام (٢/ ٧٩): «حديث الطير له طرق كثيرة عن أنس متكلّم فيها، وبعضها على شرط السنن، ومن أجودها حديث قطن بن نسير شيخ مسلم، ثنا جعفر بن سليمان، ثنا عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس بن مالك، عن أنس قال: أُهدي إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حجلٌ مشويّ فقال: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي...» وذكر=

٢ - وكما أنه كان أحبَّ الخلق إلى الله عزَّ وجلَّ بعد النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، فهو أحبُّ الخلق إلى صفوة سيدنا ومولانا رسول الله

= الحديث ... وقد قوّى الحافظان ابن حجر، وصلاح الدين العلائي في الأجوبة على أحاديث المصابيح (ص ٢٥) على من حكم بوضعه، وذهبا إلى تحسينه.

وقد أفردته بجزء يقتصر الوقوف عليه على صحة الحديث، يسَّر الله تعالى طبعه، ولا بأس بسوق طريقين له في هذه العجالة.

الأول: ما أخرجه الطبراني في الكبير (٧/ ٩٥، ٦٤٣٧)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٥٨)، وابن الجوزي في العلل (١/ ٢٢٥) من طريق سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن أبي نعم، عن سفينة، به مرفوعاً. قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٢٦): رجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة.

قلت: فطر بن خليفة روى له البخاري مقروناً بغيره كما في مقدمة الفتح (ص ٤٣٥)، ورمز لكونه من رجال البخاري في التهذيب (٨/ ٣٠٠).

الثاني: ذكر ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٣٥٢) نقلاً عن جزء الذهبي في حديث الطير أن ابن أبي حاتم رواه عن عمار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس، قال ابن كثير عقبه: وهذا أجود من إسناد الحاكم.

قلت: عمار بن خالد الواسطي قال عنه ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي بواسط، وكان ثقة صدوقاً (الجرح والتعديل ٦/ ٣٩٥)، وإسحاق بن يوسف الأزرق وعبد الملك بن أبي سليمان ثقتان.

فهذا إسناد صحيح لا يتكلم فيه إلا صاحب هوى، وإن لم يكن حديث الطير صحيحاً فليت شعري!! ما هو الحديث الصحيح؟! فقد تسرع من حكم على الحديث بالوضع مع وجود هذه الطرق وتقصير في البحث وتعاظم في النظر، وتشبيه لا يلائم أصول الحديث الشريف وقواعد الصنعة، والله أعلم.

وقد ذكر الحافظ العلائي طريقاً له في «النقد الصحيح» (ص ٢٥، ٢٧) فهو يعيب حكم على الحديث بالحكم بالوضع بهذا ... =

صلّى الله عليه وآله وسلّم فقد أخرج أحمد في الفضائل (رقم ٣٩، ٣٨)

قال: حدثنا أبو نُعيم، قال: حدثنا العيزار بن حريث، قال: قال النُّعمان بن بشير: «استأذن أبو بكر على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد عرفت أنّ علياً أحب إليك من أبي مرتين أو ثلاثاً، فاستأذن أبو بكر فدخل فأهوى لها، فقال: يا بنت فلانة ألا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم».

إسناده صحيح، وأخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٧٢)، والنسائي في عشرة النساء (٢٧٣)، وفي خصائص علي (رقم ١١)، وصححه الحافظ في الفتح (٧/ ٢٧).

فهذا قول عائشة رضي الله عنها وقد أسمعته عليه وقرره النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم تقول له إنّ علياً أحبُّ إليه من أبي بكر رضي الله عنهما مرتين أو ثلاثاً، والأمر ظاهر، وقد وقفت على أحاديث فيها أنّ

= مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن دائرة الأوقاف بدبي، العدد الأول، رمضان سنة ١٤٠٧، بحث سعيد الضعيف بعنوان: «ابن تيمية وأحاديث فضائل آل البيت» (ص ٢٥٧ إلى ص ٢٧٣)، وكذا في كتابي التعقيب على «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح» للحافظ العلائي وفي جزء أسميته «تحقيق الأكابر بتصحيح حديث الطائر».

(١) ويشهد له أحاديث، منها:

أ- ما أخرجه الترمذي (٣٨٦٨) والحاكم (٣/ ١٥٥) من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: «كان أحبّ النساء إلى رسول الله فاطمة، ومن الرجال علي». قال الترمذي: حسن غريب، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

ب- ومنها ما أخرجه الترمذي (٣٨٧٤) والحاكم (٣/ ١٥٤)، عن عمير بن جميع=

أحب الناس إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هو أبو بكر الصّدّيق رضي الله عنه، فإنه جمعاً بين الروايات أن يقال: هذه محمولة على محبة علي، فهو الأحب لأنّ حديث عائشة رضي الله عنها فيه إنّما خرج عند المقارنة.

٣ - وكذلك كان عليٌّ أحبَّ الخلق عند رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عند جمع من الصّحابة.

فمنه ما أخرجه أحمد في المسند (٥/٣٥٠)، وفي الفضائل رقم (١١٨٠)، والنسائي في الخصائص (رقم ٩٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/١٦٠) بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن بُرَيدة، عن أبيه رضي الله عنه في حديث طويل، وفيه: «فما كان أحدٌ بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أحبَّ إليّ من عليّ».

٤ - ومنه ما أخرجه الخلال في السُّنة (رقم ٤٥٢)، قال:

وأخبرنا عبد الله بن أحمد قال: ثنا داود بن عمرو الضّبّي، أبو شيبة [illegible] عمه، [illegible] ثنا علي بن هاشم، قال: ثنا أبو الجحاف، عن معاوية بن ثعلبة، قال: جاء رجل إلى أبي ذرٍّ وهو في مسجد رسول الله صلّى الله عليه

=التيمي، قال: دخلت مع عمتي على عائشة، فسئلت: أي الناس كان أحب إلى رسول الله؟ قالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها.

قال الترمذي: حسن غريب، وصححه الحاكم.

فإن قيل: هذا معارض بما أخرجه أحمد في المسند (٦/٢٤١) عن عبد الله بن شقيق قال: قلتُ لعائشة: أي الناس كان أحب إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟ قالت: عائشة، قلتُ: فمن الرجال؟ قالت: أبوها.

قلتُ: عبد الله بن شقيق ناصبي، وقد علمت من المعنى الصحيح طريق الجمع بين هذا النوع من الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وفي الباب أحاديث أخرى.

وآله وسلّم فقال : يا أبا ذر ! ألا تخبرني بأحبّ الناس إليك ، فإنّي أعرف أنّ أحبّهم إليك أحبّهم إلى رسول الله ؟ قال : إي وربّ الكعبة ، إنّ أحبّهم إليّ أحبّهم إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وهو ذاك الشيخ ، وأشار بيده إلى عليّ وهو يصلّي أمامه .

وقد تتابع جمع من الصحابة فصرّحوا بأفضلية عليّ وفيهم نصوص منها :

٥ - ما أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٩٩)، وفي الفضائل (١٠٠٤)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٣٨، ٣٩)، والنسائي في الخصائص (رقم ٢٣)، وابن أبي عاصم في السنّة، والطبراني في الكبير (٣/ ٧٩) وغيرهم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن هُبَيرة بن يريم قال : خرج إلينا الحسن بن عليّ ، وعليه عمامة سوداء ، فقال : لقد كان فيكم بالأمس رجلٌ ما سبقه الأوّلون ، ولا يدركه الآخرون . وهذا لفظ النسائي في الخصائص .

وهذا حديث ثابت ، وله طرق ، وصحّحه ابن حبّان (الإحسان رقم ٦٩٣٦) ، والحاكم (٣/ ١٧٢) ، وجمع طرقه ابن عساكر في تاريخه .

ومعلوم أنّ الحسن بن عليّ عليهما السّلام قاله في جمع عظيم بالكوفة من آل البيت والصحابة والتّابعين ، ولم يعترض عليه أحدٌ ، وفيهم شقيقه الحسين ، وأخوه محمّد ، فهذا نصٌّ من إمام آل البيت بعد أبيه في حضرة جمع عظيم على أفضلية عليّ عليه السّلام .

عليّ أكثر الصحابة صحبة على الإطلاق

٦ - قال جماعة من أهل العلم : إن كانت الصحبة لا يعدلها عمل ، فأكثرهم صحبة للنبي صلّى الله عليه وآله وسلّم عليّ عليه السلام ؛ للآتي

أ- أن علياً تربى في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكان أسبقهم بملازمته للإنسان الكامل، والإيمان به، والصلاة معه.

ب- أن علياً عليه السلام بقي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الشعب ثلاث سنوات، بينما أكثر السابقين هاجر للحبشة، وأن سيدنا الصديق رضي الله عنه همَّ بالهجرة للحبشة وخرج من مكة، ثم رجع بعد أن دخل في جوار ابن الدغنة، وبقي رضي الله عنه في مسجده عند باب داره في بني جمح يصلي فيه (راجع صحيح البخاري، والبداية والنهاية (٣/ ١١٤)

ج- أن علياً عليه السلام تزوج فاطمة عليها السلام، وكان بيتهما بين بيت عائشة وحفصة رضي الله عنهما، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع عليّ وفاطمة ساعة من الصباح وأخرى في المساء، وكان حامل رايته، وتخلف عنه في الهجرة بمهمة تفرد بها عن العالمين، وعندما خلفه مكانه في غزوة وحده قال له: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، وعندما استرجع أبا بكر بسورة براءة قال صلى الله عليه وآله وسلم: لا يؤدي عني إلا رجل مني!

د- أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قبيل لحظة الوفاة: ادعوا لي علياً

هـ- أن علياً عليه السلام هو الذي تولى تجهيز الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فكان آخر الناس عهداً به، وكان معه بعض الأشخاص من بني هاشم يساعدونه.

٧ – كان عليّ عليه السلام هو باب مدينة العلم، ووارث علم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو ما صرّح به ابن عمّه وعلماء

وإنّ الكلام عن علم عليّ عليه السلام يحتاج مجلدات يباري فيها أئمة كلّ فن في الكلام عن علم عليّ ومدى تشبعهم به، وهو يختلف عن ضوء النهار الباهر الذي لا يخفى عن الناظر. ولكن الله عزّ وجلّ خلق الحقد والحسد والتعصب، فلا غرابة أن لا فائدة لنا ينبغي من علم عليّ وارث النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، نعم العلم فيه منقول على أنّ عليّاً عليه السلام هو وارث علم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو ما يقيم ويذكر ما نقل عنه في مصنفاتهم وعلى ألسنة العلماء هو عنوانه من بحر معارفه.

وأوجز ما يقطع الكلام حسب ما الفقيه العلامة الجليل الشيخ محمد أبي زهرة – وهو مشهود له بالعلم والاطلاع والنزاهة – عن فقه عليّ فقد قال في كتابه عن الإمام الصادق (ص ١٢٦، ١٢٧):

«ذلك عليّ بن أبي طالب الذي مكث نحواً من ثلاثين سنة بعد أن قبض الله تعالى رسوله إليه يفتي ويرشد ويوجه، وقد كان عنواناً للفقه ... وقد أقام في الكوفة نحو خمس سنوات، ولا بد أنه ترك فيها فتاوى وأقضية، وكان فيها المقصود بالتوجيه والإرشاد، وأنّه عُرف بغزارة في العلم كرم الله وجهه، وعمق وانصراف إلى الإفتاء في مدة الخلفاء قبله، ومشاركة في كل الأمور العظيمة التي تحتاج إلى فحص وتعرف بالأمور من كل وجوهها، مع تمحيص وقوة استنباط.

وإنّه يجب علينا أن نقرر أن فقه عليّ وفتاويه وأقضيته لم تُروَ في كتب السنة بالقدر الذي يتفق مع مدة خلافته، ولا مع المدة التي كان منصرفاً فيها إلى الدرس والإفتاء في مدة الراشدين قبله، وقد كانت حياته كلها للفقه وعلم الدين، وكان أكثر الصحابة اتصالاً برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فقد رافق الرسول وهو صبي قبل أن يبعث عليه السلام، واستمر معه إلى أن قبض الله تعالى رسوله إليه، ولذا كان يجب أن يذكر في كتب السنّة أضعاف ما هو مذكور فيها.

وإذا كان لنا أن نعرف السبب الذي من أجله خفي على جمهور المسلمين بعض مرويات عليّ وفتاويه، فإنا نقول: إنّه لا بد أن يكون للحكم الأموي أثر في اختفاء كثير –

على مكة سيدنا ومولانا وحبيبنا قثم بن العبّاس رضي الله تعالى عنهما.

فقد أخرج النسائي في خصائص عليٍّ (رقم ١٠٨، ١٠٩)، والحاكم (٣/ ١٢٥)، عن أبي إسحاق قال: سألتُ قثم بن العبّاس: كيف ورث عليٌّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، دونكم؟ قال: لأنّه كان أوّلنا به لحوقاً، وأشدّنا به لزوقاً.

هذا لفظ الحاكم، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذّهبي، وهو صريح من قثم رضي الله عنه في تفضيل عليٍّ عليه السّلام.

ثمّ قال الحاكم: سمعتُ قاضي القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي يقول: سمعتُ أبا عمر القاضي يقول: سمعتُ إسماعيل بن إسحاق القاضي(1) يقول، وذُكر له قول قثم هذا، فقال: إنّما يرث الوارث بالنسب أو بالولاء، ولا خلاف بين أهل العلم أنّ ابن العم لا يرث مع العم، فقد ظهر بهذا الإجماع أنّ عليّاً ورث العلم من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم دونهم.

= آثار عليٍّ في القضاء والإفتاء، فإنه ليس من المعقول أن يعلو عليٌّ فوق منابر، وأن يترك العلماء يتحدّثون بعلمه، ويتعلمون فتاويه وأقواله للنّاس، وخصوصاً من كان يتصل منهم بأسس الحكم الإسلامي؟

(1) القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي الجهضمي، العلامة الحافظ المجتهد، مصنّف التصانيف، شيخ المالكية بالعراق، المتوفى سنة ٢٨٢ رحمه الله تعالى.

ثمّ قال الحاكم – ويصححه من ذكرنا والذهبي –: حدّثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا أحمد بن نصر، ثنا عمرو بن طلحة القناد، ثنا أسباط بن نصر، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، قال: كان عليٌّ يقول في حياة رسُول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ الله يقول: ﴿أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾، والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات أو قتل لأقاتلن على ما قاتل عليه حتّى أموت، والله إنّي لأخوه ووليه وابن عمّه ووارث علمه، فمن أحقُّ به منّي؟

قلتُ: هذا الأثر هكذا أخرجه النسائي في خصائص عليّ (رقم ٦٥)، والطبراني في الكبير (١/١٠٧)، والقطيعي في زوائد فضائل الصحابة لأحمد (رقم ١١١٠)، ورجاله رجال مسلم في صحيحه، وقال الهيثمي في المجمع (٩/١٣٤): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».

أبيات الإمام اليافعي في رثاء علي عليه السلام

وفي رثاء عليّ عليه السلام وفضله يقول الإمام الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي في قصيدته التي سماها «حادي الأظعان في تفضيل عليّ على عثمان رضي الله تعالى عنهما» (في مرآة الجنان ١/١١١):

وبالعلم وارث علم النبوة عن
رسوله البدر ماحي الظلمة الحالي

وحامل الراية اتبعها بسنته
الغراء، والبدعة العوجاء له قالي

وكاشف عن صحبنا كل غمضة

غمارها المجتلي للحسن والجمال

وعاء مكنون أسرار المختار

ذي الفهم المستطاب المشرب العالي

إن قيل من ذا بعده قل أبو حسن

عالي المعالي علي الضيغم الكالي

حاز الثلاث التي سعد الرضى روى

عن سيد الرسل إذ لم يوصف بنقصان

مع أنه مني يحب الله ثالثها

أولا في أهل ولا في بأصحاب

يكفيك في فضائله ما صحّ مسنده

منهجه العالي لم يسمح بأمثال

٨ - قول سيدنا الإمام الفقيه عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (رقم ٩٧٠، ١٠٣٢) من حديث شعبة

عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن علقمة، عن عبد الله

قال: «كنّا نتحدث أنّ أقضى أهل المدينة عليّ بن أبي طالب».

وهذا الإسناد صحيح.

وقال الحافظ في الفتح (٧/ ٥٨) بعد أن عزاه للبزار: «ورجاله

موثقون، وهو محمول على أنّ ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر».

وقال المحب الطبري في الرياض النضرة (ص ١٥٨): «وهو محمول عند من يقول بالترتيب المتقدم على أنه كذلك عندهم».

قلت: حمل المحب والحافظ لكلام ابن مسعود رضي الله عنه على ما ذكر، وهو محتمل لظاهر النص، من أن قول ابن مسعود هذا، وإن كان موقوفاً على الجمهور، لكنه من باب المرفوع عند جماعة من المحدثين كالحاكم والأصوليين كالفخر الرازي، وفي المسألة تفصيل، فانظر فتح المغيث (١/ ١١٣، ١١٥).

والحاصل أن قول الصحابي الفقيه «كنا نتحدث» يفيد بأن القائلين بأفضلية علي عليه السلام على جميع جمهور أهل السنة من الصحابة وكبار التابعين.

٩ - وفي الإصابة (٤/ ١١٣) في ترجمة الصحابي الجليل أبي الطفيل عامر بن واثلة (١) رضي الله تعالى عنه: قال أبو عمر: كان يعترف بفضل أبي بكر وعمر، لكنه يفضل علياً».

وفي الاستيعاب (٤/ ١١٧) بهامش الإصابة قال ابن عبد البر في ترجمة أبي الطفيل المذكور: «كان متشيعاً في علي رضي الله عنه، ويفضله، ويثني على الشيخين أبي بكر وعمر، ويترحم على عثمان».

وقال نصر بن مزاحم في كتاب «صفين» (ص ٣٥٩): «كان من مخلصي الشيعة».

وقال الذهبي في النبلاء (٣/ ٤٦٨): «كان من شيعة الإمام علي».

---

(١) وفي كتاب «الكفاية في علم الرواية» (ص ٥٩): سئل أبو عبد الله بن الأخرم الحافظ: لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة؟ قال: لأنه كان يفرط في التشيع».

قلتُ: فكذا الشأن في شيعة عليّ عليه السّلام، وهذا على مذهب الإمام زيد بن عليّ وأصحابه من أئمة آل البيت عليهم السّلام.

١٠ - وتصريح الصحابي الجليل أبي جُحَيْفَة وهب بن عبد الله السوائي رضي الله عنه المشهور بوهب الخير بأفضلية عليّ عليه السّلام على سائر الصحابة مشهور بأسانيد صحيحة، منها ما أخرجه أحمد في المسند (١/١٠٦).

١١ - ومن المفضّلين لعليّ ربيبه وناصره محمد بن أبي بكر الصدّيق رضي الله عنهما، كان كأحد أبناء عليّ، فقد نشأ في حجره، لأنّ عليّاً تزوج أمّه أسماء بنت عُمَيس بعد وفاة الصدّيق رضي الله عنهم، وكان من شيعة عليّ، وشهد معه الجمل وصفين، ثمّ ولاه مصر، وبها استشهد وحرّقه معاوية بن حديج في جوف حمار سنة ثمان وثلاثين، وأخباره في تفضيل عليّ ومناصرته مشهورة، وله رسالة لمعاوية يصرّح فيها بالتفضيل، انظر الاستيعاب (٣/ ٢٤٨)، والإشراف (٣/ ١٩١).

١٢ - ومن المقدّمين لعليّ المفضّلين له الصحابي الجليل عديّ بن حاتم الطّائي رضي الله عنه، وفي تاريخ الطبري (٦/ ٣)، ووقعة صفين لنصر بن مزاحم (ص ١٩٧) أنّ عدي بن حاتم قال لمعاوية:

«أمّا بعد فإنّا أتيناك ندعوك إلى أمر يجمع الله به كلمتنا وأمّتنا، ويحقن الله به دماء المسلمين، وندعوك إلى أفضلها سابقة وأحسنها في الإسلام آثاراً، وقد اجتمع له النّاس، وقد أرشدهم الله بالذي رأوا وأتوا، فلم يبق أحدٌ غيرك وغير من معك، فانتهِ يا معاوية من قبل أن يصيبك الله وأصحابك بمثل يوم الجمل».

١٣ - واجتمع له من الخصائص والفضائل ما لم تجتمع عند غيره؛

بحيث انفرد بها عن الناس، وكانت له سبعة في الصحابة رضي الله عنهم.

فقد أخرج أحمد في الفضائل بإسناد صحيح (٢/ ٥٧٦)، والخلال في السنة (رقم ٤٥١)، عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال: قلتُ لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة(١): ألا تخبرني عن أبي بكر وعليّ بن أبي طالب، فقال: إنّ أبا بكر رحمه الله كانت له سن والسابقة مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، توفي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وهو ابن ستين سنة، وعليّ ابن بضع وثلاثين سنة. قلتُ: أخبرني عن عليّ، فقال: هي بن أخي كان له والله ما شاء من ضرس قاطع، السطة في النسب، والقرابة من رسول الله، والمصاهرة، والسابقة في الإسلام والعلم بالقرآن، والفقه في السنّة، والنجدة في الحرب، والجود في الماعون، وكان له والله ما شاء من ضرس قاطع.

وأخرج ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٢٠٧) حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كنّا إذا أتانا الثبت عن عليّ لم نعدل به أحداً(٢).

(١) عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي رضي الله عنه، صحابي ولد في الحبشة. راجع الإصابة (٢/ ٣٥١).

(٢) سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهو الملقب بحبر الأمة، كان من أشد الناس تعصباً لعليّ رضوان الله عليه، وما استفاد علماً فقهياً من أحد بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كما استفاد من علم وفقه عليّ، فكان ابن عباس تلميذ عليّ ومن المستفيدين منه، وكان من الذين يقدّمون عليّاً على سائر الصحابة رضي الله عنهم، وكلمة الثبت في الاستيعاب إلى عصر ابن عباس فقط فإذا ثبت تقدّم عليّ في علمه ورواه الصحابة ... لأقرانه ... كابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم في تقديم عليّ في العلم والمعرفة مشهورة.

وروى ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٣٨) نحوه عن ابن عباس، وصحّح إسناده الحافظ في الفتح (٧/ ٧٣).

وكان ابن عباس يكثر من ذكر خصائص عليٍّ وفضائله ومناقبه، ولابن عباس رضي الله تعالى عنهما حديث طويل مشهور في خصائص عليٍّ، أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) بإسناد رجاله ثقات.

قال أحمد: حدثنا يحيى بن حمّاد، حدثنا أبو عوانة، حدثنا أبو بلج، حدثنا عمرو بن ميمون، قال: إنّي لجالس إلى ابن عبّاس، إذ أتاه تسعةُ رهط، فقالوا: يا أبا عبّاس، إمّا أن تقوم معنا، وإمّا أن تُخلونا هؤلاء. قال: فقال ابن عبّاس: بل أقوم معكم. قال: وهو يومئذ صحيحٌ قبل أن يعمى. قال: فابتدؤوا فتحدّثوا، فلا ندري ما قالوا. قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أُفٍّ وتُفٍّ، وقعوا في رجل له عشر، وقعوا في رجل قال له النبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «لأبعثنّ رجلاً لا يُخزيه الله أبداً، يحبُّ الله ورسوله». قال: فاستشرف لها من استشرف. قال: «أين عليٌّ؟». قالوا: هو في الرَّحل يطحن. قال: «وما كان أحدكم ليطحن؟». قال: فجاء وهو أرمدُ لا يكاد يُبصر، قال: فنفث في عينيه، ثمّ هزّ الراية ثلاثاً، فأعطاها إيّاه، فجاء بصفيّة بنت حُيَيّ.

قال: ثمّ بعث فلاناً بسورة التوبة، فبعث عليّاً خلفه، فأخذها منه، قال: «لا يذهب بها إلّا رجلٌ منّي، وأنا منه».

قال: وقال لبني عمّه: «أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة؟». قال: وعليٌّ معه جالس، فأبوا، فقال عليٌّ: أنا أواليك في الدنيا والآخرة

قال: «أنت وليي في الدنيا والآخرة». قال: فتركه، ثمّ أقبل على رجل منهم، فقال: «أيّكم يواليني في الدنيا والآخرة؟» فأبوا، قال: فقال عليٌّ: أنا أواليك في الدنيا والآخرة. فقال: «أنت وليّي في الدنيا والآخرة».

قال: وكان أول من أسلم من الناس بعد خديجة.

قال: وأخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ثوبه فوضعه على عليٍّ، وفاطمة، وحسن، وحسين، فقال: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾.

قال: وشرى عليٌّ نفسه، لبس ثوب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ثمّ نام مكانه، قال: وكان المشركون يرمون رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فجاء أبو بكر، وعليٌّ نائمٌ، قال: وأبو بكر يحسب أنّه نبيّ الله، قال: فقال: يا نبيّ الله! قال: فقال له عليٌّ: إنّ نبيّ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قد انطلق نحو بئر ميمون، فأدركه، قال: فانطلق أبو بكر، فدخل معه الغار، قال: وجعل عليٌّ يرمى بالحجارة كما كان يرمى نبيّ الله، وهو يتضوّر، قد لفّ رأسه في الثوب لا يُخرجه حتّى أصبح، ثمّ كشف عن رأسه، فقالوا: إنّك للئيم، كان صاحبك نرميه فلا يتضوّر، وأنت تتضوّر، وقد استنكرنا ذلك.

قال: وخرج بالناس في غزوة تبوك، قال: فقال له عليٌّ: أخرج معك؟ قال: فقال له نبيّ الله: «لا»، فبكى عليٌّ، فقال له: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنّك لست بنبيٍّ، إنّه لا

ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي». قال: وقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أنت وليي في كلّ مؤمنٍ بعدي».

قال: وسدّ أبواب المسجد غير باب عليٍّ، فكان يدخل المسجد جُنُباً، وهو طريقه ليس له طريقٌ غيره.

قال: وقال: «من كنتُ مولاه، فإنّ مولاه عليٌّ».

قال: وأخبرنا الله عزّ وجلّ في القرآن أنّه قد رضي عنهم، عن أصحاب الشجرة، فعلم ما في قلوبهم، هل حدّثنا أنّه سخط عليهم بعدُ؟!

قال: وقال نبيُّ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعُمر حين قال: ائذن لي فلأضرب عنقه، قال: «أوَكنتَ فاعلاً؟ وما يُدريك، لعلّ الله قد اطّلع إلى أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم».

قلتُ: وهذا حديث جليل لألفاظه شواهد بعضها متواتر، وبعضها صحيح أو حسن، وقد أخرجه أحمد في الفضائل (رقم ١١٦٨)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ١١٨٨)، والطبراني (١٢/ ٩٧)، والحاكم وصحّحه (٣/ ١٣٢)، ووافقه الذهبي.

١٤ ـ ومن المتعصّبين لعليٍّ المتعصّبين له الصحابي الجليل حُجر بن عدي رضي الله عنه شيخ الشيعة بالكوفة ومقدّمهم في الاعتراض على سبّ النواصب عليّاً عليه السلام، قُتل رضي الله عنه صبراً مع ستة آخرين معه بعذرى وحصيين في حادث مشهور، شهد عليه جماعة أنّه كان يرى أنّ الأمر لا يصلح إلا في آل أبي طالب.

قال الذهبي في النبلاء (٣/ ٤٦٣): كان شريفاً أميراً مطاعاً، أمّاراً بالمعروف، مقدماً على الإنكار، من شيعة علي رضي الله عنهما.

ورثته هند الأنصارية لما بُعث بحُجْر وأصحابه إلى الشام:

ترفَّعْ أيها القمرُ المنيرُ
ترفَّعْ هل ترى حُجْراً يسيرُ
يسيرُ إلى معاويةَ بن حربٍ
ليقتلَهُ كما زعمَ الخبيرُ
تجبَّرت الجبابرُ بعد حُجْرٍ
وطابَ لها الخورنقُ والسَّديرُ
وأصبحت البلادُ له مُحُولاً
كأنْ لم يُحيِها يوماً مطيرُ
ألا يا حُجْرُ حُجْرَ بني عديٍّ
تلقَّتكَ السلامةُ والسُّرورُ
أخافُ عليكَ ما أردى عديّاً
وشيخاً في دمشقَ له زئيرُ
فإنْ يهلِكْ فكُلُّ عميدِ قومٍ
إلى هُلْكٍ من الدنيا يصيرُ

راجع: طبقات ابن سعد (٦/ ٢١٧)، الإصابة (١/ ٣١٤)، تاريخ الطبري (٥/ ٢٥٣)، الكامل (٣/ ٦٩).

وقد ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/٤٦٥) هذه الأبيات في ترجمة حُجْر بن عدي رضي الله تعالى عنه.

١٥ – وفضّله جمعٌ من الصحابة والتابعين على سائر الصحابة رضي الله عنهم، فقد قال العلامة الحافظ الإمام الفقيه أبو محمد ابن حزم في الفصل (٤/٨٧): «اختلف المسلمون فيمن هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام، فذهب بعض أهل السنة وبعض المعتزلة، وبعض المرجئة، وجميع الشيعة، إلى أنّ أفضل الأمة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد روينا هذا القول نصاً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم وعن جماعة من التابعين والفقهاء».

وانظر إلى قول ابن حزم تجده نسب مسألة التفضيل عند فرق أربع هي: السنة، والمعتزلة، والمرجئة، والشيعة.

وعبارته: «بعض السنة، بعض المعتزلة، بعض المرجئة، جميع الشيعة»، فصريحه أن كلّ فرقة تختلف في التفضيل إلا الشيعة فإنهم متفقون على تفضيل عليّ، وهم يعتقدون بهذه الأفضلية.

بيد أنّ قول ابن حزم المتقدم «وبعض المعتزلة» فيه نظر، فالصواب أنّه مذهب أكثر المعتزلة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

١٦ – وقال ابن حزم في «رسالة المفاضلة بين الصحابة» (ص ١٧٠): «وقد روينا هذا القول – يعني أفضلية علي – أيضاً عن بعض الصحابة: عمار بن ياسر، والحسن بن عليّ، وعن جماعة من التابعين والفقهاء».

وقال في رسالته المذكورة (ص ١٧٠): «وروينا عن نحو عشرين من الصحابة أن أكرم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ بن أبي طالب، والزبير بن العوّام».

وقال في الفصل (٤/٢١٠): «وهو - يعني عليّ بن أبي طالب - عند عمّار والحسن أفضل من أبي بكر وعمر».

٧ - وقال أبو محمد بن حزم في الفصل (٤/٢٠٩): «وأيضاً فقد حدثنا يوسف بن عبد البر النمري، قال: حدّثنا خلف بن القاسم، ثنا أبو الهيثم أحمد بن إبراهيم بن علي الكندي، حدثنا محمد بن العباس البغدادي، ثنا إبراهيم بن محمد المصري، ثنا أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني، قال: كان عمّار بن ياسر، والحسن بن علي يفضلان علي بن أبي طالب على أبي بكر الصدّيق وعمر».

وقال ابن حزم في الفصل (٤/٢١٠): «لم نجد من فضّل ابن مسعود، أو عمر، أو جعفر بن أبي طالب، أو أم سلمة، أو هؤلاء الثلاثة الأسهمين، على جميع الصحابة حجة يعتمد عليها، ووجدنا من يوقف لم يرد على أنه لم يصح به بالبرهان أنهم أفضل، ولو لاح به لقال به، ووجدنا العدد والمعارضة في القائلين بأن عليًّا أفضل أكثر».

قلتُ: هذا النص يفيد خلاف الصحابة رضي الله عنهم في تعيين الأفضل، وأن القائلين بأفضلية علي عليه السلام هم أكثر عدداً، والأقوى برهاناً وحجة من القائلين بأفضلية عمر، وابن مسعود، وجعفر، وغيرهم رضي الله عنهم.

والأنصاريون الثلاثة هم: سهل بن عمرو بن عدي، وسهل بن حُنيف، وسهل بن أبي حثمة، والثلاثة أنصاريون، بايعوا تحت الشجرة رضي الله عنهم.

فهذه النصوص الواضحة الصريحة من ابن حزم ذلكم الحافظ الثقة المطّلع مع موقفه المعروف من عليّ عليه السَّلام فيها كفاية عند أهل العقل والديانة لإخراج مسألة التفضيل من حيز الإجماعات والقطعيات والإطلاقات وهجر المخالف والتشنيعات إلى مائدة الفروع والظنيات.

١٨ - ومن المعترضين لمسألة التفضيل والمخفّفين فيها الحافظ المطّلع على مذاهب أهل العلم من السلف فمن بعدهم صاحب المصنفات الدالة على معرفته وتقدمه أبو عمر يوسف بن عبد البر[1] الذي قال في «الاستيعاب» في ترجمة عليّ عليه السَّلام (٣/ ١٠٩٧): «وروي عن سلمان، وأبي ذرٍّ، والمقداد، وخبَّاب، وجابر، وأبي سعيد الخُدْري،

---

(١) على بعض من لم يطلع على مذاهب السلف توهم على الحافظ ابن عبد البر، كما في «رياض الجنة» للمحدث الغُماري (٢/ ٥٨٢)، وكان الأولى بصاحبه السكوت لا سيما مع هذا التهديد ... من النصوص عن الصحابة والتابعين وكلمات الأئمة كالباقلاني وابن حزم، فلم يتفرد ابن عبد البر.

وما ذكر الفقيه ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى في «الصواعق المحرقة» (ص ٩٨) حول كلمات الحافظ الثقة المجتهد أبي عمر بن عبد البر فيه نظر، وابن عبد البر من أفراد الأئمة، ومن كبار الأعيان الذين تفردوا بالجمع بين الفقه والحديث والسير والتاريخ واللغة، وهو أعرف من أن يقلد غيره ... ابن عبد البر لم يبتدع قولاً أو ينفرد بروايته كما هو ظاهر من هذا الفصل وغيره، والله أعلم بالصواب.

وزيد بن الأرقم، أن علياً بن أبي طالب أول من أسلم، وفضله هؤلاء على غيره».

وكلام ابن عبد البر لا يفيد الحصر في المذكورين.

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٥٢ بهامش الإصابة): «واختلف السلف أيضاً في تفضيل عليٍّ وأبي بكر».

١٩ - والعلامة الأصولي الفقيه المتكلِّم، النُّظار المصنف، شيخ أهل السنة أبي بكر الباقلاني شيخ المالكية المتوفى سنة ٤٠٣ بسطٌ في مسألة التفضيل في كتابه «مناقب الأئمة الأربعة»، وفيه نصوص في عدة مواضع من كتابه المذكور تصرح بأنَّ القول بتفضيل عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام كان مشهوراً منتشراً في الصحابة رضي الله عنهم.

وهذه بعض نصوص للإمام الباقلاني انتقيتُها من الكتاب المذكور:

النص الأول:

قال الإمام أبو بكر الباقلاني في كتابه «مناقب الأئمة الأربعة» (ص٢٩٤): «القول بتفضيل عليٍّ رضوان الله عليه مشهور عند كثير من الصحابة».

ثُمَّ قال: «وإن كانت الرواية في تفضيل أبي بكر أشهر عند أصحاب الحديث».

ثُمَّ قال: «فأمَّا القول بتفضيل عمر أو عثمان أو العبَّاس أو عبد الرحمن ابن عوف على سائر الصحابة، فأقوال حادثة غير معروفة في الصحابة».

وكذلك القول بأن العشرة في التفضيل سواء، وأن الأئمة الأربعة فيما بينهم سواء في التفضيل على قول من ذهب إلى ذلك أقوال مُحدثة غير مروية عن أحد من الصحابة ».

قلتُ:

١- لا يوجد في هذا النص أن تفضيل علي عليه السلام كان مشهوراً عند الصحابة وأهل الحديث، ولكن المصنف في مكان عند أهل الحديث شهرة، وهذا يعني أن القول بأفضلية علي عليه السلام كان مشهوراً عند أهل الحديث والسير، والفقهاء، والأصوليين، والمتكلمين، والمفسرين، والأدباء، والمؤرخين، ولكن هذه الشهرة لم تنقل كما يجب.

وهذا له أسبابه السياسية المعروفة.

٢- لم يقل أحدٌ من الصحابة في أي زمن بأفضلية عمر أو عثمان أو الزبير أو ابن عوف رضي الله عنهم، فعلي رضوان الله عليه أفضل منهم؛ لأن من خالف الصحابة في تفضيله أفضل ممن ذكر بعضهم ولم يفضّل على الجميع.

نعم رضي الصحابة رضي الله عنهم بخلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما، ولكن لا يلزم من تقديمهما في الخلافة على عليٍّ كرم الله وجهه أفضليتهما عليه.

٣- أن المساواة بين الأربعة رضي الله عنهم في قول، وبين العشرة رضي الله عنهم في قول آخر من الأقوال التي كانت في سلف الأمة، ولكن لم نعرفه في الصحابة.

النصُّ الثاني

قال الإمام أبو بكر الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٢٩٠): «والقول بتفضيل عليٍّ رضوان الله عليه مشهور عن كثير من الصحابة، كالذي يُروى عن عبد الله بن عبّاس، وحذيفة بن اليمان، وعمّار، وجابر بن عبد الله، وأبي الهيثم بن التيّهان، وغيرهم».

النص الثالث

قال الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٤٨٠، ٤٨١)

«وقد رُوي أنّ جماعةً من الصحابة كانت تُظهر القول بتفضيل عليٍّ عليه السلام على أبي بكر وبعده، منهم عبد الله بن عبّاس في قوله: جئتكم من عند خير الناس وأقدمكم إسلاماً؛ وما روي عن جابر بن عبد الله أنّه قال: «كان والله ذلك خير البشر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم»، وكذلك كان رأي حذيفة فيه وعمّار، وقد كانا يقولان: «إنّه أقدمُهم إسلاماً، وأعلمهم بدين الله، وأولاهم بالأمّة ورسوله» وغير ذلك من ألفاظ تُروى عنهم.

ورُوي عن أبي الهيثم بن التيّهان أنّه قال: «يا أيّها الناس قد جمعت هذا الأمر بعد موت عثمان بين أولاهم برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، أقدمكم سلماً، وأكثرهم علماً وأفقهكم في دين الله عزّ وجلّ، وأنصحكم للأمّة، فسيروا رحمكم الله إلى إمامكم»، وغضب عند استنهاض الناس في قتال طلحة والزبير، وتثبيط أبي موسى لأهل الكوفة، وما حكاه من قول الأشتر ثمّ عمّار والحسن، وهذا القول من

الشيطان وأمّته عظيم. وقد حُكي مثل هذا القول عن عمّار، وزيد بن صوحان، والقعقاع بن عمرو، وحُجر بن عدي، وجماعة من أصحاب عليٍّ رضي الله عنه، ... قال عمّار في خطبته بالكوفة: علي من يُرى لأن له سابقة في الإسلام ليست لأحد منهم أيضاً.

وكذلك قول ابن عبّاس رضي الله عنه للخوارج: جئتكم من عند خير الناس وأسبقهم إسلاماً؛ يحتمل أن يكون من هذا(١).

النص الرابع:

وقال الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٢٤١): قد روي أن قوماً من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يذهبون إلى تفضيل عليٍّ على أبي بكر.

النصُّ الخامس:

وقال الباقلاني في كتابه المذكور (ص ٣٠٦): وقد روي عن عبد الله ابن عباس، والحسن بن عليٍّ، وأُبيّ، وزيد، وعمّار بن ياسر، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، وأبي الهيثم بن التيهان الأنصاري، وحذيفة بن اليمان، وعمرو بن الحمق، وأبي سعيد الخُدري، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، كانوا يقولون: إنّ عليّاً خير البشر، وخير الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وأعلمهم، وأولهم

---

(١) عبارة ابن عباس رضي الله عنهما لا احتمال فيها؛ لأن قوله: «خير الناس» نكرة مضافة فتشمل جميع المسلمين؛ لأن الألف واللام في الناس للاستغراق، وهي تفيد العموم، والحاصل أن ظاهر عبارة ابن عباس رضي الله عنهما يخالف تحمّل الباقلاني، والله أعلم بالصواب.

إسلاماً ، وأخصهم برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، إلى نظائر هذه ، فيجب دلالة قولهم على تفضيله ».

فهذا نصّ عبارتهم التي نقلها الباقلاني بنصّها في التعجيل.

٢٠ – وللعلامة أبي جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي المتوفى سنة ٢٢٠ كتاب مطبوع في تفضيل عليّ عليه السّلام على جميع الصحابة بعد الأنبياء والمرسلين اسمه « المعيار والموازنة » فيه مباحث جيدة ونفائس تُشدّ إليها الرحال ، ومع ذلك فهو لا يخلو من ملاحظات.

ولأبي الحسن علي بن عيسى بن عبد الله النحوي المعتزلي الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ) كتاب «تفضيل علي» ذكره القفطي في «إنباه الرواة».

٢١ – وقال القاضي عبد الجبار الأسدآبادي المعتزلي الشافعي[١] في المغني ٢٠ / ٢ / ١٢٠ : «فأما أكثر البغداديين من شيوخنا فإنهم يفضّلون علياً عليه السّلام ، ويسلكون في ذلك طريقتين : إحداهما : الموازنة بالأعمال والفضائل ، فيجعلون بإزاء كلّ فضيلة لأبي بكر فضيلة لعليّ عليه السّلام ، ويبيّنون أنّ لعلي فضائل مزيدة ، وهم في بيان المزية على طريقتين : منهم أن يجعلوا المزية بزيادة الفضائل ، أو بوجه الذي يعظم به ، والثاني الاعتماد في ذلك على الأخبار المروية في هذا الباب ، كخبر الطائر وغيره.

فأمّا شيخنا أبو عبد الله فإنّه يقطع على أنّ عليّاً عليه السّلام أفضل لأخبار يقطع بصحتها ، ثُمّ يذكر مع ذلك موازنة الأعمال ، ويبين أنّ فضائل أمير المؤمنين مزيدة على فضائل أبي بكر بالكثرة وبالوجوه التي يعظم عليها ».

---

(١) وكان من كبار فقهاء الشافعية ، وله ترجمة في طبقات الشافعية لابن السُبكي ٥ / ٩٧.

ثمّ عقد القاضي عبد الجبّار فصلاً فيما يدلّ على أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام أفضل قطعاً (انظره: ٢٠/ ٢/ ١٢٢ - ١٣٣)، ثمّ ذكر فصلاً آخر في الموازنة بين الفريقين (٢٠/ ٢/ ١٣٤ - ١٤٠)، وهذان الفصلان من المسائل التي تُشدُّ إليها الرِّحال.

وقال القاضي عبد الجبّار الأسدآبادي الشّافعي في المغني (٢٠/ ٢/ ١١٥): «وأمّا تفضيل أمير المؤمنين عليه السّلام فمرويّ عن الزّبير، وحذيفة بن اليمان، وجابر بن عبد الله، وعمّار، وسلمان، وأبي ذرّ، والمقداد، وعن جماعة من التابعين ومن بعدهم كمجاهد، وعطاء، وسلمة ابن كهيل، والحكم».

وقال القاضي عبد الجبّار المعتزلي الشّافعي في شرح الأصول الخمسة (ص٧٦٧): «فأمّا عندنا أنّ أفضل الصحابة أمير المؤمنين عليّ ثمّ الحسن ثمّ الحسين عليهم السّلام. قال: والذي يدلّ على ذلك الآيات والأخبار الواردة في عليّ عليه السّلام نحو خبر الطير وخبر المنزلة وغيرهما، وأيضاً فما من خصلة من خصال الخير متفرّقة في الصحابة إلّا وقد كانت مجتمعة في أمير المؤمنين، من العلم، والورع، والشجاعة والسخاء، وغير ذلك، وممّا يدلّ على ذلك إجماع أهل البيت، قال: وهذا كما يدلّ على أنّه أفضل الصحابة فإنّه يدلّ على أنّ الحسن كان أفضل الصحابة بعده ثمّ الحسين عليهم السّلام».

قلت: أهمّ ما في النصّ المتقدّم هو نقل إجماع آل البيت عليهم السّلام وحسبه لأنّه على صحّته مستدلّ بإجماع آل البيت، وهو من أقوى

لاجتماعات، والمقصود بأن المذهب هو الأئمة المتقدمون المجتهدون فيه، كالقاضي عبد الجبار توفي سنة (٤١٥هـ) رحمه الله تعالى، فقد تحول بعض آل البيت إلى منتسبين في المذاهب الأخرى.

٢٢ - وعقد ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» فصلاً في التفضيل بين الصحابة جاء فيه في (٢٠/٤٠٢):

«القول بالتفضيل قول قديم، قد قال به كثير من الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: عمار، والمقداد، وأبو ذر، وسلمان، وجابر بن عبد الله، وأُبي بن كعب، وحذيفة، وبريدة، وأبو أيوب، وسهل بن حُنيف، وعثمان بن حنيف، وأبو الهيثم بن التَّيهان، وخزيمة بن ثابت، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، والعبَّاس بن عبد المطلب وبنوه، وبنو هاشم كافة، وبنو المطلب كافة.

ثُمَّ قال: وكان من بني أُمية قوم يقولون بذلك منهم: خالد بن سعيد ابن العاص[1]، ومنهم عمر بن عبد العزيز».

ثُمَّ قال ابن أبي الحديد (٢٠/٤٠٥):

«فأمَّا من قال بتفضيله على النَّاس كافَّةً من التابعين فخلقٌ كثير كأويس القرني، وزيد بن صُوحان، وصعصعة أخيه، وجُندُب الخير، وعَبيدة السَّلماني، وغيرهم ممَّن لا يُحْصى كثرة، ولم تكن لفظةُ الشيعة تُعرف في ذلك العصر إلا لمن قال بتفضيله[2]، ولم تكُن مقالة الإماميَّة ومَنْ نحا

---

(١) صحابي جليل من السابقين الأولين.

(٢) نص قول ابن أبي الحديد: «ولم تكن لفظةُ الشيعة تُعرف في ذلك العصر إلا لمن قال بتفضيله»، وهذا يتفق مع ما تقدَّم عن الإمامين الأشعري وابن حزم وغيرهما=

نحوها من الطاعنين في إمامة الشيخين مشهورة حينئذ على هذا النحو من الاشتهار ، فكان القائلون بالتفضيل هم المسمون الشيعة ، ... وسمعت قول أصحابنا المعتزلة في كتبهم وتصانيفهم نحن الشيعة حقاً ، فهذا القول هو أقرب إلى السلامة وأشبه بالحق من القولين المقتسمين طرفي الإفراط والتفريط إن شاء الله ».

٢٢ – ومما قاله ابن أبي الحديد من أن تفضيل علي كرم الله وجهه ، على سائر الصحابة رضي الله عنهم قال به جمع من التابعين، صرّح به الذهبي في الميزان (١ – ٥)، فإنه قال في ترجمة الشيعي الثقة أبان بن تغلب الكوفي ، وكان يقدم علياً على الشيخين : « فهو شيعي أو التشيع بلا غلو ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة ».

٢٣ – ومن التابعين المفضلين علياً على الشيخين ذكرهم ابن أبي الحديد جماعة منهم الحارث الأعور الهمداني ، وعطية بن سعد بن جنادة الكوفي ، وأبو عبد الله الجدلي ، وحبيب بن نخبة الغرابي ، والكميت بن زيد ، وجعفر بن علي الحضرمي ، وحبيب بن خزيمة الأسدي ، ومعاوية بن إسحاق الأنصاري ، وحبة بن جوين العرني ، وعدي بن ثابت ، وأبو الأسود الدؤلي ، والأشتر النخعي ، وسلمة بن كهيل ، وكثير بن قتادة النصيبي ، وغيرهم كثير ، وراجع أخبار « التوابين » وغيرهم

= العصر هو عصر صحابي وما بعده ، فكان في هذا العصر جملة كبيرة من الشيعة في الصحابة والتابعين رحمهم الله تعالى.

(١) وفي بعض النسخ ، وفي اللسان « الغرق » بالقاف

في «تهذيب الكمال» (١١/ ٣١٦) عن جرير بن عبد الحميد: «قدم شعبة البصرة فأتوه فحدّث عن ثقات أصحابه فقال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة: الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كُهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور».

٢٤ - وقال الحافظ الكبير عبيد الله بن عبد الله المعروف بالحسكاني النيسابوري الحنفي في «شواهد التنزيل لقواعد التفضيل» (ص ١٨): «أخبرنا محمد بن علي بن محمد المقري بقراءتي عليه من أصل سماعه، أخبرنا محمد بن الفضل بن محمد، أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، أخبرنا الحسين بن حريث أبو عمار، أخبرنا الفضل بن موسى، عن فطر، عن أبي الطفيل، عن بعض أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: لقد سبق لعليّ بن أبي طالب عليه السّلام من مناقب لو أنّ واحدة قسمت بين الخلق لوسعتهم خيراً».

قال الحسكاني: الفضل بن موسى الشيباني من أئمة الفقهاء بمرو، ورواه غيره، عن فطر بن خليفة كذلك أيضاً، وأبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي من الصحابة، وهذا إسناد صحيح على شرطهم، وحديثهم مخرّج في الصحاح، ورواه يزيد بن هارون الواسطي، وهو إمام في الحديث عن فطر». وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٨٦ ط الهند رقم ١٢١٧٧)، ومحمد بن سليمان الكوفي في «المناقب» رقم ٥٠٢، ٥٨٣.

٢٥ - وفي تاريخ الطبري: أنّ الصحابي الجليل قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنهما لما ولّاه عليّ عليه السّلام على مصر قام خطيباً في الناس فقال: «أيّها الناس، إنّا قد بايعنا خير من نعلم بعد محمد نبينا

صلّى الله عليه وآله وسلّم، فقوموا أيّها النّاس فبايعوا على كتاب الله عزّ وجلّ وسنة رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فإن نحن لم نعمل لكم بذلك فلا بيعة لنا عليكم».

فقام النّاس فبايعوا، واستقامت له مصر.

قلتُ: قيس بن سعد بن عبادة صحابي جليل، وسيد من سادات الأنصار وابن سيدهم رضي الله عنهما، كان من أخصّ أصحاب علي وابنه الحسن، وله أخبار مشهورة رضي الله عنه.

٢٦ - وفي البدء والتاريخ للمقدسي ٥ / ١٢٤، ١٢٥ قال:

«اعلم أنّ الشيعة أنواع في حبّ عليّ بن أبي طالب ثلاث فرق: فرقةٌ على جهة مرضية في الاختصاص به والموالاة له مثل عمّار بن ياسر، وسلمان، والمقداد، وخباب، وأبي ذر الغفاري، وعبد الله بن العبّاس، وعبد الله بن عمر، وجرير بن عبد الله الأنصاري، وجرير بن عبد الله البجلي، ودحية بن خليفة، ونظرائهم من الصحابة الذين لا نُظنّ بهم غير الحق، ولا نجد للطعن فيهم موضعاً، وفرقةٌ تغلو قليلاً في أمر عثمان، وتميل إلى الشيخين رضوان الله عليهم بعض الميل، مثل عمرو بن الحمق، ومحمد ابن أبي بكر، ومالك الأشتر، وقد قال الفضل بن العبّاس بن عُتبة بن أبي لهب يجيب الوليد بن عُقبة:

وكان وليّ الأمر بعد محمد

عليٌّ وفي كل المواطن صاحبه

وكانوا يظهرون هذا المقدار في زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وفرقة تغلو غلواً شديداً».

٢٧ - وفي الإصابة في ترجمة الصحابي الجليل هاشم بن عُتْبَة بن أبي وقّاص رضي الله عنه (٣/ ٥٩٣) قال الحافظ: «ولما جاء قتل عثمان إلى أهل الكوفة قال هاشم لأبي موسى الأشعري: تعال يا أبا موسى بايع لخير هذه الأمة عليٍّ، فقال: لا تعجل، فوضع هاشم يده على الأخرى، فقال: هذه لعليٍّ وهذه لي، وقد بايعتُ علياً، وأنشد:

أبايع غيـــر مكتـــرث عليــاً
ولا أخشى أميــراً أشعـريــا
أبايعـــه وأعلم أن ســأرضي
بذاك الله حقـــاً والنبيـــا»

وهاشم بن عُتْبة رضي الله تعالى عنه كان مع عليٍّ عليه السلام يوم صفين واستشهد، وفيه يقول أبو الطفيل عامر بن واثلة كما في الاستيعاب (٣/ ٦٢١)، وصفين لنصر بن مزاحم (ص ٣٥٩):

يا هاشم الخيـــر جزيت الجنَّة
قـــاتلت في الله عـــدو السُّنَّة
والتـــارك الحق وأهل الظنَّة
أعظمْ بما فـــزتَ به من منَّة

٢٨ - ومثال الصحابي عُتْبَة بن أبي لهب بن عبد المطلب الهاشمي رضي الله تعالى عنه

ما كنتُ أحسب أنَّ الأمر منصرف

عن هاشم ثُمَّ منها عن أبي حسن

أليس أوَّل من صلَّى لقبلتكم

وأعلم النَّاس بالقرآن والسنن

وأقرب النَّاس عهداً بالنَّبيِّ ومن

جبريل عون له في الغسل والكفن

من فيه ما فيهم لا يمترون به

وليس في القوم ما فيه من الحسن

انظر أسد الغابة (٤/ ٤١).

٢٩ - قال عبد الله بن أنيس رضي الله عنه يرثي النَّبيَّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم:

فيا ليت شعري من يقوم بأمرنا

وهل في قريش من إمام ينازع

ثلاثة رهط من قريش هم هُمُ

أزمَّة هذا الأمر، والله صانع

عليٌّ أو الصِّدِّيق أو عُمَر لها

وليس لها بعد الثلاثة رابع

[illegible] في طبقات ابن سعد (٢/ ٤١٠)؛ وانظر [illegible] به لعليٍّ عليه السَّلام

٣٠- ومنهم الصحابي الجليل شيخ الشيعة أهل البيت سليمان بن صُرَد الخزاعي رضي الله تعالى عنه، شهد مع عليٍّ مشاهده كلها، وكان في ردِّه على بعض النواصب في صفين:

يا لك يوماً كاشفاً عصيبا
يا لك يوماً لا يواري كوكبا
يا أيُّها الحيُّ الذي تذبذبا
لسنا نخاف ذا ظليم حوشبا
لأنَّ فينا بطلاً مجرّبا
ابن بديل كالهزبر مغضبا
أمسى عليٌّ عندنا محبَّبا
نفديه بالأمِّ ولا نبقي أبا

قلت: كان سليمان بن صُرَد على رأس الشيعة التوابين، وهم الذين أظهروا الندم والتوبة على عدم مناصرة الحسين بن عليٍّ عليهما السَّلام، وكان عددهم أربعة آلاف، كانوا على سبب حبٍ ووجدٍ في الثأر للإمام الحسين عليه السَّلام، وكانت دعوتهم سرية إلى أن ظهروا فقاتلوا ابن زياد وجيشه، فصبروا وأبلوا بلاءً حسناً، وقُتل سليمان بن صُرَد رضي الله تعالى عنه بعين الوردة سنة خمس وستين، وخبرهم مشهور.

راجع: تاريخ الطبري (٥/٥٨٣-٦١٠)، الكامل (٣/٢٦٢-٢٧٣)، الإصابة (٢/٧٥)، الاستيعاب (٢/٦٤٩).

٣١ - وأخرج الحاكم في المستدرك (٣/ ١١٤، ١١٥) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التميمي، ثنا وضّاح بن يحيى النهشلي، ثنا أبو بكر بن عيّاش، عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد النخعي، قال: لما بويع عليُّ بن أبي طالب على منبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال خزيمة بن ثابت رضي الله عنه، وهو واقف بين يدي المنبر:

إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا ... أبو حسن ممّا نخاف من الفتن

وجدناه أولى النّاس بالنّاس إنّه ... أطب قريش بالكتاب وبالسنن

وإنّ قريشاً ما تشق غباره ... إذا ما جرى يوماً على الضمر البدن

وفيه الذي فيهم من الخير كله ... وما فيهم كل الذي فيه من حسن

قلتُ: رجاله ثقات.

٣٢ - ولأبي الأسود الدؤلي سالمي الصّدق مواقف مشهورة في نصرة الحق، وقال يرثي علياً رضي الله عنه:

ألا يا عين ويحك أسعدينا ... ألا تبكي أمير المؤمنينا

وتبكي أم كلثوم عليه

بعبرتها وقد رأت اليقينا

ألا قل للخوارج حيث كانوا

فلا قرّت عيون الحاسدينا

أفي شهر الصيام فجعتمونا ؟

بخير الناس طرّاً أجمعينا ؟

قتلتم خير من ركب المطايا

وذللها ، ومن ركب السفينا

ومن لبس النعال ومن حذاها

ومن قرأ المثاني والمبينا

وكل مناقب الخيرات فيه

وحبّ رسول رب العالمينا

لقد علمت قريش حيث كانت

بأنك خيرهم حسباً ودينا

إذا استقبلت وجه أبي حسين

رأيت البدر فوق الناظرينا

وكُنَّا قبل مقتله بخير

نرى مولى رسول الله فينا

يقيم الحق لا يرتاب فيه

ويعدل في العدى والأقربينا

وليس بكاتم علماً لديه

ولم يخلق من المتكبرينا

كأن الناس إذ فقدوا علياً

نعام جال في بلد سنينا

فلا تشمت معاوية بن صخر

فإن بقية الخلفاء فينا[1]

٣٣ - وفي الأغاني (١/ ١١٨) قال أبو الأسود الدؤلي رحمه الله تعالى ، وقد لامه بنو قشير على تشيعه :

يقول الأرذلون بنو قُشَيْرٍ

طوال الدَّهر لا تنسى علياً؟!

فقلتُ لهم : وكيفَ يكونُ تركي

من الأعمال مفروضاً عليَّ

أحبُّ محمداً حُبّاً شديداً

وعبَّاساً ، وحمزة ، والوصيَّ

بنو عمِّ النبيِّ وأقربوه

أحبُّ النَّاس كُلّهم إليَّ

---

(١) أنساب الأشراف ٣/ ٢٦٥ ، ديوان أبي الأسود الدؤلي (ص ٧٤)

فإن يكُ حبُّهم رُشداً أُصِبْهُ
ولستُ بمُخطئٍ إنْ كان غيّا

هُمُ أهلُ النصيحةِ غيرَ شكٍّ
وأهلُ مودّتي ما دُمتُ حيّا

أحبُّهم كحُبِّ اللهِ حتّى
أجيءَ إذا بُعِثتُ على هُويّا

هوًى أعطيتُهُ لمّا استدارتْ
رَحى الإسلامِ لم يَعدِلْ سَويّا

رأيتُ اللهَ خالقَ كُلِّ شيءٍ
هداهُمْ واصطفى منهم نبيّا

ولم يخصُصْ بها أحداً سواهُمْ
هنيئاً ما اصطفاهُ لهم مَريّا

(٣٣) أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي من المخضرمين ومن أئمة الفصاحة والأدب، كان ثقة، منقطعاً إلى عليّ عليه السلام، وشهد مشاهده كلها، وفي سير أعلام النبلاء: كان من وجوه الشيعة، ومن أكملهم عقلاً ورأياً.

(٣٤) وفي العقد الفريد ١: ٢١٤، وصبح الأعشى (١: ٢٥٨) أن أم سنان بنت خيثمة المذحجية قالت

يا بن مذحج لا تقم فتشمّرِ

إنّ العدوّ لآلِ أحمدَ يقصدُ

هذا عليٌّ كالهلالِ تحفُّهُ

وسطَ السماءِ من الكواكبِ أسعدُ

خيرُ الخلائقِ وابنُ عمِّ محمدٍ

إن يهدكم بالنورِ منه تهتدوا

ما زالَ مذْ شهدَ الحروبَ مظفّراً

والنصرُ فوقَ لوائهِ ما يُفقدُ

٣٥ - وتقولُ سودة بنت عمارة بن الأشتر الهمدانية

وانصُرْ عليّاً والحسينَ ورهطَه

واقصدْ لهندٍ وابنِها بهوانِ

إنَّ الإمامَ أخو النبيّ محمّدٍ

عَلَمُ الهدى ومنارةُ الإيمانِ

٣٦ - وفي كتاب صفين لنصر بن مزاحم (ص ١٦) أن زحر بن قيس خاطب خاله جرير بن عبد الله قائلاً :

جرير بن عبد الله لا تردُدْ الهُدى

وبايعْ عليّاً إنّني لك ناصحُ

فإنَّ عليّاً خيرُ من وطئَ الحصى

سوى أحمدٍ والموتُ غادٍ ورائحُ

٣٧ - وقال كعب بن زهير رضي الله عنه:

إنَّ علياً لميمونٌ نقيبته ... بالصالحات من الأفعال مشهور

صهر النبيِّ وخير النَّاس كلهم ... فكلُّ من رامه بالفخر مفخور

صلَّى الطهور مع الأمي أولهم ... قبل العباد وربُّ النَّاس مكفور (١)

٣٨ - وفي تاريخ دمشق (٣/ ٤١١) بإسناد ابن عساكر إلى ابن أبي خيثمة قال: حدثنا أحمد بن منصور بن سيار، حدثنا عبد الرزاق، قال: قال معمر مرة وأنا مستقبله وتبسم وليس معنا أحد، فقلت له: ما شأنك؟ فقال: عجبتُ من أهل الكوفة، كأنَّ الكوفة إنَّما بنيت على حبِّ عليٍّ، ما كلمتُ أحداً منهم إلا وجدتُ المقتصد منهم الذي يفضل علياً على أبي بكر وعمر، منهم سفيان الثوري. قال: فقلتُ لمعمر: ورأيتَه؟ كأنِّي أعظمت ذلك، فقال معمر: وما ذلك؟ لو أنَّ رجلاً قال: عليٌّ أفضل عندي منهما ما عنّفته، إذا ذكر فضلهما عندي، ولو أنَّ رجلاً قال: عمر أفضل من عليٍّ وأبي بكر ما عنّفته. قال عبد الرزّاق: فذكرتُ ذلك لوكيع ونحن خاليان، فاشتهى بها وضحك، وقال: لم يكن سفيان يبلغ بنا هذا الحد، ولكنه أفضى إلى معمرٍ ما لم يفض إلينا.

---

(١) ديوان كعب بن زهير (ص ٤٤).

يؤخذ منه فوائد:

الأولى: إسناد ابن أبي خيثمة إلى معمر صحيح جداً، وإنّ القطع على الزلازل التي مرت بها الكوفة والأحداث المتلاحقة لا سيما بعد صفين، يؤيد زيادة أهل النعي والنصب في العدد بسبب الغارات[1] المتلاحقة على أنصار علي – كرّم الله وجهه – بالعراق، والحجاز، واليمن، ومصر، والقتل والتشريد لآل البيت وشيعتهم، ثمّ لا ننسى أنّ الشيعي شيعة آل البيت قبل وبعد كلّ حادث، ثمّ حوادث الأئمة التي توالت بالكوفة من استشهاد الإمام علي، ثمّ قتل حجر بن عدي وأصحابه، ثمّ حادثة كربلاء الشنيعة، ثمّ حركة التوابين، ثمّ فتنة [illegible]، ثمّ ظفر الزبيريين فالأمويين، ثمّ خروج الإمام زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام، وقتله، ونبش قبره وصلبه وحرقه، والتنكيل بالشيعة، مع توالي سبّ علي على المنابر، إنها أحداث متلاحقة تحرك عواطف الصمّ، فكيف بذات عاطفة جياشة وحب محترق، فحق من أمرت بحبهم وتقديمهم، ولكن كان لهذه الأحداث أسبابها السابقة وخلفية في أهل الكوفة من منطلق الآن أنت متصلين بهم، وهذه حكاية واقع، وليس الخبر كالمعاينة.

الثانية: قال السيد السمهودي في «جواهر العقدين» (٢/٤٥٩): فيه الإشارة إلى كون ذلك من الأمور الظنية لا القطعية، وبه أيضاً يشير

(١) راجع: أنساب الأشراف: ترجمة علي عليه السلام، وتاريخ الطبري حوادث سنة ٣٩ للغارات، وبعث معاوية جيوشه في أطراف علي، وغارة بسر بن أرطاة على مكة والمدينة واليمن في أول حوادث سنة ٤٠، والغارات للثقفي.

ما حكاه الخطابي عن بعض مشايخه أنه كان يقول: أبو بكر خير، وعلي أفضل».

الثالثة: قوله: «وليس معنا أحد» يعتقد أن تفضيل عليٍّ على سائر الصحابة كان مذهباً معروفاً ومشهوراً، ولكن الإشكال في الإعلان عنه في المحاضرات والمناظرات والدروس والكتابات، ففي الإعلان عنه خطر جسيم، لأن النواصب والجهلة والعوام عنده أصحاب رهبة فكرية وجسدية، ولهذا كانت أخبار تفضيل عليٍّ عليه السلام نادرة، وكثير من المفضِّلة يسكتون، وهذا باب كبير.

الرابعة: من ذلك ما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٤٩) في ترجمة الإمام العلامة أبي بكر محمد بن أحمد المصري، شيخ الشافعية بمصر، المعروف بابن الحداد، والمتوفى سنة ٣٤٥هـ، نقلاً عن الكندي في الولاة والقضاة (ص ٥٥٦)، قال الذهبي:

«قال الكندي نقلاً عن ابن زولاق: وحدَّثتُ يعني ابن الحداد بكتاب خصائص عليٍّ للنسائي، فحكى أنه كان في مجلس أبي القاسم بن الإخشيد مع جماعة فيما يختص بالنسائي، فقلتُ: الحجة، فقال: نعم، أيُّما أفضل أبو بكر وعمر أو عليٌّ؟ فقلتُ: اثنين حذاء واحد [illegible] وأيُّما أفضل أبو بكر وعمر أو عليّ؟ فقلتُ: إن كان عندك فعليٌّ، وإن كان برّاً فأبو بكر[1]. قال ابن زولاق: وهذا أعجب ما سمعته في ذلك

---

(١) يعني إن كان من باب العلم فعلي هو الأفضل، وإن كان عملاً فأبو بكر هو الأفضل.

قال: ويُشبه هذا ما بلغني عن ابن عبد الحكم أنَّ رجلاً سأله فسمعته فأبى، فقلت له: إن أخبرت أحداً عنك أقول لك: كنتُ أحمد بن طولون فضربت بالسياط على أن أُفضل.

ويؤخذ مما تقدم فوائد، منها:

١ - أنَّ مسألة المفاضلة بين أبي بكر وعليٍّ رضي الله عنهما كانت محل بحث واجتهاد بين علماء أهل السنة.

٢ - أنَّ عدداً من كبار أئمة أهل السنَّة كانوا يفضلون علياً على أبي بكر رضوان الله عليهما، ولكنهم لا يصرحون لأغراض معروفة، منها صونه من النواصب، ومنها المحافظة على النفس.

الخامسة: قوله: «ومنهم سفيان الثوري» يبين منه موقف الحميدي من سفيان الثوري، وأنَّ ما نقل عنه في المفاضلة لعليٍّ على عثمان أو الشيخين إنما هو اتقاء بطش الحكام أو العوام، وحتى لا يتهم بالرفض أو التشيع.

قال العبد الضعيف: ومن هذا الباب ما أخرجه في المعرفة والتاريخ (٢ / ٨٠٦): حدثني محمد بن أبي السري قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر قال: سألتُ الزهري عن عثمان وعلي أيهما أفضل؟ فقال: دم الله، عثمان أفضلهما. قال: وكان يقول: أبو بكر وعمر ويسكت.

وقال ابن أبي السري: فقلتُ لعبد الرزاق: ما رأيك أنت؟ فأبى أن يخبرني.

وقال: كان سفيان الثوري يقول: أبو بكر وعمر وعثمان ثم يسكت.

وقال عبد الرزاق: قال لي سفيان: أحبّ أن أخلو ليلة بأبي عروة، قال: فقلت لمعمر: الشيخ أبو عبد الله يحب أن يخلو بك ليلة، قال: نعم، قال: فخلا به، فلمّا أصبح قلتُ: يا أبا عروة! كيف رأيته؟ قال: هو رجل إلا أنك قلّما تكاشف كوفياً إلا وجدت فيه – كأنّه يريد التشيع».

وهذا النصّ نقله الذهبي في النبلاء (٩/٥٦٩)، وسكت عنه.

سادسة: قول عبد الرزاق: «فذكرت ذلك لوكيع ونحن خاليان فاشتهى بها وضحك»، أمّا قوله: «ونحن خاليان» فمذكور قبله ما تقدّم، وأمّا قوله: «فاشتهى بها وضحك» فصريح في رضاه عن مذهب أهل الكوفة في التفضيل واستبشاره به وأنّه يحبب إليه، وأنّه كان يخفي مذهبه كما كان يخفيه كوفيو مشايخهم، ومع ذلك فهم وكيع من الجرح بالرفض كما في

(٩) قال العبد الضعيف: هذا النصّ فيه فوائد، منها:

أ- أنّ السلف كانوا مختلفين في مسألة التفضيل.

ب- أن التصريح بالمذهب الذي يؤخر عثمان ويجعله رابعاً، أو يسكت عند عثمان رضي الله عنهما كان لا يخفى على أصحابه.

جـ- أن تشيع السلف وحقيقته تفضيل عليّ رضوان الله عليه كان أمراً سرياً يحذر إشاعته لأن عواقبه جسيمة.

د- أن الزهري كان يُخفي التشيع، ويصرح بمذهبه، بسبب ... محبو آل البيت يسكتون خوفاً من سطوة النواصب.

هـ- أن عبد الرزّاق سكت ولم يتكلم للمعنى المذكور.

و- عبارة الثوري لا عبد الرزاق لأن الراوي عطف العطف، وسفيان قد سرّ لأبي عروة معمر بن راشد بما لا يظهره للناس بدليل قول معمر: «قلما تكاشف كوفياً إلا وجدت فيه – كأنّه يريد التشيع».

فإذا كان هذا حال سفيان الثوري فما بالك بغيره.

ز- عبارة معمر: «قلما ...» تكاشف حال أهل الكوفة، فتدبر تستفد.

ترجمته، راجع تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٧٦)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٢٨) فكيف لو كان يسأل عن حقيقة مذهبه

يكفي أن وجدت نصاً ثابتاً في «معرفة الرجال» (٢/ ١٨٠٦)، عن وكيع، يظهر منه أنه كان غالياً في التشيع، فسنذكره قريباً.

٣٩ - وبإسناد ابن عساكر (٣/ ٣١١) إلى ابن أبي خيثمة قال: سمعت يحيى بن معين، قال: يحيى بن آدم: «ما أدركت أحداً بالكوفة إلا يفضل علياً يبدأ به، لا أستثني أحداً غير سفيان الثوري».

قلت: هذا إسناد صحيح يفرح به، ويحيى بن آدم ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، ثم أموي، وقوله موغلٌ في العموم، لأنه نكرة في سياق النفي، ثم استثنى منه الثوري، والاستثناء معيار العموم، وهو يؤيد الأثر المتقدم عن معمر.

٤٠ - ويؤيده أيضاً ما أخرجه يحيى بن معين في «معرفة الرجال» (١/ ٥٩) أنه سمع عُبيد الله بن موسى الحافظ يقول: «ما كان أحد يشك في أن علياً أفضل من أبي بكر وعمر».

ويؤيده أيضاً ما أخرجه أبو نُعيم في «الحلية» (٧/ ٣١) قال: «حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق، ثنا محمد بن إسحاق الثقفي، ثنا حبيش الصوفي، ثنا زيد بن حباب، قال: كان رأي سفيان الثوري رأي أصحابه الكوفيين، يُفضلُ علياً على أبي بكر وعمر، فلما صار إلى البصرة رجع عنه، وهو يُفضلُ أبا بكر وعُمر على عليٍّ، ويُفضلُ علياً على عُثمان».

٤١ - وهذا مذهب الشيعة الأوائل المفضلة، قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» في ترجمة يحيى بن يعمر (٦/ ١٧٣): «كان شيعياً من الشيعة

الأول: يطلع تشيعاً حسناً، القائلين بتفضيل أهل البيت من غير تنقيص لذي فضل من غيرهم»، ونقله الدميري في حياة الحيوان (١/١٩١).

ومما يدلك على أن هذا هو مذهب الشيعة الأول أن ابن حزم ذكر في الفصل (٢/ ٩٠) أن الشيعي من وافق الشيعة في أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، وإن خالفهم فيما ذكر (وهو التفضيل) فليس شيعياً.

وقال أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ٥): «إنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا علياً رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم».

فثبت بهذا ضابط [illegible] في معنى «الشيعي»، ألا وهو التفضيل.

فالشيعي في السلف هو من فضّل علياً على سائر الصحابة رضي الله عنهم، وعليه فكل من دخل في هذه الدائرة فهو متشيّع، وفيهم جماعة كثيرة من التابعين فمن بعدهم فضلاً عن الصحابة المشهود لهم بالعلم والعدالة(١).

٤٢ - وقال العلامة فخر المحققين المتأخرين أبو الحسنات اللكنوي الحنفي الهندي المتوفى سنة (١٣٠٤هـ) رحمه الله تعالى في كتابه «ظفر الأماني»

(١) ويكفي مراجعة أخبار «التوابين» وهم شيعة الكوفة، وكان مقدمهم الصحابي الجليل سليمان بن صرد الخزاعي رضي الله تعالى عنه، الذي قتل في عين الوردة ثأراً للحسين وصحبه.

بشرح مختصر ابن الحاجب للشريف الجرجاني (ص ٤٩٦): «التشيع روايةً أرباب التشيع بالمعنى المشهور في عرف المتقدمين، وهو اعتقاد تفضيل عليٍّ على عثمان، أو اعتقاد أن عليًا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه مصيب في حروبه كلها، وأن مخالفيه مخطئون، وبهذا المعنى نسب جمعٌ من أهل الكوفة المتقدمين إلى التشيع».

قلت: عبارة العلامة السكتوي تصرح بالآتي:

أ- التشيع مشهور في عرف المتقدمين بمعنيين مشهورين: الأول تفضيل عليٍّ على عثمان، والمعنى الثاني اعتقاد أفضلية عليٍّ على سائر الصحابة.

ب- لم يفهم كل من لم يدرك من عبارة السكتوي وجود المعنيين فحجوب من قوله «أو» التي تفيد التنويع.

ج- أن اعتقاد أفضلية عليٍّ على سائر الصحابة هو مذهب جمع من أهل الكوفة المتقدمين.

فقوله «المتقدمين» يشمل جمعًا عظيمًا من الصحابة والتابعين، وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام.

د- قوله: «وأنه مصيب في حروبه كلها...».

قلت: هذا مما يراه الشيعة وغيرهم، وهو مما اتفق عليه أهل السنة قاطبة، وأنه صرحت النصوص الصحيحة، وخلافه خطأ، وعليه عامة الصحابة رضوان الله عليهم حتى من قاتلوه، علموا أنه كان مصيبًا، فتصويب عليٍّ عليه السلام ليس من علامات التشيع، والأمر واضح.

١٣ وفي طبقات الشافعية في أكثر من موضع منها ترجمة الحارث ابن سريج النقال (٢٣٠ هـ) بسنده إلى الإمام داود بن علي الأصفهاني: سمعت الحارث النقال يقول: سمعت إبراهيم بن عبد الله الحجبي يقول للشافعي: ما رأيت هاشمياً يفضل أبا بكر وعمر رضي الله عنهما على علي كرم الله وجهه غيرك، فقال له الشافعي: علي ابن عمي وابن خالتي وأنا من عبد مناف، وأنت رجل من بني عبد الدار، ولو كانت هذه مكرمة لكنت أولى بها منك»

---

(١) الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أخذ العلم عن جمع عدة، منهم أصحاب الإمامين زيد بن علي، والباقر أحمد جعفر عليهم السلام، وصحب الشافعي الإمام يحيى بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط عليهم السلام، وبايعه وكان من الدعاة له (جامع أحكام الفقه ص ٣٠٤، والسحب الوابل ص ١٣٠) وقد حُمل إلى بغداد بتهمة التشيع للعلويين في حادثة شهيرة، ثم عوفي فكتم وأخفى تشيعه حتى لا يعثر عليه ويظل مصطحباً لا يتصل به أحد، وقد رمى الشافعي بالتشيع يحيى بن معين والعجلي وبعض علماء المالكية، فلم ينقل عن الإمام الشافعي من الإنكار في التفضيل ما يبني الثبات من رواته أولاً، ثم النظر في أن الإمام الشافعي رضي الله عنه كان إماماً في العربية، آية في الذكاء، فمثله يستطيع أن يستعمل المعاريض، ويخفي ما في صدره حتى لا يظفر به مخالف.

وإن كان إبراهيم بن عبد الله الحجبي وهو ثقة، روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، مستقيم الحديث، يذكر أن الهاشميين يفضلون علياً عليه السلام، فرأى أجل الشافعي يخفي عن مخالفته لما عليه قومه، لكنه يستعمل المعاريض

وقد يشير إلى التشيع في شعره، ومن ذلك قوله رضي الله عنه:

قالوا ترفضت قلت كلا
ما الرفض ديني ولا اعتقادي
لكن توليت من غير شك
خير إمام وخير هادي

وأخرجه بهذا الإسناد اللالكائي في السنة (رقم ٢٦٢٤) وذكر بعضه ... ما أحب قرشياً يفضل أبا بكر وعمر على علي عليك ... والمقطع الأول شهير، وهذا النص نقله البيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٣٨).

= إن كان حب الولي رفضاً
فإنني أرفض العباد

وأنشد رحمه الله تعالى:

شهدت بأن الله لا رب غيره
وأشهد أن البعث حق وأخلص

وأن عرى الإيمان قول مبين
وفعل زكي قد يزيد وينقص

وأن أبا بكر خليفة ربه
وكان أبو حفص على الخير يحرص

وأشهد ربي أن عثمان فاضل
وأن علياً فضله متخصص

أئمة قوم يهتدى بهداهم
لحى الله من إياهم يتنقص

وقال رضي الله عنه:

ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم
مذاهبهم في أبحر الغي والجهل

ركبت على اسم الله في سفن النجا
وهم أهل بيت المصطفى خاتم الرسل

وأمسكت حبل الله وهو ولاؤهم
كما قد أمرنا بالتمسك بالحبل

وقال رضي الله عنه:

لو شق قلبي ليرى وسطه
سطران قد خطا بلا كاتب =

فبانَ هذا نص بين منه بأن دعوى الإجماع أو الاتفاق خاصة بأن الناس

مختلفون، وإن آل البيت وسائر بني هاشم يفضلون علياً على جميع

٤٤ ومنهم الفضل بن أبي لهب في ردِّه على قصيدة الوليد بن عقبة

ألا إنَّ خير النَّاس بعد مُحمَّدٍ

مهيمنه التاليه في العرف والنكر

وخيرته في خيبر ورسوله

بنبذ عهود الشرك فوق أبي بكر

وأول مَنْ صلَّى وصنو نبيه

وأول من أردى الغــواة لدى بدر

فذاك عليٌ الخير مَنْ ذا يفوقه

أبو حسن حلف القرابة والصهر

٤٥ وقال بكر بن حمَّاد التَّاهرتي رحمه الله تعالى يعارض ابن مُلجم

الخارجي

قُل لابن مُلجم والأقدارُ غالبةٌ

هدمتَ ويلكَ للإسـلام أركــانا

= المسرع والشر حسيبه في حسابه

وحب أهل البيت في جوابه

إذ كنتُ فيــــه قتلُـــه كما

[illegible] عصى [illegible]

قُلْتَ أفضلُ من يمشي على قدمٍ
وأولُ النّاسِ إسلاماً وإيمانا

وأعلمُ النّاسِ بالقرآنِ ثُمَّ بما
سَنَّ الرسُولُ لنا شرعاً وتبيانا

صهرُ النّبيّ ومولاه وناصرُه
أضحتْ مناقبُه نوراً وبُرهانا

وكانَ منه على رغمِ الحسودِ له
مكانَ هارونَ من موسى بن عمرانا

وكانَ في الحربِ سيفاً صارماً ذكراً
ليثاً إذا لقي الأقرانَ أقرانا

ذكرتُ قاتلَه والدمعُ منحدرٌ
فقلتُ سبحانَ ربِّ النّاسِ سبحانا

إنّي لأحسبُه ما كانَ من بشرٍ
يخشى المعادَ ولكنْ كانَ شيطانا

راجع طبقات ابن سعد (٢٨٨)، والإصابة ٨ ٤)

٤٦ - وزعم محقق أهل السنة السعد التفتازاني في شرح مقاصده توقف، وصرح بأفضلية علي عليه السلام في حاشية الشيخ على شرح السعد للعقائد النسفية (ص ٢٩٤)

«[وإنه إن أريد بالأفضلية كثرة الثواب فللتوقف جهة] لأن كثرة الثواب والكرامة عند الله لا يعلمها إلا الله، وإن أريد بكثرة الفضائل،

[وإن زيد أكثر مما يعده دون المعقول من الفضائل فلا][1] . أي فلا جهة للتوقف فيه لأن عليًا رضي الله تعالى عنه أعلم الصحابة ، وأشجعهم وأزهدهم عن الدنيا ، وأكثرهم سجودًا وجودًا ، وأسبقهم إسلامًا »

٤٧ – وللعلامة المحقق الشيخ محمد معين بن محمد أمين التتوي السندي الحنفي[2] المتوفى سنة إحدى وستين ومائة وألف رسالة سماها «الحجة الجلية في رد من قطع بالأفضلية» ذكر فيها أن الراجح والحق الذي هو معتقده الحكم بأفضلية عليٍّ على الثلاثة رضي الله تعالى عنهم، وأنه لم يحصل من أحاديث أفضلية أبي بكر ومن بعده الجزم بل مظنة فضلهم على عليٍّ فضلاً عن الجزم بقطعيته ، وأن كون هذه الأحاديث نصًا منطوقًا في هذه الأفضلية باطل ، وأن حديث «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى» قطعي في إفادة فضل عليٍّ على أبي بكر والذين بعده ، وأن الحكم بتبديع من لم يفضل الشيخين على عليٍّ أو فضله عليهما جسارة من القول ، وأن الحكم بأفضليته عليهم قول أكثر الأولياء من أهل المعرفة ، وأن هؤلاء الحاكمين بمثل هذه الأحكام هان عليهم جانب أهل بيت النبوة رضي الله تعالى عنهم حتى تموا أمرهم في أكثر الأمور ، ولم يراعوا حق الرعاية فتم بالوا في باب الأفضلية أيضًا في الجزم بحكم الابتداع إلى زيد بن علي زين العابدين لقوله بتفضيل جده علي بن أبي طالب على أبي بكر وعمر وغيرهما عليه كما هو معلوم من مذهبه ومذهب أتباعه ، ثم ذكر فيها

---

(١) ما بين المعقوفين من كلام السعد ، وغيره للمحشي . عثمان أفندي

(٢) ترجمته في نزهة الخواطر لعبد الحي الحسني (٦/ ص ٦٩٥)، وخاتمة تحقيق «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب»

ولو وجد هذا لاعتبر ابن عبد الكريم كمال الهمام من خلفه ولم يعن من الشافعية فضلاً عن أبي يوسف ومحمد سكتوا عن إطلاق ذلك الحكم. راجع ذلك بما في الدراسات عن مذاهب الأئمة المتقدمين (٢، ٣)

وقال السندي في رسالته المذكورة: عندي أن الآل والنسب أفضل بالنسبة للصحابة، والآل أفضل من الصحابة واستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان﴾ الآية. راجع ذلك ذبابات الدراسات (١/ ٧ ١)

٤٨ - ونقل العلامة علي القاري في شرح فقه الأكبر (ص ١٨٨) عن بعض من حشّى على شرح النووي على العقيدة ما نصّه: "لا وجه لمحبّة أحد؟ أي فلا جهة للتوقف، بل يجب أن يجزم بأفضلية عليّ رضي الله عنه، إذ قد تواتر في حقّه ما يدلّ على عموم مناقبه ووفور فضائله والاتصاف بالكمالات واختصاصه بالكرامات، وهذا هو المفهوم من سوق كلامه.

وقد قيل فيه رائحة الرفض، لكنه فرية، فلا مرية إذ كثرة فضائل علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وكمالاته معلومة، وتواتر النقل فيه بمعنى بحيث لا يمكن لأحد إنكاره، ولو كان هذا رفضاً ولو كان لسنّة لم يوجد من أهل الرواية والدراية سنّي أصلاً؛ فإياك والتعصب في الدين" انتهى. ونقل تلميذه مرتضى الزبيدي في شرح إحياء علوم الدين (٢/ ٢٥٨) هذا النص عن ملا علي القاري من آخره.

٤٩ - وجاء في "التحفة العلوية" للأمير الصنعاني:

كل من تصحب من مكرمة

فله السبق تراه لأربه

جُمعت فيه وفيهم فُرَق

فلهذا فوقهم صار عليّ

قال الشارح محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله في صاحب سبل السلام في «الروضة الندية شرح التحفة العلوية» (ص ٣٨٦):

«وقوله (فلهذا فوقهم صار علي) تفريع على صدر البيت يشير إلى مسألة التفضيل المشهورة، وهي مسألة خلافية [illegible] فذهب [illegible] إلى [illegible] لا [illegible] على أن التفضيل على ترتيب الخلافة، وأنه عليه السلام الرتبة الرابعة في الفضل، و [illegible] يقدمونه على عثمان [illegible] ويجعلونه رتبة الثالثة، والذي عليه الآل وبعض من أئمة الاعتزال وجماعة من أئمة الآثار كالحاكم أبي عبد الله بن البيع وغيره أن الوصي[3] عليه السلام

---

(1) [illegible] إلى [illegible] الأمير [illegible] لم يستطع أن يدفع خلاف [illegible] وبعض [illegible] على [illegible] وأصحابه [illegible] (الجمع) و [illegible] كما يفعل بعضهم، ورحم الله تعالى امرءاً عرف وأنصف.

(2) [illegible] أن طائفة كثيرة من [illegible] ولا سيما الكوفيين منهم يفضلون علياً، وأكثر المعتزلة لا سيما البغداديين منهم كذلك.

(3) للعلامة القاضي [illegible] محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى رسالة مطبوعة باسم «[illegible] في إثبات وصاية أمير المؤمنين»، [illegible] الشوكاني رحمه الله تعالى [illegible] أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم [illegible] عليه [illegible] على إنكار عائشة أم المؤمنين زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [illegible] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [illegible]

---

(4) [illegible] الأمير [illegible] وكان الشوكاني [illegible] بين العلامة [illegible] عبد الرحمن بن سليمان الأهدل [illegible] «النفس اليماني والروح الريحاني [illegible] الثلاثة بني الشوكاني» وهو مطبوع.

لفضل الأمة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وهو على الذي أشار إليه الناظم رحمه الله تعالى .

عليه السلام كان وصياً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت من قولها في الصحيحين والنسائي من طريق الأسود بن يزيد [illegible] متى أوصى إليه؟ وقد كنت مسندته إلى صدري [illegible] فلقد انخنث في حجري وما شعرت أنه مات فمتى أوصى إليه [illegible] روايته عنها أنها أنكرت الوصية مطلقاً ولم تقيد بكونها إلى علي عليه السلام فقالت ومتى أوصى وقد مات بين سحري ونحري

(ولنقدم قبل الشروع في الجواب مقدمة يتضح بها المقال)

(فنقول يسمى [illegible] (لا) [illegible] الصحابي [illegible] ثبت أولى من [illegible] من علم حجة على من لم يعلم [illegible] لا [illegible] عل [illegible] ترجيحه [illegible] الأصول [illegible] في الأصول [illegible] المقصر عن [illegible] [illegible] صلى الله عليه [illegible] حالة [illegible] في الإنكار [illegible] مثل [illegible] المجتهدين [illegible] بعموم لا يعارض تلك المروي

وقد [illegible] في [illegible] منه صلى الله عليه وآله وسلم [illegible] علي عليه السلام بن أبي أوفى رضي الله عنه فيما خرج عنه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من طريق [illegible] قال سألت [illegible] بن أبي أوفى هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: لا [illegible] فكيف كتب على الناس الوصية [illegible] قال أوصى بكتاب الله تعالى [illegible] أنه أوصى بكتاب الله تعالى [illegible] لا في [illegible] لأن [illegible] الوصية [illegible] يكون [illegible] حتى [illegible] على الأمر الواحد [illegible] ولا شرعاً ولا عرفاً [illegible] [illegible] عرفاً [illegible] لا [illegible] يصح [illegible] أوصى بكتاب الله تعالى [illegible] بعضهم بأنه أراد أنه لم يوص بالثلث كما [illegible] وهو تأويل حسن لسلامة كلامه من التناقض

إذا عرفت هذه المقدمة (فالجواب) على أصل السؤال ينحصر في بحثين

البحث الأول في إثبات [illegible] الوصية منه صلى الله عليه وآله وسلم

والبحث الثاني في إثبات [illegible] علي [illegible] علي عليه السلام

[illegible] كان [illegible] إلى [illegible]

٢ [illegible]

٥٠ - وقال أبو سليمان الخطابي في «معالم السنن» (ص ١٨):

«وللمتأخرين في هذا مذاهب:

منهم من قال بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة، وبتقديم عليّ من جهة القرابة.

ب - وقال قومٌ: لا يقدم بعضهم على بعض.

جـ - وكان بعض مشايخنا يقول: أبو بكر خير، وعلي أفضل، فإن باب الخيرية غير باب الفضيلة».

قلتُ: الخطابي كان من المحدِّثين، ومن فقهاء الشافعية، توفي سنة (٣٨٨) رحمه الله تعالى، والمقصود إثبات الخلاف والأقوال، وأن النزاع في التفضيل كان بين عليٍّ وأبي بكر، وأن طائفة من أهل العلم كانوا يتحرجون من تقديم أحدهما على الآخر رضي الله تعالى عنهما.

٥١ - وفي كتاب عبد الله بن محمد الناشئ الأكبر «أصول النحل» (ص ٥٦-٥٧) قال:

= تنبيه: اعلم أن جماعة من المتعصبين عدوا قولهم إن عليًا عليه السلام وصي رسول الله من خرافاتهم، وهذا إفراط وتعصب ينافي الإنصاف، وكيف يكون الأمر كذلك وقد قال بذلك جماعة من الصحابة؟ كما ثبت في الصحيحين أن جماعة ذكروا عند عائشة أن عليًا وصي وكما في غيرهما، وأشهر الخلاف بينهم في مسألة وسارت به الركبان، ولعلهم يتأولون قول عائشة [illegible] الطعن، وكيف في صدورهم [illegible] حكموا أنه في اللوح المحفوظ وسدوا آذانهم عن سماع ما عداه وجعلوه كالدين القائم، وهكذا يكون الاعتساف والتنكب عن مسالك الإنصاف. انتهى كلام العلامة الشوكاني رحمه الله تعالى. وانظر عن الوصية كتاب الروضة الندية شرح التحفة العلوية للأمير الصنعاني (١٢٨-٣٨).

وقال بشر بن المعتمر ومن قال بقوله: كان عليٌّ أفضل الناس بعد النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكان أبو بكر يليه في الفضل، إلا أنَّ قريشاً كانت أميل إلى أبي بكر منها إلى عليٍّ، لأنَّ علياً كان قد وتر منها وقتلها في غزوات النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فكره أصحاب محمّد أن يولّوا علياً فتختلف الكلمة، فولوا أبا بكر وكان دونه في الفضل غير أنَّ تخلّفه عنه لم يكن يقعد به عن أن يكون مستحقاً للإمامة.

قالوا: وكان أبو بكر في تلك الحال أصلح للأمة على هذه العلة.

واحتجوا في ذلك أن علياً كان أفضل الناس بعد النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بأن قالوا: إنا وجدنا التفاضل في الدين إنما ينال بالعلم والعمل، فنظرنا في علم أصحاب النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وعملهم على ما جاءت به الأخبار فيهم، فوجدنا علياً أرجحهم علماً، وأفضلهم عملاً، وذلك أنّا نقول: من كان أقدم المسلمين إسلاماً؟ فقال قومٌ: عليٌّ، وقال قومٌ: أبو بكر، وقال قومٌ: زيد، وقال قومٌ: خباب، فقلنا: لا أقل من أن نجعل علياً واحداً من هؤلاء، فلا نقضي له بأنّه أقدمهم إسلاماً، ولا علمه بأنَّ إسلامه متأخر عنهم، وإن كانت الأخبار في أنَّ علياً كان أقدمهم إسلاماً أشهر وأكثر.

ونظرنا من كان أعظم أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جهاداً وأقتلهم للأكفاء وأبذلهم لمهجته في الحروب؟

فيقولون: عليٌّ، والزبير، وعمر، وأبو دجانة، والبراء بن مالك، على أنهم قد أجمعوا أنَّ عليّاً من الأكفاء والأقران ما ليس لأحد منهم،

فقلت: لا أقل من أن تجعله رجلاً من هؤلاء، ولا تبخسه ما له من الفضل عليهم.

وإذا قلنا: من كان أعلم أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟

قال قومٌ: معاذ بن جبل، وعمر، وعبد الله بن مسعود، وعليٌّ، غير أنّهم أجمعوا أنّ عليّاً يُسأل ولا يَسأل، فقلت: لا أقل من أن تجعله كأحدهم في العلم، ولا تُبخسه ما جاء من الأخبار في فضله عليهم.

وإذا قلنا: مَنْ كان أزهدهم في الدُّنيا؟

قال قومٌ: أبو ذرّ، وقال قومٌ: عمر، وقال قومٌ: سلمان، وقال قومٌ: أبو الدرداء، وقال قومٌ: عليٌّ، غير أنّهم أجمعوا أنّ عليّاً ملك الدنيا العرب والعجم وبيوت الأموال، فكان زاهداً في المال قسّمه في النّاس ولا يدّخر شيئاً منه، ثمّ يكنس بيت المال ويرشّه ويقول: يا صفراء ويا بيضاء غرّي غيري! وكان يقول إذا قسم الأموال في النّاس:

هذا جناي وخياره فيه

إذ كلُّ جانٍ يدهُ إلى فيه

فقلت: لا أقل من أن يكون عليٌّ كأحدهم.

قالوا: فقد علمنا أنّ عليّاً قد شارك كلّ ذي فضل من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وبان هو بفضائل لم يشركوه فيها، فعلمنا أنّه أفضل النّاس من بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فوجب علينا أن نفضّله على سائر أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم.

٥٢ - وقال العلامة المؤرخ علي بن الحسين المسعودي[1] في مروج الذهب (٢ / ٤٣٧): «والأشياء التي استحق بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفضل هي: السبق إلى الإيمان، والهجرة، والنصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والقربى منه، والقناعة، وبذل النفس له، والعلم بالكتاب والتنزيل، والجهاد في سبيل الله، والورع والزهد، والقضاء والحكم، والفقه والعلم، وكل ذلك لعلي عليه السلام منه النصيب الأوفر، والحظ الأكبر، إلى ما ينفرد به من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين آخى بين أصحابه: «أنت أخي»، وهو صلى الله عليه وآله وسلم لا ضد له، ولا ند، وقوله صلوات الله عليه: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، ثم دعاؤه عليه السلام وقد قدم إليه أنس الطائر: «اللهم أدخل إلي أحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر» فدخل عليه علي إلى آخر الحديث، فهذا وغيره من فضائله، وما اجتمع فيه من الخصال مما تفرق في غيره».

---
(١) المسعودي مؤرخ معتدل علامة، ومن عادة النواصب اتهام من عنده ميل لآل البيت بالتشيع، ولا يصح نسبة كتاب «الوصية» للمسعودي، وربما اتهم بالتشيع لكلامه المذكور، أو لأنه صنف [illegible] الأخبار وطرائف الآثار [illegible] وجمع فيه [illegible] آل البيت [illegible] الأطهار من أحفاد محمد عليهم السلام، وقد قال أبو بكر بن العربي: المسعودي لا يعول عليه في العواصم ص ٢٤٩، ومشى معه محب الخطيب في تعاليقه وأبو بكر بن العربي، ومحب الخطيب كلامهما في المسعودي غير مقبول، فلهما موقف مشهور، ومعروف في الانتصار لأعداء آل البيت

٥٣ ـ مختصر من تقرير العلامة الصاحب بن عباد في أفضلية عليّ

قال الصاحب بن عبّاد المتوفى سنة ٣٨٥ في كتابه الزيدية (ص ١٠٥ ـ ١٢٩): فصل في أن أمير المؤمنين عليه السلام أفضلُ الصحابة عند الله تعالى وأكثرهم ثواباً:

ثُمَّ يدلّ على ذلك قول الله تعالى: ﴿وفضَّل اللهُ المُجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً﴾ وقد علمنا أنّ المراد به أنّه تعالى فضَّل المجاهدين لأجل الجهاد على كلِّ مطيع ليس بمجاهد، فصارت الآية كأنَّ الله تعالى قال فيها: ثواب الجهاد أعظم من ثواب كلِّ طاعة ليست بجهاد. وإذا كان هذا هكذا، فكلُّ من ثبت أنّ عناءه في باب الجهاد أعظم، وجب أن يكون ثوابه أكثر. وقد علمنا ضرورة من جهة الأخبار المتواترة أن عناء أمير المؤمنين عليه السلام في باب الجهاد كان أعظم من عناء الجماعة التي اختلف في المفاضلة بينه وبينهم، كأبي بكر وعمر وعثمان، وثبت أنّه عليه السلام مقطوع على مغيبه(١)، ولا يجوز وقوع الكبائر المحبطة لثوابه منه، فوجب القطع على أنّه أفضل من هؤلاء.

فإذا ثبت كونه أفضل منهم، وجب أن يكون أفضل من سائر الصحابة، إذ لا أحد قال الله تعالى أنه أفضل منهم وليس بأفضل من جماعتهم. وإذا صح بهذا ثبت ما قلناه، أنه عليه السلام أفضل الصحابة عند الله تعالى على سبيل القطع.

دليل آخر: وهو قوله صلّى الله عليه وآله: «أنت مني بمنزلة

---

(١) أي مقطوع بأنّه يختم له بالإيمان.

هارون من موسى إلا أنه لا نبي من بعدي»، وقد سبق فيما تقدم أن ظاهر
الخبر يوجب أن يحكم بأن كلَّ منزلة كانت لهارون من موسى فهي ثابتة
لأمير المؤمنين عليه السلام، إلا الأمور التي يخصصها الدليل، وإحدى
منازله أنه يخلف أمة رسول الله صلى الله عليه وآله».

وذكر الصاحب ابن عبّاد فيها بعد أدلة أخرى على تفضيل عليّ كرّم الله
وجهه، فلتنظر في كتابه المذكور.

٥٤ – وقال العلامة السيد محمد بن عقيل العلوي الحسيني الحضرمي
الشافعي في كتابه «تقوية الإيمان» (ص ٥٨، ٥٩):

(لأن الاستثناء معيار العموم، فكلُّ منزلة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
هي ثابتة لعلي إلا ما خص بدليل، والظاهر العموم يفيد القضية هي
وقال بعض أهل العلم:

وكفى دلالة حديث المنزلة
لما لهارون جميعاً أثبتوه
إلا النبوة التي استثناها
عنه النبيُّ فهو منتهاها
وآية العموم الاستثناء
وليس في مقاله خفاء

وقال شيخنا العلامة سيدي عبد الله بن الصدِّيق رحمه الله تعالى في «التحقيق على البرهان الجلي» (ص ٥٤): «حديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» يقتضي أن عليّاً من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بمنزلة هارون من موسى في الأخوة، والخلافة عنه، قال تعالى: ﴿وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتَّبع سبيل المفسدين﴾ وفي الإطلاق والعموم، وفي كل ما شركه فيه موسى وهارون في خصائص الأخوة، وهذا مستفاد من قوله: «إلا أنه لا نبي بعدي»، والاستثناء معيار العموم، كما تقرر في علم الأصول. ومن هنا كان علي أعلم الأمة بعد نبيها صلّى الله عليه وآله وسلّم، كما كان هارون أعلم بني إسرائيل بعد موسى عليهما السلام».

والقول بتفضيل أخي النبي عليّ عليه السلام على جميع الصحابة كثيرون منهم (١) أهل البيت الطاهر كافة ، وبنو هاشم قاطبة ، وبنو المطلب جميعاً ، وعدد جم من نجبة خيار الصحابة وأفاضلهم (١) ، كالمقداد ، وزيد بن أرقم ، وسلمان ، وأبي ذرّ ، وخبّاب ، وجابر ، وأبي سعيد الخُدري ، وعمّار ، وأُبي بن كعب ، وحذيفة ، وبريدة ، وأبي أيوب ، وسهل بن حنيف ، وعثمان بن حنيف ، وأبي الهيثم بن التيهان ، وخزيمة ابن ثابت ، وقيس بن سعد ، وأبي الطفيل ، وغيرهم ، نقل هذا العلماء في كتبهم معرفاً كابن عبد البر ، وابن الأثير ، وغيرهما

وقد نقل كثيراً من هذا الحبيب علوي بن أحمد الحداد في رسالته المسمى الخطاب على ابن عبد البر والحضرمي ، وأورد الحبيب علوي في كتابه المذكور ما لفظه : ولم يرد عن السلف زين العابدين علي بن الحسين ، وابنه محمد الباقر ، والإمام جعفر الصادق إلا أنهم يتولون ويثنون على الشيخين ، ولم يرد عنهم التفضيل للشيخين على عليّ انتهى (٢)

---

(١) تأمل وتدبر قول السيد محمد بن عقيل
(أ) أهل البيت الطاهر كافة
(ب) وبنو هاشم قاطبة
(ج) وبنو المطلب جميعاً
(د) وعدد جم من نجبة خيار الصحابة وأفاضلهم
وتأمل النصوص التي وردتُها في هذا الفصل تظهر لك الحقيقة ، ولا تغتر بما عداها فإنها مرجوحة ، والإطلاقات مرفوضة ، والتشنيعات الجاهلة
(٢) انظر أحمد القول [illegible] الخطاب في بيان [illegible] لأصحاب التي على الصواب (مخطوط)

تفضيل الإمام عليّ عليه السّلام هو معنى كلام الحبيب عبد الله بن علوي الحداد في جواب له لمن سأله عن القطب كما في مكاتباته قال: أول الأقطاب عليّ، وقيل أبو بكر، ثمّ خلفه علي بن أبي طالب، ثمّ الحسن إلى بعده الحسين، ثمّ زين العابدين، إلى أن قال: القطب عبارة عن أفضل رجل من أهل الإيمان في كلّ زمان. انتهى

فهذا جزم بتقديم عليّ، ثمّ أولاده مرتباً بهم، وحكى قول الغير في تقديم أبي بكر ومن بعده بصيغة التمريض فافهم، وتفضيل علي هو معنى ما رويناه عن الشّافعي في الصنائع الكبية

والقول بذلك هو قول عمر بن عبد العزيز وجمع كثير من أفاضل علماء التّابعين وساداتهم، وهكذا في كلّ طبقة، ولهؤلاء فيما ذهبوا إليه أدلة صحيحة وصريحة لا تحصى كثرة». انتهى كلام السيد محمد بن عقيل آل باعلوي رحمه الله تعالى

٥٥ - تقرير شيخنا العلامة المحدّث المغربي الشريف سيدي عبد العزيز ابن الصّدّيق الغماري الإدريسي الحسني في أفضلية الإمام عليّ عليه السّلام

قال شيخنا المذكور - نوّر الله مرقده - في مقدمة جزئه «الإفادة بطرق حديث النظر إلى عليّ عبادة»:

«هذا الإمام الجليل الذي جمع من العلوم والمعارف الربّانية ما لم يجتمع لغيره، وحاز من الشّرف والمجد وعلوّ المكان ما لم يظفر سواه

جعله، سمّاه رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم «سيّد العرب»، وفي بعض الروايات: «سيّد المؤمنين».

وكان صهر سيّد الأنبياء والمرسلين صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، وزوج سيّدة نساء العالمين عليها الصلاة والسلام، وأبا سبطيّ شباب أهل الجنّة صلّى الله عليهم وسلّم.

فلم يجتمع لأحدٍ غير عليّ بن أبي طالب عليه السلام هذا الشرف وهذه السيادة.

فأبو بكر الصدّيق رضي الله عنه كان صهر سيّد الأنبياء والمرسلين، لكن لم يكن زوجاً لسيّدة نساء العالمين، ولا أبا لسيّدي شباب أهل الجنّة، ولا قال له رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: أنت «سيّد العرب»، أو «سيّد المؤمنين»، وكذلك عمر، وكذلك عثمان رضي الله عنهم.

---

(1) قال العبد الضعيف: هذا الحديث له طرق لا تخلو من ضعف، لكن أخرج الحاكم في المستدرك (3/ 124)، وابن المغازلي في مناقب علي (ص 212) من حديث أبي حفص عمر بن الحسن الراسبي، ثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عائشة رضي الله عنها: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «أنا سيّد ولد آدم، وعليّ سيّد العرب».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وفي إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنّه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين». أمّا الذهبي سامحه الله تعالى فقال في مختصر المستدرك: «أظنّ أنّه (يعني الراسبي) هو الذي وضع هذا».

قلتُ: دعك من الظنّ، والصواب والله تعالى أعلم أنّ نفس الذهبي لم تتحمّل معنى الحديث فتسرّع في الحكم عليه بالوضع، فبحث له عن علّة فلم يجد إلا=

وإذا عُدمت هذه الأوصاف في خير الأصحاب، وفُقدت هذه الخصال من الخلفاء الثلاثة، فوجودها في غيرهم من المستحيل.

بل، هو سيدهم جميعاً بمقتضى قوله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: «إنّه سيد العرب»، وهو مولاهم جميعاً بمقتضى قوله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه».

ب - وهو مذهب سلمان، وأبي ذرّ، والمقداد، وخبّاب، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم، وأبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنهم[1].

فمن ادّعى - كذباً وزوراً - ضلالة من فضّل علياً عليه السلام على جميع الصحابة رضي الله عنهم، بعد أن علم مذهب هذا العدد من عظمائهم، فهو الضال حقاً، ولو لم يكن في هذا قول الصحابي، فرمي صاحبه بالضلالة غلوٌّ فاحشٌ يدلّ على الجهل والتعصب الممقوت.

فما دام الرجل يقول في الشيخين رضي الله عنهما خيراً، ويثني على

=الرضبي، وعمر بن حفص الراسبي لم أجد من ترجمه غير الذهبي، وعمدة الذهبي في تجريحه متن الحديث «علي سيد العرب»، وهذا لا نكارة فيه كما سيأتي، والقول فيه قول الحاكم: «أرجو أنّه صدوق».

وعليٌّ كان من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بمنزلة هارون من موسى، فكلّ ما كان لهارون من موسى سوى النبوة ثابت لعليّ، وكان هارون سيداً على قومه بعد موسى عليهما السلام، وكذلك عليّ بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كذلك، فمتن الحديث لا نكارة فيه، وليس بموضوع كما ادعى الذهبي، وإسناد الحديث قوي.

ويمكن إفراد جزء يتعقب على تعليقات الذهبي رحمه الله تعالى في أحاديث فضائل آل البيت عليهم السلام من المستدرك، فسيجد المتعقب العجب العجاب.

(١) قال الشيخ [illegible] في «البحث» (ص ١٤): أين كل من قاتل مع عليّ وانطوى تحت لوائه كان على هذه العقيدة؟

جميع الصحابة ، فغايته إلى ترجيح أحدهم عليهم في الفضل ، ما ثبت لديه من الدلائل في ذلك ، لا يضره في دينه ، ولا يخدش في عقيدته ، خصوصاً وأن المسألة موضع خلاف في القديم والحديث.

والقائل بتفضيل عليّ عليه السلام على الصحابة جميعاً لم يأت بقول لم يُسبق إليه ، أو بمذهب مبتدعة ، وإنما نظر في أقوال العلماء ، فرجّح منها ما هداه إليه الدليل الذي ثبت لديه ، وهو في هذا مجتهد كغيره من المجتهدين ، إن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد.

جـ - وهذا الموضع ليس من المواضع القطعيّة التي ليس فيها خلافٌ مع وجود نص حتى لا يجوز الاجتهاد فيه والنظر ، وإلا لما اختلف المسلمون في ذلك منذ العصر الأول ، بل هو كغيره من المسائل النظرية التي يظهر الحق فيها بالنظر إلى الدليل واتّباعه.

د - وقد روى عبد الرزاق عن معمر قال : لو أن رجلاً قال عمر أفضل من أبي بكر ما عنّفته ، وكذلك لو قال : عليّ أفضل عندي من أبي بكر وعمر ، لم أعنفه إذا ذكر فضل الشيخين وأحبهما وأثنى عليهما بما هما أهله ، قال عبد الرزاق : فذكرتُ ذلك لوكيع فأعجبه واشتهاه (١).

ولو فرضنا أنّ الجمهور على تفضيل الثلاثة على عليّ عليه السلام ، على سائر الصحابة - فلم يكلّفنا الله باتّباع الجمهور (٢) ، وإنما كلّفنا باتّباع الدليل والبرهان.

---

(١) تقدم الكلام على هذا الأثر وتصحيحه.

(٢) قال سيدي عبد العزيز : إن سبب تحريم الإنكار على من نازع الحق والعمل به مع وضوحه وظهوره ظهور الشمس في وضح النهار وهو مشاكلة على أمر تلقّاه

هـ – من أدلة أفضلية عليّ كرّم الله وجهه :

إن العلماء قد اختلفوا كما تقدّمت الإشارة إليه في العقائد من أنّ الجمهور على أنّ عليّاً عليه السلام هو خير الأمة في عصره ، دون أبيه بكر

واستدل على ذلك بأنّ الأفضلية تثبت بكثرة الخصال المميزة للشخص عن غيره ، وكلّما زادت هذه الخصال ؛ زاد فضل صاحبها على غيره

فلو قلت مثلاً في محاورة من المحاورات : إنّ زيداً عالم ، وشريف نسب ، وكريم ، وشجاع ، وذكرت خصالاً كثيرة تجمّعت فيه ، وقلت إنّ عمراً عالم ، أو شريف لا غير

فلا شك أنّ أمر ذلك سيجعل المتحاورين يفضلون زيداً على عمرو ؛ لكثرة الخصال الممتازة التي اجتمعت فيه ، ولم تجتمع في عمرو

وقد تتبعت فضائل الصحابة رضي الله عنهم ، فلم أجد لأحدهم ما ورد في عليّ عليه السلام من الأحاديث الصحيحة الشاهدة بفضله على الصحابة جميعاً

مما ورد في علمه ، وورعه ، وشجاعته ، وحبّه لله ورسوله ، وحبّ الله ورسوله له ، وكونه من رسول الله بمنزلة هارون من موسى ، وكونه سيّد العرب وسيّد المؤمنين ، ومولى من كان رسول الله مولاه ، وإلى غير هذا مما يصعب حصره من الأحاديث التي لم يرد عُشْرها في غيره من الصحابة مطلقاً ؛

= على ثلاثة وعشرين . ورجح عليه السلام التي ربي فيها ، والوسط الذي شبّ فيه ، وذلك لأنّ تعليم جده على الحكمة ، والنظر في الأدلة الشرعية والتمرين الذي يجعل الطبيب يشرح للمصلين بها ... ولا التعصب لقول أو رأي يعتقده ، وبسط هذا ماذلك له موضع آخر

وقد أشار إلى معنى هذا ابن حنبل في مسنده وإن كان لم يصرح به

مهما علت منزلته وارتفع قدره (1).

ومن جعل الانتقاص علامة - غير ما ذكرنا - فليأت بدليله إن كان صادقاً، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً.

ثم يجب أن نعلم أنه ما وردت في صحابي فضيلة إلا وورد في علي عليه السلام مثلها، بخلاف علي فقد وردت فيه فضائل لم تثبت لغيره مطلقاً، فهو جامع مانع، جامع لمحاسن غيره، ومانع لمحاسنه أن تذهب إلى سواه (2).

ولذلك قال بعض شيعة علي من الصحابة (3) رضي الله عنهم:

ما كنت أحسب أن الأمر منصرف

عن هاشم ثم منهم عن أبي حسن

---

(1) وقال الإمام الحافظ شيخ القراء شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري في «أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب» ص 49: وهو نص لطيف مفيد جداً [illegible] من كلام ما حاصله [illegible] الأقرب إليه يقول: إنه جمع جميع الصفات من أنواع العلوم وجميع المحاسن، وكرم الشمائل من القرآن والحديث والفقه والفصاحة والتصوف والشجاعة والنوافل والكرم والزهد والورع وحسن الخلق والفقر والتقوى ورجاحة الرأي، فلذلك أجمعت الأمة [illegible] على محبته، والقطب [illegible] على سلوك طريقته، فكان حبه علامة السعادة والإيمان وبغضه محض الشقاء والنفاق والخذلان، كما علم في الأحاديث الصحيحة، وظهر بالأدلة الصريحة.

(2) ولذا قال السيد [illegible] الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى في [illegible]:

جمعت فيه [illegible] وفيهم فرقت

[illegible] فوقهم [illegible]

[illegible] ذكر منهم

والذي [illegible]

(3) هو عتبة بن أبي لهب الهاشمي رضي الله تعالى عنه.

أليس أول من صلى لقبلته

وأعلم الناس بالأحكام والسنن

من فيهم من صنوف الفضل يجمعها

وليس في القوم ما فيه من الحسن

وإذا قيل إن أبا بكر رضي الله عنه اختص بالصديقية فقد قيل: وعلي أيضاً صديق، وزوج الصديقة، ووالد الصديقين، فمن نفى الصديقية عن هؤلاء فهو جاهل. فالصديقية هي درجة خواص أصحاب الرسل.

ومن يشك في أن علياً عليه السلام من خواص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟! بل هو من خواص خواصهم.

فالصديقية ثابتة له بمقتضى هذا التعريف، ولو لم يرد ما يشهد له، وإلا فقد علمت أن مقام علي بن أبي طالب عليه السلام أعلى وأعظم من مقام الصديقية كثيراً.

والصديقية الكبرى هي مقام فاطمة وعلي والحسن والحسين عليهم السلام، وهو الذي سماه الشيخ الأكبر مقام القربة، وأخبر أنه يلي مقام النبوة.

ولا يخفى عليك أن في كل مقام من مقامات الصوفية مقامات متفاوتة ومراتب ودرجات، فالصديقية مثلاً فيها مقامات ومراتب، كما بيّن ذلك علي عليه السلام بقوله: أنا الصديق الأكبر

فمقام أبي بكر رضي الله عنه فهو غير مقام الصلاة بالمؤمنين الذين وصفهم الله بالصدّيقية في قوله ﴿ والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصدّيقون ﴾

وغير مقام الصدّيق الذي يكتب صدّيقاً بسبب تحرّيه الصدق في كلامه كما ورد في الحديث

وكلّ هذا معلوم لا يحتاج إلى بيان

بل ورد فيهم عليهم السلام ما هو أعظم من الصدّيقية، لأنّ الصدّيقية كما قال سيدي عبد الوهاب الشعراني رضي الله عنه في «كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان» نقلاً عن مولانا الشيخ الأكبر رضي الله عنه - أقلّ من مقام القربة، وجعل مقام القربة بين النبوة والصدّيقية

وعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم الصلاة والسلام ورد في أحاديث كثيرة ما يثبت لهم مقام القربة، بل جعل الرسول صلوات الله عليه وآله حبّهم كحبّ الله، وبغضهم كبغض الله، وجعل المتمسّك بحبهم متمسكاً بحبل الله الذي لا ينفصم، وجعل من علامة النفاق بغض عليّ عليه السلام

فمن كان حبه علامة على حب الله، وبغضه علامة على الكفر والنفاق، فلا بدّ أن نسلم أنه من أهل القربة التي جعلها الصوفية رضي الله عنهم أرقى وأعلى من أهل الصدّيقية

وتقديم الثلاثة على عليّ عليه السلام في الخلافة الظاهرة وكون الإجماع على هذا الترتيب حقّ لا شك فيه، لكن لا يدل على تفضيلهم

عليه، لا من قريب ولا من بعيد، لأنّ الأسبقية في الترتيب لا تفيد الأفضليّة مطلقاً.

وقد جعل الله تعالى آدم عليه السّلام أوّل الأنبياء، وأتى في آخرهم بنبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو أفضل الجميع بإجماع أهل التوحيد.

فمن ذهب إلى تفضيل الثلاثة على عليّ عليه السّلام بسبب تقدّمهم عليه في ترتيب الخلافة فليقل إنّ بعض الأنبياء الذين تقدّموا على نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم أفضل منه لأنّه جاء بعدهم في الترتيب.

وجعل الله صلاة العصر آخر صلوات النهار، وقد ورد في فضلها ما لم يرد مثله في غيرها من الصلوات، كحديث: «من فاتته صلاة العصر فكأنّما وُتِر أهله وماله». وهو في الصحيح.

وحديث: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله». وهو في الصحيح أيضاً. ولم يرد في الظهر وهي قبلها مثل هذا الفضل وهذه المزيّة.

فالأسبقية في الترتيب لا تدلّ على الأفضليّة، فمن أين دلّ على ذلك، وأين الدليل عليه؟!

والخلاصة: أنّ ترتيب الخلفاء على هذا السياق لا يدلّ على تفضيل السابق منهم على اللاحق، وبالله تعالى التوفيق، ومنه المعونة والتأييد.

انتهى باختصار كلام شيخنا السيّد عبد العزيز بن الصدّيق رحمه الله تعالى ورضي عنه.

٥٦ ـ وجماعة من أعيان السادة بني علوي الأشراف الحسينيين

يفضلون علياً على الصحابة جميعاً، ومنهم من يُصرِّح، والأكثرون يسكتون(1).

وممن صرَّح بأفضلية عليٍّ عليه السلام أو مال في كلماته ودروسه إلى هذا المذهب الإمام السيد علي بن حسن العطاس، والإمام السيد ... العيديدي العيدروس، والمحرر الناقد العلامة المفتي السيد أبو بكر بن عبدالرحمن بن شهاب، وهو القائل في ... (ص٨...): «لا ينكر وقوع الخلاف في ذلك (يعني الأفضلية) إلا جاهل صرف».

والعلامة المجتهد السيد محمد بن عقيل بن يحيى وكتاباته أشهر من أن تذكر، ومعه جمع كبير من آل بن يحيى، ومن أخصه وزوج ابنته السيد عيدروس بن عمر بن عقيل، والفقيه العلامة السيد إبراهيم بن عمر بن عقيل بن يحيى، والفقيه الشهير الحضرمي المجتهد السيد عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف، والعلامة المؤرخ السيد علوي بن طاهر الحداد، صاحب «القول الفصل فيما لبني هاشم من الفضل»، وأخوه العلامة السيد عبد الله بن طاهر الحداد، والعلامة السيد صالح بن علي بن صالح الحامد صاحب «تاريخ حضرموت»، ومحدِّث حضرموت العلامة السيد علي بن محمد بن يحيى الأزهري المصنِّف، والسيد محمد بن عبد الرحمن بن شهاب الدين، والنسابة المحقق السيد ضياء بن شهاب الدين صاحب الحواشي على «شمس الظهيرة»، والفقيه العلامة المعمر محمد بن أحمد

(1) وقد سمعت كثيراً من أهل السنة لا سيما من سادة حضرموت تفضيل علي عليه السلام أو محبته، بل جمع عظيم من هؤلاء يكنون بقلوبهم ومُهجهم لأهل الكساء، وقد أخبرني جمعٌ من أهل العلم بالحجاز واليمن والشام ومصر والمغرب والعراق والهند الكثير أن هذا مذهبهم ولكنهم يسكتون.

الشاطري، والمؤرخ السيد سقاف بن علي شيخ الكاف المصنف في تاريخ حضرموت(١)، وغيرهم ممن عرفناه من المعاصرين كالسيد حسن بن علي السقاف صاحب المصنفات المشهورة.

و- أخيرًا فإن هذا مذهب جدهم الإمام المهاجر أحمد بن عيسى بن محمد بن علي العُريضي بن جعفر الصادق عليهم السلام المتوفى سنة (٣٤٥هـ)، ومذهب أبنائه وأحفاده الأوائل، ومن كان معه في هجرته من البصرة إلى اليمن، وهم أحد سادة بني الأهدل، والسادة بني القديمي، فهؤلاء كانوا على مذهب آبائهم عليهم السلام، وفيهم الإمامة والهداية والأشراف، وتقديم أهل البيت على غيرهم كما اتفق بينهم كما في العصر السابق.

٥٧ - ومن هؤلاء من العلماء المحققين المحدث السيد أحمد بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالى في التفضيل.

قال في البحر العميق في مرويات ابن الصِّدِّيق (١/ ٥٤): «فإن أفضل هذه الأمة على الإطلاق بعد نبيها صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة وولداها الحسن والحسين، وأبوهما علي رضي الله عنهم أجمعين؛ لأنه إن كانت الأفضلية بالنسب فهم أشرف الخلق نسبًا، وإن كانت بالصحبة فهم أعرق الصحابة فيها، وإن كانت بالعلم فهم معدنه، ومن صدورهم تفجر منابعه، وأعلم الصحابة على الإطلاق علي عليه السلام، وإن كانت بالثواب في الآخرة فما كان أحد أثوب إلا بمحبتهم واتباع جدهم صلى الله عليه وآله وسلم، ومحال أن يكون أحد من هذه الأمة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في درجته في الجنة، وفاطمة بضعته، وأحب الخلق إليه،

(١) راجع تاريخ حضرموت للسيد العلامة صالح الحامد (١/ ٣٢٣).

والحسن والحسين ريحانتاه من الدنيا، ودون ذلك العلم كما أنّ كلاً منهما عند الأنبياء والمرسلين، بل وبعضه سنّة، ثمّ روحانيته صلّى الله عليه وآله وسلّم، ثمّ بعدهم يأتي المفضّل المذكور». ثم قال رحمه الله تعالى:

«على أن هذه مسألة لا يوجد دليل يوجب على الناس اعتقاده».

٥٨- وقال شيخنا المحقق العلامة السيد عبد الله بن الصدّيق الغماري قدّس سرّه في كتابه «الغرائب والوحدان» (ص ٩١): «إلا أنه لا نبي بعدي»، هذا الاستثناء يفيد أن منزلة علي من النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم مثل منزلة هارون في الفضل والعلم والخلافة وفي كل شيء إلا النبوة، ويؤخذ منه أن عليّاً أعلم الصحابة وأفضلهم، وأنّ الخلافة بعده، تولاها هارون في حياة موسى فقط، وكذلك علي عليه السلام تولى الخلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته فقط، وبذلك تمّ التشبيه».

٥٩- وما ذكرتُه فيه غنية لتحقيق المراد عند أهل الإنصاف، وأختم بقول العلامة المحقق المؤرخ الشيخ محمد أبي زهرة المصري رحمه الله تعالى، إذ يقول في كتابه «الإمام زيد عليه السلام» (ص ١٠٧): «ظهرت الفرق السياسية في العصر الأموي، وإن كانت جذورها تمتد إلى أعمق من ذلك بكثير، ذلك أنّه لما بويع بالخلافة لأبي بكر صدّيق الإسلام، إذ كان من الصحابة من يرى تفضيل عليّ، وكان من هؤلاء الزبير بن العوام، والمقداد بن الأسود، وعمّار بن ياسر»، والمقصود من النصّ قوله: «كان من الصحابة من يرى تفضيل عليّ».

فائدة

قال شيخنا سيدي عبد العزيز بن الصدّيق نوّر الله ضريحه في رسالته «[illegible]»: روى البزار في مسنده والطبراني، والعسكري، ورواته ثقات، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على أصحابه أجمع ما كانوا فقال: «إنّي رأيت منازلكم في الجنّة» وفيه قال صلّى الله عليه وآله وسلّم: ثمّ أخذ بيد عليّ رضي الله تعالى عنه فقال: «يا عليّ أما ترضى أن يكون منزلك في الجنّة مقابل منزلي؟»

قال شيخنا: هذا نصٌّ يقتضي ظهور التوسعة، ووصف الكمال فيهم، ويخرج من بينهم آل تخصيص النبي صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم عليّاً رضي الله تعالى عنه دون أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم بكون منزله مقابل منزله في الجنّة. ثمّ قال شيخنا: والحديث الذي ذكرناه إن لم يكن صحيحاً فهو على الأقل حسن.

هذا، وكان شيخنا العارف بالله المحدّث سيدي عبد العزيز الصدّيق قدس الله سرّه كأسرته معظماً محباً للعترة الطاهرة، ورأيت منه محبة الصادقة فيهم، وكان يتأثر عند ذكرهم، وتفيض عيناه بالبكاء، ويضطرب حبّاً ووجلاً، وقد جمع هو كأسرته بين الشرف من أبويه، مع العلم، والعمل، والتصوف، والتمسك بالعترة الطاهرة فسلام الله عليهم أجمعين، وأعلى درجاتهم، ورضي الله عنهم وعن بهم.

* * *

الفصل السابع

تفضيل عليٍّ عليه السلام

هو مذهب آل البيت عليهم السلام

الفصل السابع

تفضيل علي عليه السلام هو مذهب آل البيت عليهم السلام

١ – والتفضيل لعلي عليه السلام على سائر الصحابة رضي الله عنهم هو مذهب الأئمة المطهرين العترة الأخيار قرناء الكتاب عليهم السلام الذين جعل الله عز وجل في اتباعهم العصمة من الزلل، ولا يعرف فيهم مذهب غيره، وقد تقدمت في الفصل السابق خطبة الإمام الحسن بن علي عليهما السلام في تفضيل علي، وهو الذي صرح به الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام المتوفى سنة ١٢٢ في رسائله، وهو المنقول عنه وعن أصحابه في مصنفاتهم، وفي سائر كتب الملل والنحل، وهو من إجماعات آل البيت عليهم السلام.

٢ – ومنه في كتاب الأحكام في الحلال والحرام للإمام المجدد الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن السبط عليهم السلام المتوفى سنة ٢٩٨ عن أبيه، عن جده الإمام المعصوم والمقدم المجتهد القاسم بن إبراهيم الرسي المتوفى سنة ٢٤٦ (ج١ ص٣٨، ٣٩) لا كتاب يقول المعتمدة عن أن رسول الله عليه وعلى آله السلام، لولا أن أحداً لا يختلفون فيه، لسبقه إلى الإيمان بالله، ولما كان عنده من العلم بأحكام الله، ولأنه أعلمهم بالله وأخشاهم له كما قال سبحانه ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور﴾ فأخشاهم أعلمهم، وأعلمهم أفضلهم، وقد قال تعالى ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون﴾، وقال تبارك وتعالى

﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (١٠) أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ (١١) فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ ، فأسبق المؤمنين إلى ربّه أولاهم جميعاً به ، وأقربهم إليه ، وأكرمهم عليه[1].

٣ - وقال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة الحسني المتوفى سنة ٦١٤ في رسالته (٢/ ٣٥٣) : « الذي تقرر عندنا أنّ عليّاً عليه السّلام أفضل الأمة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، ودليل أفضليتهم بعد عليّ عليه السّلام ما ظهر فيهم من الأدلة عن الله سبحانه وتعالى ، وعن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ».

وقال الإمام المجتهد يحيى بن حمزة الحسني المتوفى سنة ٧٤٧ رحمه الله تعالى في « الرسالة الوازعة للمعتدين عن سبّ صحابة سيد المرسلين » (ص ٣٧ ، ٣٨) : « اعلم أن الذي نعتقده ونراه ، ونحب أن نلقى الله عزّ وجلّ عليه هو ما عليه السلف الصالح من آبائنا من أكابر أهل البيت المقتصدين منهم والسابقين أنّ أمير المؤمنين أفضل الخلق بعد رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، لما خصّه الله به من الفضائل الظاهرة التي لم يحرزها أحد بعده ولا كانت لأحد قبله ».

٤ - ونقل هذا الإجماع القاضي المتكلّم عبد الجبّار الشافعي فقال في شرح الأصول الخمسة (ص ٧٦٧) : « فأما عندنا فأفضل الصحابة أمير

---

[1] انظر إلى كلمات أهل البيت ، وإلى غيرهم من بحار أنوارهم ، وقبس من استدلالاتهم ، والدرّ من معدنه المصطفوي لا يستغرب.

(فالإمام بعده علي ثم الحسن ثم الحسين عليهم السلام)، ثم قال: (وهي يدل على ذلك إجماع أهل البيت عليهم السلام)(1).

والحاصل أن تقديم عليٍّ عليه السَّلام وتفضيله من إجماعات أهل البيت عليهم السلام، وهم أولى المذاهب بالاتباع لأنهم أحد الثقلين، وقد قال النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «إنِّي تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض». أخرجه الترمذي (3788)، والحاكم (3/118)، وهو حديث متواتر.

* * *

---

(1) انظر إلى المسند لأنه يجمع أئمة البيت عليهم السلام وبعدهم، وقال ابن [illegible] أنه [illegible] وقال المسلمين هم أهل [illegible] وبعده [illegible] في الإجماعات على تأخير أهل الكساء مع [illegible] الصحابة [illegible] والله المستعان.

الفصل الثامن

النظر في دعوى الإجماع

الفصل السابع

النظر في دعاوى الإجماع

فإن قيل: قد وقع الإجماع على أن فضلهم كترتيبهم في الخلافة، فيجب الإذعان لهذا الإجماع؟

فالجواب: كلا، لم تجمع الأمة على أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، والخلاف بين الأمة مشهور، لا ينكره إلا مكابر أو معاند أو جاهل أو مقلد للأوهام، والمقلد لا قول له، والمتقدم لا يمكن به ادعاء الإجماع مع وجود مخالفين، فإذا علمت ما سبق فهذه كلمات موضحات:

أولاً: إن القائلين بالإجماع أو ما في معناه قصدوا الإجماع المذهبي وهو ليس بحجة شرعية عند أحد، وإليك في ذلك عبارات:

أ- منها قول أبي منصور البغدادي في أصول الدين (ص ٣٠٢): «أجمع أهل السنة والجماعة على أن أفضل الصحابة أبو بكر، فعمر، فعثمان، فعلي».

ب- ومنها قول السعد التفتازاني في المقاصد (٥/ ٢٩٠ مع الشرح): «الأفضلية عندنا بترتيب الخلافة، مع تردد فيما بين عثمان وعلي».

جـ- ومنها قول الحافظ العراقي في الألفية (٣/ ٨٣): «والأفضل الصديق ثم عمر».

قال السخاوي في فتح المغيث (٣/ ١١٥): «والأفضل منهم مطلقاً بإجماع أهل السنة».

د ـ وقال القونوي في شرح الطحاوية: «أجمع أهل السنّة والجماعة على أنّ أفضل الأمّة ...».

و ـ ومنها قول السفاريني الحنبلي في «لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية» (ج ٢/ ٣٥٥): «وترتيبهم في الأفضلية على ترتيبهم في الخلافة، وهذا قول عامة أهل السنّة».

فأنت ترى أنّ الإجماع المدّعى ليس هو الإجماع الشرعي الذي يُضلَّل به المخالف، بل هو إجماع بمعنى اتفاق جماعة معيّنين، فهو اتفاق مذهبي، وليس إجماعاً شرعياً، وإن صحّ هذا الاتفاق فإنّ طائفة من أهل السنّة تنكر مضمونه ويخالفونه كما تقدّم في الفصول السابقة.

ثانياً: إنّ طائفة من أهل العلم صرّحوا بالإجماع بعد إثبات الاختلاف، ثمّ نسبوا هذا الإجماع لأهل السنّة والجماعة، فعلم أنّه إجماع خاص.

من هؤلاء:

أ ـ الإمام أبو الحسن الأشعري، فقد أثبت في كتابه «مقالات الإسلاميين» (ص ١٤٧) الاختلاف بين أئمّة المسلمين في تعيين أفضل الصحابة، ثمّ قال في رسالته إلى أهل الثغر (ص ٢٩٩): «وأجمعوا على أنّ خير العشرة الأئمّة الأربعة: أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ علي رضوان الله عليهم».

فمعلوم أنّ هذا الإجماع خاص بأهل السنّة، لأنّه إجماع بعد إثبات الاختلاف، فهو اتفاق جماعة أو أهل مذهب.

ب - وقال العلامة المازري في المعلم بفوائد صحيح مسلم (٣/ ١٣٧):

« وأمّا تفضيلُ الصحابة بعضهم على بعض، فقد ذهبت طائفةٌ إلى الإمساك عن هذا، وأنّه لا يفضَّل بعضُهم على بعض، وقالت: هم كالأصابع في الكفّ، فلا ينبغي أن يُتعرَّض للمفاضلة بينهم. وقال من سوى هؤلاء بالتفضيل، ثم اختلفوا فيه اختلافاً كثيراً، فالخطّابية تفضّل عمر بن الخطّاب، والراوندية تفضّل العبّاس، وأهل السنّة تفضّل أبا بكر، والشيعة تفضّل عليّاً رضي الله عنهم ».

والمازري رحمه الله تعالى كان شيخ المالكية في عصره، وكان متكلماً أصولياً فقيهاً، وقد ذكر بعض الاختلاف في التفضيل ولم يستوعبه.

ج - وقال أبو منصور البغدادي في أصول الدين (ص ٣٠٤): « أصحابنا مجمعون على أنّ أفضلهم الخلفاء الأربعة (١)، ثمّ الستة الباقون بعدهم إلى تمام العشرة، وهم: طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقّاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجرّاح، ثمّ البدريون، ثمّ أصحاب أحد، ثمّ أهل بيعة الرضوان بالحديبية.

واختلف أصحابنا في تفضيل عليّ وعثمان، فقدّم الأشعري عثمان، وبناه على أصله (٢) في منع إمامة المفضول، وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة والحسين بن الفضل البجلي بتفضيل عليّ رضي الله عنه، وقال القلانسي: لا أدري أيهما أفضل، وأجاز إمامة المفضول ».

---

(١) أين فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام؟ ولماذا لم يذكر الخليفة الخامس عند أهل السنة الحسن بن عليّ عليهما السلام؟ يكاد ينفطر هنا الإنصاف والبيان؟

(٢) وهذا الأصل مخالف لعمل الصحابة، وتقدّم الكلام عنه في الفصل الثالث.

فقوله: «أصحاب الحديث» في الإجماع ينصرف إلى جماعة مخصوصين هم أصحابه فقط، فتدبّر.

د - وقال الحافظ في الفتح بعد ذكر الخلاف بين عليّ وعثمان رضي الله عنهما في الأفضلية (٧/ ٣٤): «الإجماع انعقد بأخرة بين أهل السنّة أنّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة»(١).

فعُلم مما تقدّم أنّ مسألة التفضيل لا إجماع فيها، فمسألة الخلافة ظنّيّة، ومن ادّعى الإجماع فقد خصّه بأهل السنّة فقط.

وزيادة على ما تقدّم أقول: إن الإجماع المُدّعى هو اتفاق أهل المذهب أو بعضهم للآتي:

١ - أنّ السلف - طبقة بعد طبقة - أعني الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم وأتباعهم قد اختلفوا على مذاهب شتى في تعيين الأفضل كما تقدّم بسطه.

٢ - أنّ هذا الإجماع في حقيقته قول الأكثرين من أهل السنّة فهو غير ملزم، وقولهم ليس بحجة كما هو مقرر في علم الأصول.

ولذلك قال العلامة علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص ٢٠٤):

«والحاصل أنّ ما ذكره بعضهم من الإجماع على أفضلية الصدّيق محمول على إجماع من يعتدّ به من أهل السنّة، إذ لا يصح حمله على إجماع الأمّة لمخالفة بعض أهل البدعة».

قلتُ: مفهوم كلامه أنّ أهل السنّة قسمان: قسم يعتدّ به، وهم القائلون بأفضلية الصدّيق رضي الله عنه، وقسم لا يُعتدّ به وهم المخالفون،

(١) مع إهمالهم للحسن بن عليّ عليهما السلام!

وهذا تصريح منه بوجود خلاف في مسألة داخل أهل السُّنَّة، وأنَّ الإجماع منعقد بلا قول من يعتد به من أهل السُّنَّة في نظره، وهم الأكثرون.

والذي يتأتى على هذا عندي أنَّ هذا الإجماع - إن صحَّ - فهو غير ملزم ولا قاطع، وإنَّما هو تزيُّدٌ يحتج به لا غير، ورفع سلاح الإرهاب لتكفير المخالف أو وصمه بالابتداع، وهذا مرفوض.

ثانيًا: عرَّف الأصوليون الإجماع، فقالوا: «هو اتفاق المجتهدين من الأمَّة بعد وفاة محمد صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في عصرٍ على أي أمرٍ كان» راجع المحصول (٤/ ٢٠) وجمع الجوامع (٢/ ٢١٠)، والتوضيح (٢/ ٤١).

وقولهم «المجتهدين» الألف واللام للاستغراق فيعم كل المجتهدين، و«الأمَّة» فيعم كل فرد من مجتهدي الأمَّة، وهي أمَّة الإجابة، فلو خرج منهم كافة مجتهدي الطوائف الإسلامية، فتواطأ على أمر من الأمور مجتهدو الحرمين فقط، أو مجتهدو السُّنَّة فقط، أو مجتهدو الزيدية والعراق ومصر فقط، أو مجتهدو السُّنَّة والمعتزلة فقط لم ينعقد الإجماع.

وربما قال قائل: إنَّ من سوى أهل السنة هم جماعة من المبتدعة فلا اعتبار بخلافهم في الإجماع؛ لأنَّه لا يعتد بخلاف المبتدع.

فالجواب أنَّ الأصوليين بحثوا مسألة دخول المجتهد المبتدع الذي لم يكفر ببدعته في الإجماع: هل ينعقد الإجماع بدونه أم لا؟

والصواب - والله أعلم - أنَّ الإجماع لا ينعقد إلا به، لأنَّ التعريف يشمله، لقولهم في التعريف: المجتهدي الأمَّة أو المجتهدين من الأمة، ولقوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، وهذا

الحنفية، وإمام الحرمين، وأبي إسحاق الشيرازي، والغزالي وابن الحاجب وغيرهم.

ولأبي محمد بن حزم بحث جيد في وجوب إدخال أهل الأهواء في الإجماع، انظره في أصوله (١/ ٥٨٠).

هب أنّا أخرجنا المبتدعة من الإجماع، فالمقصود بهم: لإخراج بعض أهل السنة، وهم السلف منهم المحدثون، ويمكن إخراج طائفة منهم من الإجماع للخلاف المتقدم بين الأشاعرة والحنابلة، بل وبين أهل الحديث أنفسهم، في بعض مسائل منها مسألة اللفظ، وللشيخ المحقق العلامة السيد عبد الحي بن الصدّيق رحمه الله تعالى رسالة مطبوعة في هذه المسألة اسمها «الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع» أو ما يشبه ذلك.

وإنه لا يتصور حتى نقول أنه يجب اعتبار المخالفين ومنهم الشيعة، لاسيما الزيدية، وهم مقدمون لعليٍّ عليه السلام وآل البيت على الجميع، وهذا التقديم قطعي عند جماهير منهم.

خامساً: أنه لا يتصور وجود إجماع بدون أئمة آل البيت عليهم السلام، فهم الثقل الثاني وهم قرناء الكتاب، أهل الاجتهاد والاستقامة، ومنهم من بعد عليٍّ: الحسنان، وزين العابدين، والحسن المثنى، وزيد بن عليٍّ وأبناؤه، وأخوه الباقر، وابنه الصادق، ثم أولاده، وعبد الله الكامل وبنوه الأئمة الخمسة، وزيد بن الحسن، وإبراهيم بن الحسن وبنوه الأئمة، ومنهم القاسم والهادي وغيرهم، وغيرهم.

* * *

والعجب كل العجب ممّن يدعي الاجماع ومخالفة آل البيت عليهم السلام في آن واحد، ولا يذكر رأي آل البيت عليهم السلام، وهم قرناء الكتاب وسفينة النجاة، بل هم أولى الناس بذكر أقوالهم لا سيما في مسألة التعصيب، ولكن ضُرب عليهم الكتمان والنسيان، فهم لا يذكرون إلا في قصائد المدح، وعلى ألسنة المتشيعين، ومع ذلك فلا تذكر أقوالهم في الفروع فضلاً عن الأصول وأشباهها، وهو غاية في الجحود والنكران، وبضيق صدري ولا ينطلق لساني، والله المستعان.

* * *

الفصل التاسع

انظر في أقوال غير محررة

الفصل التاسع

النظرُ في أقوالٍ غير محررة

وبعد لا غضاضة أنّ الأمّة لم تتفق على تعيين الأفضل من الصحابة رضي الله عنهم، وأنّهم اختلفوا في ذلك إلى مذاهب متباينة.

ولا يوجد نصٌّ أو ظاهر أو إشارة صحيح أو ضعيف عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في أمرٍ لم يفضّل أحداً بعينه من الصحابة رضي الله عنهم.

فلا غضاضة من تفضيل أحدٍ، ثمّ نعتُ بعض الناس أو وصفهم بالقوادح لأنهم يفضلون علياً أو عمر أو ابن مسعود ليس عليه دليل، بل هو مصادم للمنهج الشرعي الذي يجب أن يلتزمه المسلم.

نعم هو عادي لأن من قواعد البحث أن تؤخذ المسلمات ويدار البحث حولها.

وهذه نظرات في قواعد غير محررة وأقوال مردودة[1]

---

(1) واقتصرت على نقل أقوال المشهورين، وجانبتُ مناقشة من عرف بأنه يردد قول غيره أو معاصرين لأنهم مقلدون، ومثله لا قول له، وإنما هو يحكي قول غيره بدون تحقيق. وقد وجدت بعضهم ينقل قول جمهور أهل السنة أنّ الأفضلية كالترتيب في الخلافة، ويكتفي بادعاء الإجماع ولم يقيده بأهل السنّة، ثم ينقل خلاف أهل البيت وشيعتهم والزيدية وغيرهم، ثم ينقل مذهب الإمام بعده ويدعي الإجماع على خلافه في نفس الوقت، فتجد كلامه متناقضاً يضرب بعضه بعضاً، ولذلك أعرضتُ عن مناقشة هؤلاء.

أولاً: مع الحافظ الذهبي

قال الحافظ الذهبي في الميزان (١/ ٥): «البدعة على ضربين: فبدعة صغرى، كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرّف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملةٌ من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة».

ولنا هنا مناقشات مع الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى:

الأولى

قَصرُ التمثيل بالابتداع والبدعة على التشيع والشيعة يحرك بحساسية مفرطة لدى الذهبي عن الشيعة والتشيع، وإلا ففي المبتدعة من هُمْ أولى بالتمثيل وبدعة، كالقدرية، والجهمية، والنواصب، والخوارج، لا سيما وأنّ بعض النصوص قد جاءت بذمٍّ بعض صنوف المبتدعة المذكورين.

الثانية

عَدُّ الذهبي مطلق التشيع بلا غلو ولا تحرّف من الابتداع خطأ ينبغي التحاشي عنه، فأصل التشيع محمود غير مذموم.

قال الأزهري في تهذيب اللغة (٣/ ٦): «والشيعة أنصار الرجل وأتباعه، وكلُّ قوم اجتمعوا على أمرهم شيعة، والجماعة شيع وأشياع، والشيعة قوم يهوون هوى عترة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ويوالونهم».

---

(١) في بعض الأصول «تحرق» بالقاف المثناة.

فمادة التشيع هي: الموالاة، والحبّ، والمتابعة، والمناصرة، وهذا صريح الإيمان، وعلامة عليه للمتلبس به مع آل البيت النبوي عليهم السّلام، فلا ينبغي أن يذمّ المسلم على تشيعه، بل ينبغي أن يُحمد؛ لقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»، فالتشيع أمر مطلوب ومحمود.

أمّا الغالي في التشيع أو ما يُسمّى بالرافضي فلا بدّ أن يُذمّ، ويُنكر؛ لأنّه يتعرض لسبّ الخلفاء الثلاثة، أو الصحابة، أو الزّبير، أو أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنهم، أو يشتمهم، أو يلعنهم، أو يخطّئ غيرهم رضي الله عنهم أجمعين، وهذا الغلو مسقط للعدالة، فإن كان السبّ لمطلق المؤمنين فسق فاعله، بل يكفر على تقدير المذكورين وأمثالهم، فالذم ليس لمطلق التشيع، وإنكار الأمر الزائد على التشيع المخالف للعقل، والمخالف للنصوص الشرعية.

والحاصل أنّه يجب أن نفرّق بين:

١- التشيع

٢- والغلو أو الرفض

أمّا الأول فهو يستلزم موالاة عليّ عليه السلام ونصرته واعتقاد فضله، وهذا صريح الإيمان؛ لأنّ التشيع أي الولاء لعليه ليس ببدعة كما يرى الكثيرون[1].

---

(1) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي المالكي في كتابه «...» عليّ»، ص٥٥: «... الشيعي المنسوب إلى محبة عليّ رضي الله عنه أو من=

الثالثة

ذكر الذهبي أنّ غلو التشيع أو التشيع بلا غلو بدعة صغرى ، وهو مذهب كثير من التابعين وتابعيهم ، ثمّ أثنى عليهم بقوله : « مع الدين والورع والصدق » ، وذكر أنّهم أهل حديث ، ثم قال : « لو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بيّنة » .

وكلامه ضمن ترجمة أبان بن تغلب الكوفي الشيعي ، وختم الترجمة بعبارات أنّ « أبان بن تغلب ، لم يكن غالياً في ذلك (١) » ولم يكن أبان بن تغلب يعرض بالشيخين أصلاً ، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما » .

فمثلاً الغيرة في قوله « بل قد يعتقد أنّ علياً .. » فيؤخذ من كلام الذهبي أنّ تقديم عليّ على الشيخين رضي الله عنهما تشيع بلا غلو ، وهو كثير في التابعين وتابعيهم وهو يريد به سنياً ، وهذا النوع من السلف كانوا أهل دين وورع وصدق باعتراف الذهبي ، وليس كما شاع اليوم من أنّهم بخلاف ذلك .

* * *

= محبة الصحابة ، وعدم الرفض بكونه دونهم في الفضل ، دون بعض الصحابة ، ودون سبيهم من باب أولى فهو قريب مما تقدم عن معمر بن راشد من أنّ من قال : عمر أفضل من أبي بكر لا يعنف ، ومن قال إنّ علياً أفضل منهما لا يعنف أيضاً ، بشرط الاعتراف بفضل الشيخين وحبهما ، والثناء عليهما ، بما هما أهله » .

فعبارة الشيخ الشنقيطي مصرحة بأن تقديم عليّ على الشيخين مع اعتقاد فضلهما من التشيع الذي لا ينهى عنه .

(١) الصواب أن « أبان بن تغلب » كان يفضل علياً عليه السلام

ثانياً: مع الحافظ ابن حجر

١ - قال الحافظ في مقدمة الفتح[1] (ص ٤٥٩): «والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي».

قلت: خصص الحافظ رحمه الله تعالى التشيع في الحب المستلزم للتقديم، وأقول: إن الحب واجب على كل مسلم، وأما التقديم فقد جعله الحافظ على مراتب، فمن قدّم علياً على جميع الصحابة إلا أبا بكر وعمر فهو شيعي، مجروح تعدالته عنده، ويدخل طائفة كثيرة من الأئمة في هذا القسم، وأما من قدّمه على أبي بكر وعمر فهو أشد جرحاً، وعدّه الحافظ غالياً أو رافضياً وهذا أشد غلواً من الحافظ والله المستعان.

فمن الصحابة من قدّم أبا بكر، ومنهم من قدّم عمر، ومنهم من قدّم علياً، ومنهم من قدّم عبد الله بن مسعود، ومنهم من قدّم أبا سلمة، ومنهم من قدّم من مات في حياة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم على ما هو مبسوط ومعروف.

٢ - وفي تاج العروس وغيره في مادة (رفض): الرافضة فرقة من الشيعة كانوا بايعوا زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام، ثم قالوا له تبرأ من الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما نقاتل معك فأبى،

(١) علقت كتابة على مقدمة الفتح على شيخنا العلامة المحقق سيدي عبد الله بن الصديق رحمه الله تعالى فذكر في الكلام المهم عن التشيع في الجزء الأول من تعليقه أنفع من كلام الحافظ هنا.

وقال: كانا وزيري جدي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فقالوا: رفضتنا ، فتركوه ورفضوه ، فمن ذلك الوقت سموا الرافضة !

فمن هذا النص نعلم أنّ الرفض هو التبرؤ من الشيخين رضي الله عنهما، لا تقديم عليّ عليهما ، تفضيلاً أو محبة.

وقد كان الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول :

إذا نحن فضّلنا عليّاً فإنّنا
روافض بالتفضيل عند ذوي الجهلِ

ومعناه أن رمي المفضل لعليّ على سائر الصحابة بالرفض جهل ، وفيه إشارة إلى أنّ الشافعي يفضل عليّاً ، فتدبر.

٢ — وقد تعرّض كلام الحافظ لنقد عنيف فقال العلامة السيد محمد بن عقيل بن علوي الشافعي الحضرمي رحمه الله تعالى في كتابه « العتب الجميل » (ص ٢٢) : « ولا يخفى أنّ معنى كلامه هذا — يعني الحافظ — أنّ جميع محبي عليّ المقدّمين له على الشيخين روافض ، وأنّ محبيه المقدّمين له على من سوى الشيخين شيعة ، وكلا الطائفتين مجروح العدالة ، وعلى هذا فجملة كثيرة من الصحابة الكرام ، كالمقداد ، وزيد بن أرقم ، وسلمان ، وأبي ذر ، وخبّاب ، وجابر ، وأبي سعيد الخدري ، وعمّار ، وأبيّ بن كعب ، وحذيفة ، وبريدة ، وأبي أيوب ، وسهل بن حنيف ، وعثمان بن حنيف ، وأبي الهيثم بن التيهان ، وخزيمة بن ثابت ، وقيس بن سعد ، وأبي الطفيل عامر بن واثلة ، والعبّاس بن عبد المطلب وبنيه ، وبني هاشم كافة ، وبني المطلب كافة ، وكثير غيرهم كلهم روافض لتفضيلهم

عليّاً على الشيخين ومحبيهم له، ويلحق بهؤلاء من التابعين وتابعي التابعين من أكابر الأئمة وصفوة الأمة من لا يحصى عددهم وفيهم تراجم الكتب، وجرح عدالة هؤلاء هو والله قاصمة الظهر.

ولعلّ كلام الشيخ محتملاً لم نقف عليه، ويبعد كل البعد إرادته لظاهر معنى كلامه هذا لعلمه ودينه وفضله».

وما استشكله السيد محمد بن عقيل متجه وقوي فلله درّه، وراجع بحثه في جزء «البحث عن علل الطعن في الحارث» للشيخ العلامة المحدّث السيد عبد العزيز بن الصدّيق الغماري رحمه الله تعالى (ص ١٤، ١٥).

٤ - قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبان بن تغلب من التهذيب (١/ ٩٤): «فالتشيع في عرف المتقدّمين هو اعتقاد تفضيل عليٍّ على عثمان، وأنّ عليّاً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما.

وربما اعتقد بعضهم أنّ عليّاً أفضل الخلق بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ودَيِّناً صادقاً مجتهداً فلا تُرد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية».

قلتُ: إذا قصد الحافظ ذمّ مطلق التشيع، ففي كلامه نظر، أمّا تقديم عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما فليس من الابتداع في شيء، والقائلون بتقديم عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما طائفة عظيمة من الأمّة من آل البيت

---

(١) انظر أثر معمر بن راشد ومناقشته مع ابن كثير حول هذا الأثر.

والصحابة والتابعين فمن بعدهم، فلعلّ الحافظ عند كتابته ما تقدّم استحضر القواعد ولم يستحضر الحقائق.

ثمّ استعرض قول الحافظ رحمه الله تعالى: «وإنْ علم أنّ عليًّا مصيبٌ في حروبه، وأنّ مخالفيه مخطئون»، فالصواب أنّ عليًّا عليه السلام - وهو ما نطقت به النصوص الصريحة المتواترة - هو اعتقاد علي عليه السلام نفسه والصحابة، وسائر التابعين، وأهل السنّة والشيعة والمعتزلة جميعًا، وأمّا مسألة تقديم علي على الشيخين رضي الله عنهم فتقدم الجواب عنها.

تنبيه:

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٣٤): «الإجماع انعقد بآخره بين أهل السنة أنّ ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة».

قلتُ: هذا ليس بإجماع؛ لأنّه قول بعض الأمّة، والمخالف لا تقوم الحجة بهم، فغاية ما فيه هو حصر أحد القولين أو الأقوال، ثمّ إنّ قوله «أهل السنة» يخرجه عن كونه إجماعًا شرعيًّا، فلعله من تهويلات، وبقي في أهل السنّة من يقدّم عليًّا على عثمان رضي الله عنهما، وانظر في (ص١٠٦، ١٠٧) أبياتًا من قصيدة العلامة عبد الله بن أحمد اليامي المسماة «الحادي الأصحاب في تفضيل علي على عثمان».

ثالثًا: نصوصٌ من كتاب السنّة للخلّال

واعلم أنّ جماعة من المحدثين كانوا قد وقعوا تحت تأثير بعض المبتدعة فصدرت عنهم عبارات في التفضيل غير لائقة، والله عزّ وجلّ لم يوجب علينا اتباع قول أيٍّ كان من الناس إلّا ما حجته في كتابه وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وما أرشد إليه.

وهذه طائفة من الأقوال التي فيها نظر، وقد استخرجتها من كتاب السُّنة للخلاّل:

١ - من ذلك قول الخلاّل (رقم ٥٣٠): وأخبرني زهير بن صالح بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: سألت أبي (يعني أحمد بن حنبل) وما تسمع عمن يقدّم علياً على عثمان؟ قال: هذا أهلٌ أن يُبدَّع، أصحابُ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قدّموا عثمان.

وهناك آثار أخرى عن أحمد في هذا المعنى، ذكرها الخلاّل في السنة (رقم ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤).

وفي شرح السنة للبربهاري الحنبلي (صاحب الصولات والجولات) (ص ١٣٤): ومن وقف في عثمان وعلي، ومن قدّم علياً على عثمان فهو رافضي قد رفض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قلتُ: هذه الأقوال السيئة مضرٌّ بأصحابها، وتقديم عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما مذهب جمع عظيم من الصحابة والتابعين، وهو مذهب الكوفيين قاطبة، بل إنّه مذهب عليّ بن أبي طالب عليه السلام الذي كان يرى أنّه أحق بالخلافة من عثمان رضي الله عنه، وهو الذي صرّح به عمر ابن الخطاب، وابنه عبد الله رضي الله عنهما، وهو مذهب آل البيت قاطبة، ومذهب طائفة من أهل المدينة هو السكوت.

والخلاّل نفسهُ أخرج في السنة (رقم ٥٠٨) وقال: أخبرني محمد بن أبي هارون، أن إسحاق حدّثهم أن أبا عبد الله قال: لا أذهب إلى ما روى

الكوفيون إبراهيم وعمر(١)، ولا إلى ما روى أهل المدينة لا يفضلون أحداً على أحد».

وبخصوص ... إذ كان الكوفيون فيهم من يتشيع كما رواه الخلال عن أحمد قلت ضمة ومصيبة لا حل بها

فائدة

قال العلامة الشيخ عبد الله بن ... النعمي في قصيدته التي أسماها «حادي الأظعان في تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله تعالى عنهم»، والتي ذكرها في كتابه «مرآة الجنان» (١/١١١)

إنّ الإمام شهيد الدار خاشعهم
الناسك الجامع القرآن والمثاني
الفاتك المنفق الأموال حيث رضي
مولاه موسى عميماً طاهر الذيل
مستحيي منه تستحيي ملائكه
وذو حياء وحلم غير مدلال

---

(١) يعني تقديم عليٍّ عليه السلام، وفي ميزان ... ٥٨٨: قال أبو الفضل السليماني: ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يقدمون علياً على عثمان: الأعمش، والنعمان بن ثابت، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرزاق، وعبيد الله بن موسى، وعبد الرحمن بن أبي حاتم.

قلت: التشيع في ... من هؤلاء ... تقديم عثمان على عليٍّ رضي الله عنهما ... أمر مفروغ منه، إنما التشيع عند هؤلاء لا سيما الأعمش وعبيد الله بن موسى تقديم عليٍّ، و... من حاربوه ولم يتوبوا، وسبوه على المنابر، وقاتلوا الحسين رضوان الله عليهما في حياتهما وبعد ...

نبتت فضائل في النوويين مبكرة

لكن كم يوم حوى في الفضل مفضال

ليس الذي يتقي الأمور محتسباً

في حضرة الدين مستمعاً فيه بإمال

كمن بذل نفسه في الله محتسباً

في كل حرب جنود الكفر قتّال

كلٌّ حميدٌ ولكن ليس جود فتى

بالمال كالجود بالروح الزكي الغالي

وليس بالي كمنْ لله جاهده

كمن سعى لتعلم دينه العالي

٢ – بعض ما روي عن أحمد وفيه نظر .

قد أخرج الخلال في سننه (رقم ٥٦٨) عن أحمد قال: «أهل الكوفة كلهم مضلون»، ولأن كان هؤلاء الفضلة مبتدعة عنده قال كما عند الخلال (رقم ٥٦٩): «أهل الكوفة يفضلون علياً على عثمان إلا رجلين: طلحة بن مصرف، وعبد الله بن إدريس».

وعن أحمد كما عند الخلال أيضاً (رقم ٥٦٧): «لم يخرج الكوفة إلا رجلين: طلحة بن مصرف، وعبد الله بن إدريس».

قلتُ: إن صح النقل عن أحمد فطلحة وعبد الله ثقتان، وهما عثمانيان ... ج التهذيب، والكوفة دار العلم والعلماء قد أخرجت من هم أفضل وأوثق وأفقه من طلحة وعبد الله بعشرات المرات

٣ - وقال الخلال في السنة (رقم ٥١٥): أخبرنا حسين بن صالح قال: ثنا محمد بن حبيب، قال: حدثني حاتم بن أبي حاتم الجوهري، قال: ثنا قتيبة، عن قبيصة، عن سفيان الثوري قال: «من قدَّم عليًا على أبي بكر وعمر، فقد أزرى على اثني عشر ألفًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم، وأخاف أن لا ينفعه مع ذلك عمل».

قلتُ: هذه النصوص وأمثالها بل أكثر منها هي الفرق الكبير بين النصوص المنكرة التي أوردها بعض الناس في جرح الإمام المقدَّم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه واستباحة عرضه وعلمه، فهذه النصوص إنْ صحّ إسنادها فهي شاذة مردودة، ويجب السكوت عنها وترك نشرها لأن الأئمة جميعًا كالثوري، وقد صحّ عن الثوري ما يخالف هذا المعنى، وإن لم تصح فهي منكرة، وهي على كل فهي مردودة مهجورة، وتمثل صورة واضحة للإرهاب الفكري وطمس الحقائق، والله تعالى.

() ومن مغالاة من جاء في كتاب «المختصر نهاية المبتدئين في أصول الدين»، وهو أحد الكتب المصنفة في العقائد على طريقة الحنابلة، جاء فيه (ص ١٠٧): «من فضَّل عليًا على أبي بكر أو عمر أو قدَّمه عليهما في الفضيلة والإمامة دون النسب، فهو رافضي ومبتدع فاسق غير كافر».

قلت: رحمة الله على الاطلاع والفهم والعقل والإنصاف، لو استطاعوا أن يحكموا بالتكفير لما [illegible] هذه الأغلوطة الشنيعة التي عُدَّت من أصول الدين! والصواب أن هذه الأغلوطة مصادمة للنصوص، ولا أدري كيف خرجت من قلم ورأس هؤلاء وأُودعت في كتب العقائد.

ونقله من جاء في الموسوعة الفقهية (٢/٣٥٥) قال: «قال ابن حمدان في نهاية المبتدئين: قال أحمد: من فضّل عليًا على أبي بكر رضي الله عنه أو على عثمان رضي الله عنه فكذلك، يعني أنه يكون مبتدعًا فاسقًا، وفي رواية أخرى: لا يكون مبتدعًا بتفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما».

قلت: هذا الشرط لا علاقة له بأصول الدين أو حتى فروعه لأنه يخالف المنقول والمعقول، فإن ابن عمر صاحب حديث التفضيل المشهور يصرح بأفضلية عليٍّ على=

ويقدمون عليًّا على الشيخين رضي الله عنهم طائفة كبيرة - كما تقدم مرارًا - من الصحابة والتابعين، وهو مذهب آل البيت عليهم السلام، ومذهب أتباعهم ومن على شيعتهم، فهل يحط على هؤلاء لأجل مسألة ظنية؟ وهل وحي بعد رسول الله ﷺ؟ نسأل الله تعالى السلامة والصواب والإنصاف.

٤ - وفي سنة الخلال أيضًا (رقم ٨١٥) قال: أخبرنا الدوري، سمعت يحيى بن معين يقول: قال شريك: ليس يقدم أحد على أبي بكر وعمر فيه خير.

قلتُ: هذا إن صح فهو في الخلافة، ففي النبلاء (٨/٢٠٤) قال ابن عيينة: قيل لشريك: ما تقول فيمن يفضل عليًّا على أبي بكر؟ قال: إذا فضح، يقول: أخطأ المسلمون؟ فهو يشير إلى الخلافة، ثم إنه قد تقدم في التعليق على الأثر السابق، وشريك كان شيعيًا، ويحمل له محملًا في كلامه، أو قاله تقية لأنه كان قاضيًا عند العباسيين، ويذكر أن العباس رضي الله عنه طلب الخلافة لعلي، وأن جمعًا تخلفوا عن بيعة الصديق رضي الله عنه.

ثم يبقى أن نسأل: هل كانت سيدة نساء العالمين فاطمة سلام الله عليها تفضل الشيخين على علي[1]؟ وهل كان الحسن بن علي عليهما السلام يفضل الشيخين على علي رضي الله عنه، وهو القائل في رثاء علي عليه السلام: لقد فارقكم والله اليوم رجل ما سبقه الأولون بعلم؟؟

=عثمان كما تقدم. والحمد لله الذي عافانا من بلاء النصب والتعدي على مقامات آل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا بنص الكتاب والسنة، إلا في مخيلة عُبّاد القواعد والأقوال والشبهات المعارضة بالنواصب.

٥ - وفي «السنة» للخلال كذلك (رقم ٥٢٦) قال: أخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق بن إبراهيم حدثهم قال: سألت أبا عبد الله: تُقدِّم عليًّا على عثمان؟ فقال: هذا رجل سوء، يبدأ بعلي قبل أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، وقد قدّمه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم!

قلت: ولم يصحّ هذا الأثر لأحمد بن حنبل فذكرته عند الكلام على الأثر الأول، وأريد هنا أن ابن تيمية الحنبلي مع ميوله المعروفة يقول في العقيدة الواسطية (ص ٨٦): «هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضلَّل المخالف فيها عند جمهور أهل السنّة».

إيقاظ

قلت: وقد بلغ التشديد والتهويل إلى أن أثيرت الشبهة من أجل ما جاء في لسان الميزان (١/ ٢٠٨) في ترجمة إبراهيم بن عبد العزيز الأصبهاني: «ذكر أبو الشيخ، ثم أبو نعيم أنه حدّث بحديث في تخريج الفضائل فأملى فضائل أبي بكر، ثم عمر، ثم قال: نبدأ بعثمان أو بعلي؟ فقالوا: هذا رافضي فتركوا حديثه».

قلت: نظرًا إلى طبيعة الحديث في ذلك العصر المتقدم، فإن الذين أخذوا بتهويلات الشيعة، وبالتعليل الباطل، وقد علّق الحافظ في اللسان على هذا التصرف السيء فقال (١/ ١٦٣، ٤/ ١٦): «وهذا ظلم بيّن؛ فإن مذهب جماعة من أهل السنّة التوقف في تفضيل أحدهما على الآخر، وإن كان الأكثر على تقديم عثمان، بل كان جماعة من أهل السنة يقدّمون عليًّا على عثمان، منهم: سفيان الثوري، وابن خزيمة».

قلتُ: شيعة علي يقدمونه على عثمان، وهم آل البيت ومعهم خلق من الصحابة والتابعين، والذهبي يشهد بذلك، فانظر كلامه في الميزان (٣/ ٥٥٢)، وكان الأولى بالحافظ ذكر مذاهب آل البيت والصحابة والتابعين ليقطع أي نزاع، ومعلومٌ أنه مصدق به.

* * *

وقفة مع كلام نُسب للدارقطني

وجدنا في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧): قال الدارقطني: اختلف قومٌ من أهل بغداد، فقال قومٌ: عثمان أفضل، وقال قومٌ: عليٌّ أفضل، فتحاكموا إليّ فأمسكتُ، وقلت: الإمساك خيرٌ، ثمّ لم أر لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم، وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من عليٍّ باتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، هذا قول أهل السنّة، وهو أول عقد يحل في الرفض.

قلتُ: (الحافظ الذهبي)[1]: ليس تفضيل عليٍّ برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكلٌّ من عثمان وعليٍّ ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما، ولكنّ جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام عليٍّ، وإليه نذهب، والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد . . . !

(١) الحافظ محمد بن عثمان الذهبي رحمه الله تعالى ت [illegible] هـ، وهي من الأقوال المنصفة التي تقدمت من سنة الخلال.

قلتُ: كلام الدارَقُطني – إن صحّ عنه – فيه نظر، ولا نبخس علمه واطلاعه، ويكفي أن نتوقف في الخبر، وكان الدارَقُطني يُتّهم بالتشيع، ولعلّه أراد أن ينفي التهمة، ومع ذلك فهو ليس بمعصوم، وقول الدارَقُطني: «عثمان أفضل من عليّ باتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم» خطأ كبير يقدح في صحة الخبر، وقد أخطأ الذهبي في الردّ عليه بإثبات الاختلاف، وهذا يدلّك على أنّ الأئمة يخطئون ويهمون في مسائل، فلا نتّبع مخالفاتهم، فإنّ الحقّ أحقّ أن يُتّبع، والرجال هم الذين يعرفون بالحق.

ومن هذا الباب قول الذهبي في الميزان (٣/٥٥٢): «ثمّ حتى من شيعة العراق يحبون عليًّا وعثمان، لكن يفضلون عليًّا على عثمان».

قلتُ: لا حجة لمن يفضّل عثمان على عليّ، والشيعة فيهم خلق من الصحابة والتابعين، بل ومنهم من انحرف عن عثمان رضي الله عنه، وراجع الميزان في الموضع السابق فيه عدّة.

أمّا قول الذهبي: «فكلٌّ من عثمان وعليّ ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة» اهـ، ففيه نظر.

فإنّه لا يخفى ولا أحسب من أهل العلم يجهلون أنّ عليًّا عليه السلام أسبق إسلامًا وصلاةً، وأطول صحبة، وأشدّ جهادًا، وأكثر علمًا، وأشرف نسبًا، والأحاديث الواردة في فضائله أكثر رضي الله عنهما.

---

(١) نعم، إن صحّ عنه، فالدارَقُطني متهم بالتشيّع، وكان يحفظ ديوان السيد الحميري، وهو شيعي الولاء ومشهور في مدح العترة الطاهرة، ولا عصبية لهم، والتعصّب عمّا أصابهم.

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النّهار إلى دليل

قوله : « والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر ، من خالف في ذا فهو شيعي جلد » .

قلتُ : فقد خالف في ذلك ثلّة من السلف ، وجماعة من الصّحابة والتّابعين ، وهؤلاء ليسوا روافض أو مبتدعة ، وفي كتاب الذّهبي يقتصر على أنّه رفض وغلو في التشيع ؛ فإنّ الخير في ذلك الرّفض .

ويذكر قول الشّافعي :

إذا نحن فضّلنا عليّاً فإنّنا

روافض بالتفضيل عند ذوي الجهل

* * *

خامساً : مباحثة مع ابن تيمية الحرّاني

ذكر أبو العبّاس أحمد بن تيمية مسألة التفضيل في أكثر من موضع في الفتاوى ، وفي منهاجه ، وقد رأيتُ أن أنقل بعض كلامه في أحد المواضع من منهاجه ، ثُمّ أنظر فيه .

قال ابن تيمية في منهاجه (٧/٢٨٦) : « لا ريب أنّ كلّ من له في الأمّة لسان صدق من عموم الطوائف متفقون على تقديم أبي بكر وعمر كما قال الشّافعي رضي الله عنه فيما نقله عنه البيهقي بإسناده : لم يختلف أحدٌ من الصحابة والتّابعين في تفضيل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وتقديمهما على جميع الصحابة » .

وكذلك فقهاء لم يختلف علماء الإسلام في ذلك ، كما هو قول مالك وأصحابه ، وأبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ، وداود وأصحابه

والثوري وأصحابه، والليث وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، وإسحاق وأصحابه، وابن جرير وأصحابه، وأبي ثور وأصحابه، وكما هو قول سائر العلماء المشهورين، إلا من لا يؤبه له ولا يُلتفت إليه.

ولا نعلم أحداً نُقل عنه في ذلك نزاع من أهل العلم، إلا ما نُقل عن الحسن بن صالح بن حي أنه كان يفضّل علياً، وقيل إن هذا كذب عليه، ولو صحّ هذا عنه لم يقدح فيما نقله الشافعي من الإجماع، فإن الحسن بن صالح لم يكن من التابعين ولا من الصحابة». انتهى كلام ابن تيمية.

أقول: قوله: «لا ريب أن كل من له في الأمة لسان صدق...»

فيه: أنه تقدّم أن جماعة من الأمة ممن لهم لسان وقدم صدق من الصحابة والتابعين كانوا يفضّلون علياً على الجميع كما صرّح بذلك عدد من المصنفين في الصحابة كابن عبد البر، وفي الملل والنحل، كأبي الحسن الأشعري وابن حزم، وفي أصول الدين كالباقلاني والقاضي عبد الجبار، ومذهب أئمة آل البيت عليهم السلام معروف ومشهور، وقد بدأ وجوده في عصر علي عليه السلام، ومذهب إمامهم زيد بن علي الشهيد أشهر من أن يُذكر، وهذا مذهب أصحابه من أئمة آل البيت وغيرهم.

أما قوله: «كما نقل الشافعي رضي الله عنه فيما نقله عنه البيهقي»

---

(1) قبل النظر في التعقيب على ابن تيمية وأمثاله ينبغي النظر إلى أن ابن تيمية قصر النظر في كتب مذهبه، وتجنب النظر في كتب مذهب آل بيت الرسول، وجهل أدلة بعض عن نقص الاطلاع، وتقدّم في التمهيد للعصر السادس، حاشية ما يكشف المعايب عن بعض هذه الكتب.

قلتُ: مراد الشافعي رضي الله عنه ـ والله أعلم ـ بالتفضيل هو الخلافة، ففي مناقب الشافعي للبيهقي (١/٤٣٤): أن الشافعي قال: «ما اختلف أحدٌ من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر، وتقديمهما على جميع الصحابة، وإنما اختلف من اختلف منهم في عليٍّ وعثمان، فمنهم من قدّم عليًّا على عثمان، ومنهم من قدّم عثمانَ على عليٍّ، ونحن لا نخطّئ أحداً من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فيما فعلوا».

فهذا هو نصُّ عبارة الشافعي، فقوله: «ونحن لا نخطّئ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فيما فعلوا» صريحٌ بقوله «فعلوا» في أنَّ المقصود هو أمر الخلافة، هذا الذي ينبغي أن يُصار إليه، فإنَّ دعوى الإجماع لا تستقيم بعد ثبوت الخلاف من جهات متعددة.

٤- قوله: «وكذلك أيضاً لم يختلف علماء الإسلام في ذلك، إلا من لا يؤبه له ولا يُلتفتُ إليه».

قلتُ: كلامٌ مسترسل، ودعوى مردودة، لا تعني شيئاً، وانظر ما تقدّم في (أ).

٥- قوله: «وما علمتُ من علماء في ذلك نزاع من أهل السنّة، إلا ما نُقل عن الحسن بن صالح بن حي أنّه كان يفضّل عليّاً».

قلتُ: هذا أيضاً إطلاق مخالف للواقع، فالخلاف منقول، ومعروف، ومشهور، ومن العلماء الذين ذكرهم ابن تيمية أنهم يقدّمون أبا بكر وعمر داود بن علي الظاهري وأصحابه، ومن المعروف أن داود بن عليٍّ يوقف

في الحنابلة، ومن أصحابه ابن حزم، وهو يُقدِّم [illegible] على أبي بكر وعمر رضي الله عن الجميع.

ومن شيوخ [illegible] وأصحابه من يذهب مذهب داود، ومن شيوخ أبي حنيفة والثوري من يُقدِّم عليًّا على الجميع، وتذكر آثار [illegible]، وكلمات يحيى بن آدم.

وأمّا الحسن بن صالح بن حيّ الهَمْداني الكوفي فإنّه كان زيدي المذهب، فلم ينفرد الحسن بن صالح بتقديم عليٍّ على الصحابة، بل [illegible] من الصحابة والتابعين، وهو مذهب الأشراف المتقدمين.

ثم اعلم أن الحسن بن صالح لم يكن [illegible] من كان معه أحد رؤوس [illegible] البترية يقولون: إن عليًّا أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالإمامة وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست خطأ، والحسن بن صالح الكوفي الهَمْداني ولد سنة (١٠٠هـ) ومات سنة (١٦٨هـ)، فمن أصحابه بعض التابعين (راجع مقالات الإسلاميين [illegible] ١٣٦)، والفرق بين الفرق (ص ٢٤)، والملل والنحل (١/ ٤٢)).

هذا قوله [illegible] وصحّ عنه [illegible] قبله الشافعي من الجميع، فإن الحسن بن صالح لم يكن من التابعين ولا من الصحابة!!

فقلتُ: إن لم يتبع الحسن بن صالح بن حيّ، فعلى هذا [illegible] الحسن بن صالح بن حيّ في [illegible] الأمصار (ص ٦٢)، وذكر مشاهير التابعين

---

(١) وقد نقل العلامة صالح المقبلي اليمني في العلم الشامخ (ص ٣٩) عن بعض متعصبي الفقهاء الشافعية [illegible] الإمام جعفر [illegible] في مسائل، فإنه لا يخالف فيها [illegible] مسألة [illegible]، ومسألة الخمس [illegible] يعني لا يخالف فيها على مذهب الشافعي [illegible] إلى النبي [illegible] والكلام فيه [illegible].

بالمدينة، ثمّ قال (ص ٦٣): «زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، أخو محمد والحسين أبناء عليّ بن الحسين، أبو محمد، كانت الشيعة تنتحله، وكان من أفاضل أهل البيت وعُبّادهم، قُتل بالكوفة سنة اثنتين وعشرين ومائة، وصُلب على خشبة، فكانت العُبّاد يأوون إلى خشبته بالليل يتعبّدون عندها، وبقي ذلك مرسوماً عندهم بعد أن أُنزل عنها، حتى قلّ من قصدها لحاجة فدعا الله عند موضع الخشبة إلا استجيب له».

قلتُ: بالله ويا للمسلمين، أين الحق وأهله، نعوذ بالله من غياب الإرهاب الفكري والجسدي، وطمس الصواب.

هذا نسب الإمام زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ وفاطمة وعليّ عليهم الصلاة والسلام ...

تنبيه

قال ابن تيمية في منهاجه (٦/ ١٣٥-١٣٦): «وكان الشيعة متفقين على تقديمهما حتى شيعة عليّ رضي الله عنه، وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بأبي العباس بن مسروق: حدثنا محمد بن حميد: حدثنا جرير، عن سفيان، عن عبد الله بن زياد، عن حُدَير، قال: قدم أبو إسحاق السبيعي الكوفة، قال لنا شمر بن عطية: قوموا إليه، فجلسنا إليه، فتحدّثوا، فقال أبو إسحاق: خرجتُ من الكوفة وليس أحدٌ يشكّ في فضل عليّ وتقديمهما، وقدمتُ الآن وهم يقولون ويقولون، ولا والله ما أدري ما يقولون».

قلتُ: أثبت العرش ثمّ انقش، فهذا الأثر كذبٌ لأنّه من رواية ابن عطيّة وهو كذّاب، وشيخه أبو العبّاس أحمد بن محمد بن مسروق الطُّوسي قال عنه الدَّارَقُطني: «ليس بالقوي يأتي بالمعضلات»، جمع لسان الميزان (١/٢٩٢)، ومحمد بن حُمَيد الرَّازي حاله معروف.

تنبيه ثانٍ

جاء في منهاج ابن تيمية (٨/٣٧٣): «لا يعرف في علماء الحديث من يفضّله عليهما، بل غاية المتشيع منهم أن يفضّله على عثمان».

قلتُ: نتعجب من هذه التهويلات والمفتريات يقول، لكن هذه كلمات من رأس القلم.

فقوله: «لا يعرف في علماء الحديث من يفضله»، قلتُ: كلا فيهم من فضّل عليًّا على الجميع، وكتاب الجوزجاني الناصبي «أحوال الرجال» بين أيدينا، وقد ذكر فيه جماعةً من المحدّثين يفضلون عليًّا على الكلّ، ويذكر ما تقدّم بإسناد صحيح جدًّا عن معْمر، وهو حافظ ثقة قال: «كان أهلُ الكوفة إذا نشأ ناشئ على حبّ عليّ، ما كلمتُ أحدًا منهم إلا وجدتُ المقتصد منهم الذي يفضّل عليًّا على أبي بكر وعمر».

وتذكر ما تقدّم عن ابن أبي خيثمة قال: سمعتُ يحيى بن معين، قال يحيى بن آدم: ما أدركتُ أحدًا بالكوفة إلا يفضّل عليًّا يبدأ به.

قلت: إسناده صحيح جدًّا، ويحيى بن آدم مات سنة ٢٠٣، ومعمر ابن راشد مات سنة (١٥٣هـ)، والكوفة في عصرهما تمور بالتشيّع، وتملأ بأكابر الحفاظ، ويحدثنا أبي بكر محمد بن عمر الجعابي المتوفى سنة (٣٥٥هـ) مصنَّف في الشيعة من أصحاب الحديث وطبقاتهم

وللحافظ الكبير ابن عقدة المتوفى سنة (٣٣٢هـ) مصنف في «الشيعة من أصحاب الحديث»، وكم من حافظ لا يظهر مذهبه حتى لا يضعف. راجع الاحتمال (رقم ٦٨٩).

تنبيه ثالث

وقال ابن تيمية في منهاجه (٨/ ٢٢٣): «وتفضيلهم أبا بكر وعمر على عثمان وعلي لم يتنازع فيه من له عند الأمة قدر لا من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من أئمة أهل السنة، بل يجمع المسلمين على ذلك قوماً معه قوم... أعظم من إجماعهم على ثبات شيء في أمر الكبائر وخروجهم من النار، وعلى ثبوت الحوض والميزان، وعلى قتال الخوارج ومانعي الزكاة، وعلى صحة إجارة العقار، وتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها».

قلت: هذه مجازفة وخلاف الواقع... وكذب ظاهر، وإساءة عشرية، وحسبك بشيء يعمي ويصم، فتقديم علي على أبي بكر هو قول بعض بني عبد مناف ولا سيما من الأمويين، وفي الأول صرح خالد بن سعيد ابن العاص أحد السابقين، وأبو سفيان بن حرب وحادثته مشهورة، ونقله الباقلاني في كتابه في مناقب الأئمة (ص ٩٤) عن بعض المتقدمين، وصرح به أبو سعد بن عقبة بن أبي معيط الأموي كما في المستدرك (٤/ ١١٢).

أما تفضيل عليٍّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم فالخلاف فيه من الصحابة فمن بعدهم أشهر من أن يذكر.

تنبيه رابع واعتراف

وأخيراً اعترف ابن تيمية بالخلاف في التفضيل بين عليٍّ والشيخين، وذلك عندما احتاج لإثبات الخلاف، فقال في منهاجه (٧/ ٣٦٨): «كثير

من الشيعة الزيدية ومتأخري معتزلة بغداد هم يعتقدون أفضلية علي، وأن الإمام هو أبو بكر، ويجوز عندهم ولاية المفضول. وهذا ما يجوزه كثير من غيرهم ممن يتوقف في مفاضلة بعض الأربعة على بعض. ومن يرى أن هذه المسألة ظنية لا يقوم فيها دليل قاطع على أفضلية واحد منهم.

فلست أرى من المناسب الاكتفاء بذكر مذهب بدلاً من المقطع في موضوع الخلاف، والنص المذكور يستفاد منه أمور:

منها: أن الكثير من الشيعة الزيدية يفضّلون عليًّا على الجميع، فلا يصح أن يقال إنهم جميعًا يفضلون عليًّا وفاطمة والحسنين على الجميع، وفيهم أئمة كالإمام زيد بن علي وغيره من الأئمة عليهم السلام.

ومنها: أن مذهب متأخري معتزلة بغداد ليس هو مذهب جمهور المعتزلة كما نقله أبو جعفر الإسكافي، والقاضي عبد الجبار، وابن أبي الحديد من المعتزلة عن أئمتهم، وقد تقدمت هذه النقول.

ومنها: أن بعض الأئمة يتوقفون في التفضيل، فليس ما تقدم أنه مذهب جمهور أهل السنة، وقد ذهب إليه ابن عبد البر.

ومنها: أن بعض الأئمة كان يرى أن هذه مسألة ظنية لا يقوم فيها دليل قاطع، فليست ... وهو ما نقله عن أئمة محققين من أهل السنة كالباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، والآمدي، والمازري، وأبي العباس القرطبي، والعضد، والسعد التفتازاني، وغيرهم.

ومنها: أن الذي نسبه ذكر من المفضلين لعلي على الجميع أكثر الشيعة الزيدية، ومتأخري المعتزلة، ثم قال: ولا غيرهم، وأنهم هم القليل، وهو

يعرف أنّ أفضلية عليّ ثابتة لدى أهل [illegible] غير الزيدية والمعتزلة، ولكنه يتهم العقل حتى لا يعصم نفسه مع الخصم، والمعلوم أن هذا العقل فيهم جمع من الصحابة والتابعين والله أعلم بالصواب.

* * *

سادساً: مباحثة مع ابن كثير الدمشقي

أورد العلامة المصنف ابن كثير الدمشقي في البداية والنهاية (٨/ ٧) رواية عبد الرزاق عن معمر المتضمنة في تفضيل أهل الكوفة علياً عليه السلام على جميع الصحابة مجموعهم بين كثير تحت عنوان يدل على عقيدته والعلامة فضل سماحة الله تعالى "غريبة من الغرائب ونادرة من النوادر".

ثم قال: "وهذا الكلام فيه مجازفة كثيرة، ولعله اشتبه على معمر فإن المشهور عن بعض الكوفيين تقديم عليّ على عثمان، وأما على الشيخين فلا، ولا يخفى فضل الشيخين على سائر الصحابة إلا على غبي، فكيف يخفى على هؤلاء الأئمة؟ بل قال غير واحد من العلماء كأيوب والدارقطني: من قدّم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وهذا كلام حق وصدق وصحيح ومليح".

فنقول: ذكره [illegible] في تهذيب [illegible] كتب أن [illegible]

ثم قال:

قد صحّ الإسناد فلا نعبأ بالمشاغبات والأوهام والمجازفة [illegible] ومن يحذو حذوهم، و[illegible] ليست في الخبر الصحيح الذي ينقل حال أهل الكوفة بواسطة حافظ ثقة وبإسناد

وفيهم جمع عظيم من أئمة التفسير والحديث والفقه والكلام [illegible]

صحيح ، ولكن في حال من يعدل عن الترجيح ، وعن جعل الحديث من مناقبهم ومثالبهم وأن منهم الذين كثر فيهم التشيع وعرف عنهم تقديم عليٍّ على سائر الصحابة رضي الله عنهم ، وكان يكفي ابن كثير الاطلاع على كتاب أبي إسحاق الجوزجاني «أحوال الرجال» وقد ذكر جماعة من أكابر الكوفيين كأبي إسحاق السبيعي ، ومنصور بن المعتمر ، والأعمش ، وعبيد الله بن موسى العبسي ، وأبي نُعيم الفضل بن دُكين ، وحميد بن محمد القطواني ، وعبد الرحمن بن عبد الله الأصبهاني ، وأبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي ، وأبان بن تغلب ، والحسن بن صالح بن حي وأمثالهم ، وقد قال الجوزجاني المعروف بنصبه (ص ٧٩) : «وكان قومٌ من أهل الكوفة لا يحمدُ الناس مذاهبهم هم رؤوس محدثي الكوفة».

وقوله : «لا يحمد الناس مذاهبهم» يعني الحبّ والتفضيل والموالاة والنصرة لأهل البيت عليهم السلام.

وأكثر من سمّى من هؤلاء وجماعة كثيرة من المحدِّثين والفقهاء كانوا يميلون ويستحبون مذهب الإمام زيد بن عليٍّ عليهما السلام ، ومذهبه في التفضيل معروف.

وقد قال ابن النديم في الفهرست (ص [illegible]) : «أكثر المحدِّثين زيدية ، وكذلك قومٌ من الفقهاء المحدِّثين ، مثل سفيان بن عيينة ، وسُفيان الثَّوري ، وجلّة المحدِّثين»، والظن بابن كثير أنه يعرف ما ذكرناه ، ولكنه المذهب والنشأة.

٧ ـ قول ابن كثير بعده «شبه على معمر» ، قلتُ : معمر ثقة ثقة ثقةٌ ، من كبار حفاظ الإسلام ، لا شبهة يكون في حفظه أو اختلاف بين

رفع ووقف ونحو ذلك، ويعرف بصحابته، ولا نعرف أن «معمر» خالف أحداً حتى نخطئه ونلقي عليه الوهم والاشتباه، وكلام معمر حكايةٌ عن قوم وحوار ومداولة فلا يحتمل إلا التصديق.

٣ - قوله: «أولا يجعلوا فضل الشيخين على سائر الصحابة، لا على علي».

قلت: فضل الشيخين ثابت بالنصوص الصحيحة المتواترة، ولا يستطيع عاقل أن يدفعها، ولكن إثبات الفضل لا يمنع من الاختلاف في التفضيل على ما تقدم إلا عند من يرى أن العلماء هم أهل مذهبه فقط.

٤ - قوله: «إن قول غير واحد من العلماء كأيوب والدَّارَقُطْنِي: من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار».

قلتُ: المقصود هو التقديم في الخلافة، وهذا حسن منهم.

وهذا أيضاً لا يُسَلَّم لهم، فإنَّ الخلاف في الشورى، وموقف بني هاشم والمقداد وعمَّار وسعيد بن العاص، وطائفة من الأنصار رضي الله عنهم من تفضيلهم علياً في الخلافة لا يخفى على أي مطَّلع على الأحداث التي كانت وقت الشورى، بل إنَّ علياً عليه السلام كان يرى أنَّه أحق بالخلافة من عثمان رضي الله عنهما، وفي صحيح البخاري كتاب الأحكام في حديث بيعة عثمان: «أنه قدم علياً من عنده وهو على طمع» (راجع الفتح ٣/ ٩٧)، بل جاء في رواية سعيد بن عامر عن جويرية: «فأصبح وما أراه يبايع إلا علياً» يعني مما ظهر له من قرائن.

ونصوص بيعة عثمان لا تدلُّ على أفضليته على عليٍّ رضي الله عنهما، وأكتفي بنصِّ بيعة عثمان من كتاب البداية والنهاية (٧/ ١٧٧) وهي مروية بما ارتضاه ابن كثير، وفيها: أنَّ عبد الرحمن بن عوف قال: أيها

الناس! إني سألتكم سرًا وجهرًا بأمانيكم، فلم أجدكم تعدلون بأحد هذين الرجلين: إما علي وإما عثمان، فقم إليّ يا علي، ثمّ قال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنّة نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم وفعل أبي بكر وعمر؟ فقال: اللهمّ لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي. قال: فأرسل يده، وقال: قم إليّ يا عثمان، فأخذ بيده فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنّة نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم وفعل أبي بكر وعمر؟ قال: اللهمّ نعم! ثمّ قال عبدالرحمن: اللهمّ إني قد خلعت ما في رقبتي من ذلك في رقبة عثمان، فبايع الناس عثمان.

يلاحظ من هذا السياق مما نحن فيه:

أ- أنّه لا شك أن بيعة عثمان كانت بسبب قضية لم تذكر بسبب أنّه رضي بالبيعة على الكتاب والسنة وزاد عليهما فعل الشيخين، ولأنّ عليًّا كرم الله وجهه قد أعلن مكانته العلمية المعروفة، فاكتفى بالكتاب والسنة فقط.

ب- أنّ عبد الرحمن بن عوف ابتدأ الكلام بقوله: «لم أجدكم (يعني المهاجرين والأنصار) تعدلون بأحد هذين الرجلين إما علي وإما عثمان»، فأين التقصير في تقديم علي على عثمان رضوان الله عليهم؟

ج- أنّ عبد الرحمن بن عوف بدأ بالبيعة بعلي قائلاً له: «هل أنت مبايعي على ...»، فأين تقصير عثمان رضي الله عنه هنا؟

وهنا يشكل علينا: أنّه لو أنّ عليًّا كان سيوافق على شرط عبد الرحمن بن عوف، لكان ابن عوف سيبايع عليًّا رضي الله عنهما ولا بد، وتبعه جميع الناس ببيعة علي ومعهم عثمان رضي الله عنه، فكان يجب -حسب قاعدة الإرشاد- أن يقال: من قدّم عثمان على علي فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، فأين

وعوداً إلى التهوين وقوله الأزهري، أقول: هب أنَّهم يقصدون بتقديم بعض التفضيل، فالجواب: إنَّ كلامهم ليس قرآناً أو سنةً أو إجماعاً يجب اتباعه، وقد تعرَّضت لقالته (راجع النقد الذهبي في المسألة (١٦) ٤٥٧).

وقالةُ الأزهري بعد وصفه شيعة عليٍّ: وأنَّه الأعلم، والأكثر جهاداً، والأقرب نسباً، والأحاديث الواردة في فضله كثيرة وفيه وفي ذريته. ويعارض قالة الأزهري أيضاً قول عبد الله بن عمر أحد أهل الشورى الصريح في تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله عنهم، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٢٣٢)، وأحمد في الفضائل رقم (١٠٢٠)، والنسائي في خصائص عليٍّ رقم (٤٠، ٥٠، ٦٠) بإسناد صحيح عن العلاء بن عرار قال: سألت ابن عمر وهو في مسجد رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن عليٍّ وعثمان، فقال: أما عليٌّ فلا تسألني عنه، وانظر إلى منزله من رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ليس في المسجد بيت غير بيته، وأمَّا عثمان فإنَّه أذنب ذنباً عظيماً يوم التقى الجمعان فعفا الله عنه وغفر له، وأذنب فيكم ذنباً دون ذلك فقتلتموه.

وأكثر من هذا أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يرى أنَّ علياً عليه السَّلام أحقُّ بالخلافة، فقد روى الإسماعيلي بإسناد لا بأس به عن عبد الله بن عمر، قال: قال عمر لأهل الشورى: لله درُّهم لو ولَّوها الأصلع كيف يحملهم على الحق ولو كان السيف على عنقه، فقلت: أتعلم ذلك ولا

توليه؟ قال: إن لم أستخلف فأتركهم فقد تركهم من هو خير مني». راجع الفتح (٧/ ٦٨)

تتمة

وصنّف ولي الله الدهلوي رسالتين سمى الأولى «إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء»، وسمى الأخرى «قرة العينين بتفضيل الشيخين» كلاهما بالفارسية، وقد ترجم بعض صفحاتها الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي في «التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح» (٧/ ٣٢٢ - ٣٤٢) وفيه رأيت نصباً صريحاً.

وقال إمام الديار المغربية سيدي أحمد بن الصديق في «البرهان الجلي» ص ٩٠: «إن شاه ولي الله الدهلوي ألف كتابه «قرة العينين في تفضيل الشيخين» يعني على علي رضي الله عنهم، كاد أن يتبع فيه سبيل ابن تيمية في سب كل فضيلة ومزية عن علي عليه السلام، بل أسرف وأفرط وتجاوز الحد في مسائل منه حتى سئل عنه شيخ الجماعة بعصره مولانا إبراهيم السندي، فأجاب عنه بتحرير شدد فيه النكير على الدهلوي المذكور، حتى كاد أن يخرجه من أهل السنة، ويلحقه بأهل البدعة، وما أجدره بذلك، فإنه نفى فيه الخلافة عن علي عليه السلام، وألف في الرد عليه في ذلك أيضاً العلامة عبد الحليم اللكنوي، وولده العلامة الشهير عبد الحي اللكنوي، وكذلك بعض أئمة الحديث من أهل الهند أيضاً، ألف في الرد عليه مجلداً حافلاً».

* * *

الفصل العاشر

يعب المطر في حديث وأثر

الفصل العاشر

إمعان النظر في حديث وأثر

بقي الكلام على حديث وأثر

الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما في المفاضلة

والثاني: أثر علي عليه السلام في تفضيل الشيخين رضي الله عنهما

أولاً: حديث ابن عمر رضي الله عنهما

أخرج أحمد (٢/١٤)، والبخاري في صحيحه (رقم ٣٦٥٥، ٣٦٩٧)، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كنّا في زمن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ نترك أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لا نفاضل بينهم».

هذا الحديث له صور وألفاظ، منها: «ونسكت»، ومنها: «ثمّ لا نفاضل أحداً على أحد»، ومنها: «ثم نستوي الناس»، وهي ألفاظ باطلة وصححها الحفاظ.

١- والحديث مُشكلٌ، ومتروك الظاهر بالاتفاق، فهو معارضٌ لتقديم الإمام علي على بعض الصحابة، وفضلٌ من تقدّم من أهل الفتح وقبل، ثمّ هو معارضٌ لما تواتر في السنّة المشرفة من تفضيل بعض الصحابة على بعض جماعات وأفراد بذكر مناقبهم.

وهو معارض لما وقع من تفضيل أهل الكساء، والخلافة، ثمّ باقي العشرة، وأمهات المؤمنين.

ومعارض بما وقع من تفضيل التابعين رضي الله عنهم، وما ورد فيهم من الأحاديث الصحيحة، كقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «رضيتُ لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد»، و«تشتاق الجنّة لعمّار، وبلال، وسلمان، والمقداد»، وأحاديث فضائل الحسين، والعبّاس، وحمزة، وجعفر، وعمّار، وحذيفة، وأبي ذرّ، وأحاديث فضائل الأنصار.

ومعارضٌ بالاختلاف في التفضيل الذي تقدّم.

ثمّ إنّه لا شكّ في رواية «استوى الناس» أكبر، فكيف يستوي أبو عبيدة، وسعد، وطلحة، وبلال مع الطلقاء والمؤلفة قلوبهم.

كيف يستوي من جاهد بنفسه وماله، ومن قاتل على الكفر والشرك، نعم الإسلام يجبُّ ما قبله، لكن الاستواء وترك المفاضلة مخالف من بنصوص القرآن الكريم والسنّة الشريفة المطهرة.

ولذلك قال الحافظ في الفتح (٧/ ٥٨): «اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا؛ لما تقرّر عند أهل السنّة قاطبة من تقديم عليٍّ بعد عثمان، ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم، ومن تقديم أهل بدر على من لم يشهدها، وغير ذلك، فالظاهر أنّ ابن عمر إنّما أراد بهذا النفي أنّهم كانوا يجتهدون في التفضيل فيظهر لهم فضائل الثلاثة ظهوراً بيّناً فيجزمون به، ولم يكونوا حينئذ اطلعوا على التنصيص، ويؤيده ما روى البزّار عن ابن مسعود قال: كنّا نتحدث أنّ أفضل أهل المدينة عليّ بن أبي طالب. رجاله موثقون، وهو محمول على أنّ ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر».

قلتُ: يكفي اتفاق العلماء على تأويل كلام ابن عمر، أما قول الحافظ: «فالظاهر ...» ففيه نظر، والإشكال أكبر.

وقال الحافظ في الفتح (٧/ ١٦): «وادّعى ابن عبد البر أيضاً أنّ هذا الحديث خلاف قول أهل السنّة إنّ عليّاً أفضل الناس بعد الثلاثة، فإنّهم أجمعوا على أنّ عليّاً أفضل الخلق بعد الثلاثة، ودلّ هذا الإجماع على أنّ حديث ابن عمر غلط، وإنْ كان السند إليه صحيحاً».

٢- والحديث معارض بنصّ فعل الصحابة رضي الله عنهم، فلم يتخذ حُجّةً عند المنازعة فيما بينهم، من ذلك:

أ- لم يحتج به أحدٌ في السقيفة، وفيهم من المهاجرين أبي بكر وعمر وأبي عبيدة، ولم يحتج به أبو بكر عند استخلافه عمر.

ب- وهو معارض بتسوية عمر بين أصحاب الشّورى.

جـ- وهو معارضٌ بتصرفات الصحابة جميعاً أثناء الشّورى، ومشاورة عبد الرّحمن بن عوف للصحابة، بل بدأ عبد الرّحمن بن عوف بعليّ رضي الله عنهم.

د- وهو معارضٌ بتصرف عليٍّ نفسه، فإنّه كان يرغب في الخلافة قبل عثمان، وفي صحيح البخاري (الفتح ١٣/ ٩٣): «ثمّ قام عليٌّ من عنده وهو على طمع».

هـ- وهو معارضٌ بتصرف ابن عمر نفسه في الشّورى، فلم يحتج به أثناء الشّورى لا سيما وأنّ ابن عمر أحد الستة.

و... وهو مما ظهر بكلمة ابن عمر الصريحة في تفضيل عليٍّ على عثمان رضي الله عنهم.

٣ – وممّن استشكل هذا الحديث يحيى بن معين.

قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ١٧١٧ ط دار الجيل): «من قال بحديث ابن عمر: كنّا نقول على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ نسكت، يعني لا نفاضل، وهو الذي أنكر ابن معين وتكلّم فيه بكلام غليظ، لأنّ القائل بذلك قد قال بخلاف ما اجتمع عليه أهل السُّنّة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر أنّ عليّاً أفضل الناس بعد عثمان رضي الله عنه، وهذا ممّا لم يختلفوا فيه، وإنّما اختلفوا في تفضيل عليٍّ وعثمان.

واختلف السلف أيضاً في تفضيل عليٍّ وأبي بكر، وفي إجماع الجميع الذي وصفنا دليل على أنّ حديث ابن عمر وهم وغلط، وأنّه لا يصح معناه، وإن كان إسناده صحيحاً، ويلزم من قال به أن يقول بحديث جابر وحديث أبي سعيد: كنّا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهم لا يقولون بذلك، فقد تناقضوا، وبالله التوفيق».

٤ – وأنكر ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/ ٢٤٠ – ٢٤٢) من يريد أن يعارض حديث ابن عمر، فقد نقل عن مالك: «لا أفضل أحداً من العشرة ولا أعرّفهم على صحابته»، وقول مالك: «أدركت شيوخ المدينة، وهذا رأيهم»، قال ابن عبد البر (١٤/ ٢٤٠):

[illegible] مالك فقد بدّع عليًّا [illegible] تصح عنه [illegible] حديث نافع عن ابن
عمر: كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فنقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نسكت فلا نفاضل أحدا، وكان
أنهم [illegible] نافع عنه أحد [illegible]
في [illegible] هذا الحديث عنده صحيح من حديث نافع عن ابن
عمر، وما قال قوله هذا

وهو حديث [illegible] لا يعضده شيء من الأصول [illegible] حديث لا
أصل له ولا [illegible] وقد [illegible] العامة [illegible] وهم مجمعون
على خلافه [illegible] لأنهم لا
يختلفون في أن عليًّا [illegible] الأربعة، وفي حديثهم عن ابن عمر
أنهم لا يفضلون [illegible] بعد عثمان [illegible] ثم يسكتون [illegible] على تفضيل
أحد على أحد [illegible]
[illegible] ثم ذكر ابن عبد البر أحاديث أخرى تعارض حديث ابن عمر

[illegible] فهذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لا يمكن [illegible] في
حديث، وهو المتحدث عن عليّ وفضله وعلمه وجهاده [illegible]
ورد في حديث [illegible] علي [illegible] (فتح الباري ٧/ ٥٨) [illegible] وعن
ابن عمر [illegible] في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

[illegible] متروك [illegible]

[illegible]
مسألة التفضيل ظنية تحتاج لمصنف كامل

«رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم خيرُ الناس، ثُمّ أبو بكر، ثُمّ عمر»، ولقد أُعطي عليّ بن أبي طالب ثلاث خصال، لأنْ تكون لي واحدة منهن أحبُّ إليّ من حُمْرِ النَّعَم: زوّجه رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ابنته وولدت له، وسدّ الأبواب إلا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر». أخرجه أحمد وإسناده حسن، وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عرار قال: فقلتُ لابن عمر: أخبرني عن عليّ وعثمان - فذكر حديثاً وفيه: «وأمّا عليٌّ فلا تسأل عنه أحداً، وانظر إلى منزلته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، قد سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ بابه». ورجاله رجال الصحيح إلا العلاء، وقد وثّقه يحيى بن معين وغيره».

وإن كان حديث ابن عمر مشكلاً، فقد شعر العلماء بتوجيهه كي يصرفوه عن ظاهره، فانظر التأويلات كما ذكرها الخطّابي في معالم السنن (٧/ ١٨)، والكرماني في شرح البخاري، وتقدّمت كلمات يحيى بن معين، وابن عبد البر، والحافظ ابن حجر.

٦ - أنّ ابن عُمر نفسه كان يذهب إلى خلاف هذا الحديث ويصرّح بأفضلية عليٍّ على عثمان، فقد أخرج عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٣٢، رقم ٢٠٤٠٨)، وأحمد في المسند (رقم ٢ [illegible] ١٠)، والنسائي في خصائص علي (رقم ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) بإسناد صحيح عن شعبة و معمر، عن أبي إسحاق، عن العلاء بن عرار قال: سأل رجلٌ ابن عمر، عن عثمان قال: «كان من الذين تولوا يوم التقى الجمعان فتاب الله عليه، ثُمّ أصاب ذنباً فقتلوه». وسأله عن عليٍّ فقال: «لا تسأل عنه، ألا ترى قرب منزله من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم».

فسبب رأيي دعاوى الإجماع، ولاتهامهم بالرفض، وإزراء الصحابة، والإصرار على تأخير عليٍّ رضوان الله عليه، وغير ذلك من عبارات الإرهاب الفكري لمن يقدم علياً على عثمان.

٧- ومن أحسن ما وجدته في توجيه هذا الحديث ما جاء في بعض طرقه أنه خاص بالخلافة، قال الحافظ في الفتح (٧/ ١٦): «وقد جاء في بعض الطرق في حديث ابن عمر تقييد الخيرية المذكورة والأفضلية بما يتعلق بالخلافة، وذلك فيما أخرجه ابن عساكر، عن عبد الله بن يسار، عن سالم، عن ابن عمر، قال: «إنكم لتعلمون أنا كنا نقول على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، يعني في الخلافة» كذا في أصل الحديث. ومن طريق عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «كنا نقول في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من يكون أولى بهذا الأمر؟ فنقول: أبو بكر، ثم عمر».

وتابع عبد الله بن يسار عليه: عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، كما في فضائل الصحابة لأحمد (رقم ٦٢).

وبهذا يستقيم الأمر ويحل الإشكال في الحديث الذي يفيد التقديم في الخلافة، ومن المعلوم أن التقديم في الخلافة لا يلزم منه التفضيل.

ويمكن أن يجاب عن هذا الاستدلال بأن الصحابة رضي الله عنهم لم يستعملوا الحديث، ولم يذكروه، ولم يحتج به أحد منهم عند اختيار أحد من الخلفاء، مع شدة الحاجة له، بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو استخلفت أبا عبيدة بن الجراح فسألني ربي ما حملك على

ذلك، قلتُ: ربِّ سمعتُ نبيّك يقول: إنه أمين هذه الأمة، ولو استخلفتُ سالمًا مولى حُذيفة فسألني عنه ربِّي: ما حملكَ على ذلك؟ قلتُ: ربِّ سمعتُ نبيك يقول: إنه يحبُّ الله حقًا من قلبه، ولو استخلفتُ معاذ بن جبل فسألني عنه ربِّي: ما حملك على ذلك؟ لقلتُ: ربي سمعتُ نبيك وهو يقول: إنَّ العلماء إذا حضروا ربهم كان بين أيديهم رتوة بحجر[1].

وفي رواية: «إنَّ العلماء إذا اجتمعوا يوم القيامة، كان معاذ بن جبل بين أيديهم قذفة حجر».

أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٨)، وفي الفضائل (رقم ١٢٨٥، ١٢٨٧)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ٨٨٦)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٤١٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٤١٨) بإسناد حسن.

الثاني: الكلام على أثر علي عليه السلام في التفضيل

أخرج أحمد في المسند (١/ ١٠٦) قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا منصور بن عبد الرحمن، عن الشعبي، حدثني أبو جُحيفة الذي كان عليٌّ يسميه وهب الخير، قال: قال لي عليٌّ: يا أبا جُحيفة! ألا أخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيها؟ قال: قلتُ: بلى، قال: ولم أكن أرى أنَّ أحدًا أفضل منه، قال: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، وبعدهما آخر ثالث، ولم يسمّه.

هذا إسناد صحيح، وله طرق كثيرة عن أبي جُحيفة، وهو صحابي اسمه وهب بن عبد الله السوائي.

---

(١) الرتوة: رمية سهم، وقيل: ميل، وقيل: مدى البصر.

وفي رواية لأحمد في «مسنده» (١٠٦١)، عن وهب السُّوائي قال: خطبنا عليٌّ، فقال: من خير هذه الأمة بعد نبيها؟ فقلت: أنت يا أمير المؤمنين. قال: لا، خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثُمَّ عمر، وما نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر.

وأخرج أبو إسحاق الفزاري في «سيره» (ص ٣٢٢) بإسناد ثابت، ومن طريقه خيثمة في «الكفاية»، قال الفزاري: ثنا شعبة، عن سلمة بن كُهَيل، عن أبي الزعراء، أو عن زيد بن وهب، أن سويد بن غفلة الجُعفي دخل على علي بن أبي طالب رضي الله عنه في إمارته، فقال: يا أمير المؤمنين! إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر بغير الذي هما به أهل من الإسلام؛ لأنهم[1] يرون أنك تضمر لهما على مثل ذلك، وإنهم لم يجترئوا على ذلك إلا وهم يرون أن ذلك موافق لك. وذكر حديث خطبة علي، وكلامه في أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وقوله في آخره: «ألا ولن يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حدَّ المفتري».

وهذا الأثر له طريق عن سويد بن غفلة أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (١٦٦)، والآجري في «الشريعة» (١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٩٩٦)، وخيثمة في «فضائل الصحابة» (١٢٢)، واللالكائي (٧/ ١٢٩٥)، وفي إسناده الحسن بن عمارة.

وأخرجه أبو نُعيم في «فضائل الخلفاء الأربعة» (١٨٤، ١٨٧) من طريق آخر عن سويد.

وبهذا النص طريقان آخران صحيحان أخرجهما أحمد من وجهين في «الفضائل» (٤٩، ٤٨٤)، والكلام على هذا الأثر له مقام.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلَّ الصواب هو «لأنهم».

المقام الأول

سبب الأثر: أن جماعة تجاوزوا حدودهم بكلامهم السيء في الشيخين رضي الله عنهما، ثم في غلو هذا بعلي عليه السلام [illegible] عليه، وهذا جرم قبيح، ينبغي أن يقضى عليه في مهده، وقد كان القوم من المحبين لعلي المفضلين له، فكان حسم مادة الافتراء على أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم كموقف حازم بالإمام علي أثر فيه الشيخين على نفسه فقدمهما عليه، وتهدد المفضلين له على الشيخين بإقامة حد المفتري عليهم إن فضلوه على الشيخين، وهذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، والتهديد والتوعد سنة مشروعة، ومن باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والمحافظة على مقام الصحابة، لأنهم إن فضلوه على الشيخين وأن غلوا [illegible] فإن هذا سيكون سبيلاً لهم على تناول الشيخين في مباحث [illegible] كما لا يخفى رضي الله عنهما، فمنع هذه المباحث من الناس [illegible] على الشيخين واجب، وإن هذا لا يتم إلا بمنع الجانب، وهو ذكر الأفضلية على [illegible] سمع علي أفضل الصحابة عليه السلام، فتدبر.

المقام الثاني

هذا الأثر فيه فوائد منها:

١ - أن القطع بالأفضلية، وشيوع هذا القطع، لم يكن مقرراً ومعروفاً عند الصحابة وكبار أصحاب الإمام علي من التابعين رضي الله عنهم، فهو [illegible] بن [illegible] علي رضوان الله عليه جماعة، منهم ابنه محمد ابن الحنفية رضي الله عنه

في روايات أنَّ علياً عليه السَّلام هو الذي خطب الناس وقال لهم قوله: «ألا أخبركم بأفضل هذه الأمة بعد نبيها»؟ فلو كان الأمر جلياً، ومقطوعاً به، وواضحاً ومجمعاً عليه عندهم، وفيهم العلماء والفقهاء، ويختصم من أجله كما عند المتأخرين، لما احتاجوا لسؤال، ولما احتاج عليٌّ عليه السَّلام لبيان في خطبته.

٢- أنَّه ثبت في أنَّ بعض الصحابة من شيعة عليٍّ كانوا يفضلونه على سائر الصحابة رضي الله عنهم، وهو ينافي ما نقلتموه من دعاوى الإجماع.

٣- أنَّ الصحابة رضي الله عنهم لا يسمح كثيرهم كانوا أهل خوف ووجل وورع وزهد، ومن كان هذا شأنه فإنَّه لا يذكر فضله إلا عند الضرورة - أو أفضليته، وهذا منهم تأسياً بالنبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، فقد جاءت الأحاديث الصحيحة بنهيه صلَّى الله عليه وآله وسلم عن تفضيله على غيره من الأنبياء مع أنَّه سيدهم جميعاً عليهم السَّلام، فصحَّ عنه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أنَّه قال: «لا تخيروني على موسى» أخرجه البخاري (رقم ٢٤١١)، ومسلم (رقم ٢٣٧٣).

وقال: «ما ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متّى» أخرجه البخاري (رقم ٣٤١٣)، ومسلم (رقم ٢٣٧٦).

وقال: «لا تفضلوا بين الأنبياء» أخرجه البخاري (رقم ٣٤١٤)، ومسلم (رقم ٢٣٧٣).

وجاءه رجل فقال: يا خير البرية، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «ذاك إبراهيم» أخرجه مسلم (رقم ٢٣٦٩).

٤- أن عليًا عليه السلام لم ينفرد بنفي الأفضلية عن نفسه، فهو مسبوق من غيره، فإن أبا بكر الصّدِّيق رضي الله عنه نفى خيريته عن نفسه بحضور جمع كبير من أكابر الصحابة رضي الله عنهم، فقال: «إنّي وليتكم ولست بخيركم»، وقد وافقوه بسكوتهم، مع أنّهم جميعًا يعرفون فضله، وتقواه، وعلمه، وزهده، وجهاده، وصدق صحبته، وتقدمه، وسابقته رضي الله عنه.

وقال ابن حزم في الفصل (٤/ ٢٠٩): «فقد صحّ أنّ أبا بكر الصّدّيق رضي الله عنه خطب الناس حين ولي بعد موت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فقال: «أيُّها النّاس، إنّي وليتكم ولست بخيركم». فقد صحّ عنه رضي الله عنه أنّه أعلن بحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم أنّه ليس بخيرهم، ولم ينكر هذا القول منهم أحد، فدلّ على متابعتهم له».

قال أبو نُعَيْم الأصبهاني في الإمامة (ص ٢٦٨): «فإن عارض بقول أبي بكر رضي الله عنه أنّه قال: «وليتكم ولست بخيركم» قيل له: إنّما حمله على هذا الكلام التواضع والإزراء على نفسه وإزالة العجب عنها، وليس منهم أحد إلا وقد قال مثله وأعظم منه في حال الإزراء على النفس والخوف عليها، وكذلك سبيل أهل الخوف والتُّقى لا يركنون إلى شيء من عملهم وأحوالهم، بل يزرون أنفسهم الثقة والتواضع، ومثل ذلك قوله صلّى الله عليه وآله وسلم: «لا تخيروني على الأنبياء، ولا يقولن أحدكم: أنا خير من يونس بن متى».

وكقوله صلّى الله عليه وآله وسلم: «رحم الله أخي يوسف لو لبثت ما لبث في السجن ثم جاءني الداعي لأسرعت».

وكقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»

كما ثبت، إنّما قاله صلّى الله عليه وآله وسلّم ليقتدي به المؤمنون، ولا

يرفعوا من أنفسهم، ويلزموا التواضع والإيثار.

٦ - وعلي من القائلين بأفضلية الصدّيق رضي الله عنه معترفاً بفضل أبي

الصدّيق وموافقته للصحابة فيه، ولم يتهم حول ذلك؛ لأن الصدّيق قد

هضم نفسه، ووافقه الصحابة على هذا المعنى.

فالمقرون بأفضلية علي يقرون بعدله بذلك ولا بد.

وإنّما يزيد الأمر وضوحاً ويبيّنه في ذلك: أنّ عليّاً عليه السّلام هو

هضم نفسه، بقوله كرّم الله وجهه في رواية ابن الحنفية: «أبوك رجل من

المسلمين» هضم نفسه أيّما مرة، مع أنّ لعليّ من الخصائص والفضائل

التي تطلّع إليها كبار الصحابة من السابقين كعمر، وابنه، وسعد،

وسعيد، وابن عبّاس، وجابر، وعبادة بن الصّامت، وغيرهم، كما هو

ثابت في الصّحاح والسّنن والمسانيد.

وهكذا كان شأن الصحابة التواضع وهضم النفس رضي الله عنهم.

قال الحافظ في الفتح (٧/ ٣٣): «هذا قاله عليّ تواضعاً مع معرفته

حين المسألة المذكورة أنّه خير النّاس يومئذ؛ لأنّ ذلك كان بعد قتل عثمان».

قلتُ: وهذا الهضم والتواضع يكونان وفق القواعد المنهجية، ولذا

لا يقال: إنّ الأثر خرج مخرج الهضم والتواضع كأثر الصدّيق تماماً فهو ليس

نصّاً في التفضيل.

٧ - ومما يؤيد ما سبق من أن مراد علي التواضع ما ذكره البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣/ ١٤٠٦) أن محمد بن الحنفية لما خرج إلى الشام كان كُثيّر عزّة يقول أمامه:

هُديتَ يا مهديّنا ابن المهتدي

أنت الذي نرضى به ونهتدي

أنتَ ابن خير الناس من بعد النبيّ

أنت إمام الحقّ لسنا نمتري

يا ابن عليٍّ سِرْ ومن مثلُ عليّ

وقد أقرّ محمد بن الحنفية رضوان الله عليه كُثيّر عزّة على قوله، وهو كان يرى أنه لا يفضل على أبيه على طهارته، فأقرّ كثير عزّة على قوله، فتدبر.

٨ - على أن الإنسان لهم مقامات، فمقام التواضع يهضم فيه حقّ نفسه كما تقدم عن عليّ، وقوله لابن الحنفية: «ما أبوك إلا رجلٌ من المسلمين»، ومقام آخر يذكر فيه نعم الله عليه كما صحّ عن عليّ عليه السلام في مجالس أخرى.

وهو في ذلك متبع للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم القائل: «لا تخيروني على موسى» ونحو ذلك، والقائل أيضاً: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، فتدبر.

تقرير الإمام عليّ بن الحسين
حول أثر عليٍّ عليهم السلام

ولنختم على أثر عليٍّ عليه السلام عن سيّد التابعين وإمام آل البيت الكرام علي زين العابدين ليكون ختامه مسكاً، فبعد أن كتبت التعريج المتقدّم ذكره عن أثر عليٍّ عليه السلام، وقفت على كلام للإمام علي بن الحسين وابنه الإمام الباقر عليهما السلام، وهو حجة بالغة عند أهل الإنصاف، وهو يؤيد التقرير المتقدّم، فقد أخرج ابن الأعرابي في معجمه (رقم ٨٩٧) نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة(١) نا علي بن حكيم، نا عبد الله بن بكير، عن حكيم بن جُبير، عن الشعبي، عن أبي جُحيفة قال: كنّا عند عليٍّ رضي الله عنه فذكروا أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فقالوا: أيُّهم أفضل؟ فقال: إنّ أفضل هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر، ثم عمر، وآخر لو شئت لسمّيته، قال: فرأيت أنه يعني نفسه، قال حكيم: فحدّثتُ عليَّ بن الحسين فضرب بيده على فخذي وقال: هذا سعيد بن المسيب يروي عن سعد بن مالك، أنّه سمع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول لعليٍّ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»، فأيُّ رجل كان بمنزلة هارون من موسى من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم. قال حكيم: فأفحمني فما دريتُ ما أقول، ثم ذهبت على أبي

---

(١) محمد بن عثمان بن أبي شيبة فيه مقال من قبل بلديه، وقد وثقه أبو جعفر [illegible] ضعفه ابن عبد الله ابن علي في تاريخ بغداد ٣ / ٤٢ (٣٦٤)، وحديثه له مقال، وكذا عبيد الله بن بكير الغنوي، لكن أخرجه ابن عساكر في التاريخ في ترجمة الصديق وعلي من طرق بأسانيد عن إسرائيل بن يونس، وهو ثقة حافظ، عن حكيم ابن جبير، وراجع المعجم الأوسط للطبراني (رقم ٣٧٢٨).

جعفر(١) فحدثته، فقال أبو جعفر: صدقت، قد كان هذا الحديث، ولكن رجل يقصر الرجل على نفسه، وهو أفضل منه حظّاً وتكرمة؟

قلتُ: حكيم بن جبير شيعي، وفيه مقال، لكن العلماء أثنوا على الأخذ بالضعيف في التفسير، فكيف في شرح الأثر، بل هم متجوزون أيضاً في رواية الآثار، وهذا مبسوط في مقدمة التعريف، ومما يدلُّ على صحة الأثر أنه موافق لمعنى حديث مرفوع، فإن هارون كان أفضل الناس بعد موسى عليهما السلام، فوجب أن يكون عليٌّ كذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه مصداقه، وأثر عليٍّ خرج مخرج الهضم للنفس كما تقدم، والله أعلم بالصواب.

* * *

---

(١) هو الإمام محمد الباقر بن علي بن الحسين رضوان الله عليهم.

الفصل الحادي عشر

الخلفاء الثلاثة وآل البيت رضوان الله عليهم

الفصل العاشر

الخلفاء الثلاثة وآل البيت رضوان الله عليهم

فموضوعي بدءاً أقول: إنّ السابقين من المهاجرين ثمّ الأنصار الذين آووا ونصروا رضوان الله عليهم قد حازوا القدح المعلّى في السبق إلى الإسلام والبذل والجهاد والنصرة والتضحية والعلم، ومجاهدة النفس، والهجرة والشهادات الحق، والرحمة، والبر، والحياء، والزهد، وأخصّ بالذكر منهم الخلفاء الراشدين الخمسة وهم بحسب ترتيب خلافتهم: أبو بكر، فعمر، فعثمان، فعليّ، فالحسن، فهؤلاء كانوا رضي الله عنهم يداً واحدة وصفّاً واحداً في الحق ونصرته. وقد جاءت فيهم الأحاديث الشريفة الثابتة التي تتحدث عن مناقبهم وفضائلهم وخصائصهم.

وليست آثارنا موقوفة عليهم في السنة على بعضهم البعض، فلا يعني تفضيل أحد على أحد هو انتقاص للمفضول، فقد يكون الفاضل مفضولاً، والعلم عند الله تعالى.

❁ ❁ ❁

أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه

١ - الصدّيق رضي الله تعالى عنه صاحب الآيات البيّنات المصدّق بخبر خير الكائنات نبيه، وهو أفضل الصحابة والصحابيات، لم يفارقه سفراً ولا حضراً.

وهو رضي الله تعالى عنه سابق في إظهار الإسلام ونصرة الدين ، وأسلم بدعوته : عثمان بن عفان ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهم ، وأعتق سبعة من العبيد منهم : بلال بن أبي رباح ، وعامر بن فهيرة رضي الله عنهما ، فأنزل الله تعالى في قصته ﴿وسيجنبها الأتقى﴾

٢ – وهو المعني بقوله تعالى : ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها﴾

والمراد بالصاحب هنا أبو بكر رضي الله عنه ، ومن ثم قالوا : من أنكر صحبته كفر إجماعاً

وهو المعني بقوله تعالى : ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾

٣ – وأخرج أحمد في المسند (٣/ ١٨) ، والبخاري (٣٦٥٤) ، ومسلم (٢٣٨٢) وغيرهم ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الناس فقال : « إنّ الله تبارك وتعالى خيّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ذلك العبد ما عند الله » فبكى أبو بكر ، وقال : « بل نفديك بآبائنا وأمهاتنا »

فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن عبد خيره الله ، فكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هو المخيّر ، وكان أبو بكر أعلمنا

فقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «إنّ من أمنّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنتُ متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقينَّ في المسجد بابٌ إلا سُدَّ إلا باب أبي بكر».

وقال صلى الله عليه وآله وسلّم: «إنّ الله بعثني إليكم فقلتم: كذبتَ، وقال أبو بكر: صدقَ، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟!».

وكان رضي الله تعالى عنه رقيق القلب كثير البكاء، وفي الحديث الشريف: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر».

أخرجه أحمد (٣/ ١٨٤، ٢٨١)، والترمذي (رقم ٣٧٩١) وقال: حسن صحيح، وابن حبان (رقم ٧١٣٣، ٧١٣٧، ٧٢٥٢)، وغيرهم.

٤ - وكان مع الأنبياء عليهم السلام مقتدياً بهم.

ففي صحيح البخاري (رقم ٣٧١٢) تشهَّد عليٌّ، ثم قال: إنّا قد عرفنا يا أبا بكر فضيلتك، وذكر قرابتهم من رسول الله وحقهم، فتكلم أبو بكر فقال: «والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أحبُّ إليَّ أن أصلَ من قرابتي».

وفي صحيح البخاري أيضاً (رقم ٣٧١٣) عن ابن عمر، عن أبي بكر رضي الله عنهم قال: «ارقُبوا محمداً صلى الله عليه وآله وسلّم في أهل بيته».

وفي الباب أحاديث وآثار ومصنفات.

* * *

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وأما عمر وهو أمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه فهو الصادق الملهم، ناصر الدين، الموافق للقرآن الذي تخشاه الشياطين.

فقد أخرج أحمد في مسنده (٤/ ١٥٤)، والترمذي (رقم ٣٦٨٦) وحسّنه، عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: «لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب». أخرجه أحمد (٢/ ٥٣، ٩٥)، والترمذي (رقم ٣٦٨٢) وصححه، وغيرهما.

٢ - وصحّ من وجوه أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «إنّ الله جعل الحقّ على لسان عمر وقلبه».

وأخرج أحمد (١/ ٢٣)، والبخاري (رقم ٤٠٢، ٤٩١٦)، والترمذي (رقم ٢٩٦٠)، وغيرهم عن عمر رضي الله عنه قال: «وافقت ربي في ثلاث»:

قلت: يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فنزلت كذلك.

وقلت: يا رسول الله! يدخل على نسائك البر والفاجر، فلو أمرتهن يحتجبن، فنزلت آية الحجاب.

واجتمع نساء النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في الغيرة، فقلت: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ فنزلت كذلك.

وقد ثبتت موافقته لأشياء كثيرة غير هذه الثلاثة، منها قصة أسرى بدر، ومنها قوله تعالى: ﴿فتبارك الله ربُّ العالمين﴾، وصنَّف فيه بعضهم في موافقات عمر رضي الله عنه.

وأخرج أحمد (١/ ١٧١، ١٨٢، ١٨٤)، والبخاري (رقم ٣٢٩٤)، ومسلم (رقم ٢٣٩٦) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «إيهاً يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً قط إلا سلك فجاً غير فجك».

٣ - وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم يقول: «بينما أنا نائم رأيت الناس عُرضوا عليَّ وعليهم قُمُص، فمنها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعُرض عليَّ عمر وعليه قميص يجره».

قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: «الدِّين».

وروى أحمد في مسنده (١/ ١٠٦)، وفي الفضائل (رقم ٣١٠)، عن عليٍّ عليه السلام وهو على المنبر: «ما كنا نُبعد أن السكينة تنزل على لسان عمر».

٤ - وكان بين عليٍّ وعمر رضي الله عنهما محبة أكيدة، فكان عمر يرجع إلى عليٍّ في القضاء، وهو القائل: «لولا عليٌّ لهلك عمر».

وأخرج البخاري في كتاب الفضائل من صحيحه (رقم ٣٦٧٧، ٣٦٨٥) عن ابن أبي مليكة، أنه سمع ابن عباس يقول: «وُضع عُمر على

سريره، فتكنّفه الناس يدعون ويصلّون قبل أن يُرفع وأنا فيهم، فلم يَرُعني إلا رجلٌ آخذٌ منكبي فإذا عليُّ بن أبي طالب، فترحّم على عمر، وقال: ما خلّفتَ أحداً أحبَّ إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله إن كنتُ لأظنُّ أن يجعلك الله مع صاحبيك، وحسبتُ أني كثيراً أسمع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم يقول: ذهبتُ أنا وأبو بكر وعمر، ودخلتُ أنا وأبو بكر وعمر، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر».

٥- وتزوج عمر بن الخطاب السيدة أم كلثوم بنت عليٍّ بن أبي طالب عليهم رضوان الله، فأخرج أحمد في المسند (٤/٣٢٣)، والحاكم (٣/١٥٨) وصححه، ووافقه الذهبي، عن جابر بن عبد الله، أنه سمع عمر بن الخطاب يقول للناس حين تزوج بنت عليٍّ رضي الله عنهما: ألا تهنئوني؟ سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: «ينقطع يوم القيامة كلُّ سببٍ ونسبٍ إلا سببي ونسبي».

* * *

عثمان بن عفان رضي الله عنه

وذو النورين رضي الله تعالى عنه زوجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كريمتيه عليهما السلام واحدة بعد أخرى، فرضي به صهراً ورضي عنه، وشهد له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة.

وفي المسند (٥/ ٦٣)، وفضائل الصحابة (رقم ٧٣٨)، والمستدرك (٣/ ١٠٢) عن عبد الرحمن بن سمرة قال: جاء عثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بألف دينار في ثوبه، حين جهز النبي جيش العسرة، قال: فصبها في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقلبها بيده ويقول: «ما ضر ابن عفان ما عمل بعد اليوم».

٢- في صحيح مسلم (رقم ٢٤٠١)، والمسند (… ٧) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا أستحيي من رجل تستحيي منه الملائكة».

وأخرج أحمد في المسند (٢/ ٣٤٥)، وفي الفضائل رقم ٧٢٣ بإسناد حسن أو صحيح من حديث موسى بن عقبة قال: حدثني أبو أمي أبو حبيبة أنه دخل الدار وعثمان محصور فيها، وأنه سمع أبا هريرة يستأذن عثمان في الكلام فأذن له، فقام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إنكم تلقون بعدي فتنة واختلافاً» أو قال: «اختلافاً وفتنة»، فقال له قائل من الناس: فمن لنا يا رسول الله؟ فقال: «عليكم بالأمين وأصحابه»، وهو يشير إلى عثمان بذلك.

وقد جمع المسلمين على مصحف واحد، واستشهد رضي الله تعالى عنه، وهو يقرأ القرآن الكريم.

٣ - وصحّ عن عليٍّ أنه قال عن عثمان: هو من الذين آمنوا ثم اتقوا، ثم آمنوا ثم اتقوا. وعنه أيضاً أنه قال: ﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون﴾ منهم عثمان. أخرجهما أحمد في الفضائل (رقم ٧٧٠، ٧٧١).

علي بن أبي طالب عليه السلام

وأما أبو تراب الخليفة الراشد، وأقربهم منزلة، وأكثرهم صحبة، وأعلمهم علي المرتضى عليه السلام باب مدينة العلم، المقاتل للخوارج، فقد ورد في فضله ما لم يرد في غيره، بشهادة كبار حفاظ الإسلام، وهو الأمر المعروف، كما في الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٢١٣)، «وقال أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل عليّ بن أبي طالب»، وكذلك قال الإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي، ووافقه الحافظ في الصحيح المعاصر له الحافظ الكبير أبو علي النيسابوري.

وأفرد بعض الحفاظ مصنفات في أحاديث وردت في خصائصه، كحديث «الموالاة»، وحديث «الطير»، وحديث «ردّ الشمس»، وحديث «الراية»، وحديث «العلم»، وغيرها.

وتصدّى الإمام الحافظ الفقيه الشهيد أبو عبد الرحمن النسائي لجمع خصائص عليٍّ عليه السلام في جزء مطبوع ومشهور، ولم يستوعب

(١) تقدم هذا المعنى في الفصل السادس.

وورد في حقّ عليّ عليه السلام من الآيات القرآنية ما لم يرد في غيره، وقد جمع الحافظ الحسكاني مجلداً حافلاً مطبوعاً سمّاه «شواهد التنزيل لقواعد التفضيل» في الآيات التي نزلت في عليّ عليه السلام.

٢ ـ وهو أوّل الناس إيماناً بعد أمّ المؤمنين خديجة رضوان الله عليها، قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٢٢): «ولا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ على أنّ عليّ بن أبي طالب أوّلهم إسلاماً».

وقال العلاّمة المؤرخ القاضي تقي الدين المقريزي في إمتاع الأسماع (١٦ ـ ١٧): «أمّا عليّ بن أبي طالب فلم يشرك بالله قطّ، وذلك أنّ الله تعالى أراد به الخير فجعله في كفالة ابن عمّه سيّد المرسلين صلّى الله عليه وآله وسلّم»، ثمّ قال: «فلم يحتج عليّ رضي الله عنه أن يُدعى، ولا كان مشركاً حتى يوحّد فيقال أسلم، بل كان عندما أوحى الله إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عمره ثماني سنين، وقيل سبع سنين، وقيل إحدى عشرة سنة، وكان مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في منزله بين أهله كأحد أولاده يتبعه في جميع أحواله، وكان أبو بكر رضي الله عنه أوّل من أسلم ممن له أهلية الذبّ عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم والحماية والنصرة، هذا هو التحقيق في المسألة لمن أنصف وترك الهوى من نفر تقي».

وفي الباب عن جماعة من الصحابة والتابعين.

٣ ـ وهو صاحب منزلة التي لم تكن لأحد بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فروى جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال لعليّ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا

نبي بعدي»، فكلّ منازل هارون هي منازل لعليّ ما خلا النبوة، وهارون كان أفضل الناس وأعلمهم وأتقاهم بعد موسى عليهما السلام.

٤ – وهو الذي أوجب الله على المؤمنين نصرته وموالاته وذكر أنه وليّ لأوليائه وعدوّ على أعدائه، وذكر أنّه أحد الثقلين ولا يفترق الكتاب. ففي خصائص علي (رقم ٧٩) عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: لمّا رجع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن حجة الوداع، ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن، ثم قال: «كأنّي قد دعيت فأجبت، وإنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض».

ثمّ قال: «إنّ الله مولاي، وأنا ولي كل مؤمن»، ثم أخذ بيد عليّ فقال: «من كنت وليه فهذا وليه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه». فقلت لزيد: سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلا رآه بعينيه، وسمعه بأذنيه.

٥ – وصحّ أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم قال: «عليّ منّي وأنا من عليّ» وقال: «من سبّ عليّاً فقد سبّني»، وقال: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»، وقال: «من آذى عليّاً فقد آذاني»، وقال: «إنّ الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك»، وقال: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

وأحمد في المسند (٣/ ٣١)، والفضائل (رقم ١٠٧١)، والخصائص (رقم ١٥٦) أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «إنّ منكم من

يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله» ، فقال أبو بكر: أنا؟

قال: «لا» ، قال عمر: أنا؟ قال: «لا، ولكن خاصف النَّعل» .

وفي الخصائص رقم ٧٢ ، والمستدرك (٢/ ١٢٠) بإسناد صحيح عن أبي ذر رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لينتهين بنو وليعة أو لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي ...» .

وفيه تطلع عمر لهذه المنقبة وتطلبها لأبي بكر، ولكنها خاصة بعليٍّ رضوان الله عليهم.

وكان كبار السابقين من الصَّحابة كأبي بكر، وعُمر، وسعد، وسعيد رضي الله عنهم يتشوفون إلى منازله.

* * *

الخليفة الراشد الخامس

الحسن بن عليٍّ عليهما السلام

الخليفة الراشد الخامس: قال ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٦) تعليقاً على حديث «الخلافة في أمتي ثلاثون عاماً، ثم ملك بعد ذلك» قال: وإنما كملت الثلاثون بخلافة الحسن بن علي، فإنه نزل عن الخلافة لمعاوية في ربيع الأول من سنة إحدى وأربعين، وذلك كمال ثلاثين سنة من موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه توفي في ربيع الأول سنة إحدى

(١) اعلم أن الإمام الحسن بن علي عليهما السلام خليفة الراشد الخامس، فقد عده كثيرون من المتقدمين والمعاصرين، ومع ذلك يغفل عن محبته أهل السنة، والله المستعان.

عشرة من الهجرة، وهذا من دلائل النبوة» راجع مآثر الإنافة للقلقشندي (١/١٠٥)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ١٧٩).

ابن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الذي نظر في فيه وقبّله، حبًّا ووضعه في حجره وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «إني أحبّه، فأحبّه وأحبّ من يحبّه» أخرجه أحمد (٢/٢٤٩)، والبخاري (رقم ٢١٢٢) ومسلم (رقم ٢٤٢١).

وهو أحد أهل الكساء الذين أذهب الله تعالى عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، وأحد ريحانتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأحد سيدي شباب أهل الجنة.

وأخرج الترمذي (رقم ٣٨٧٠)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٦٩٧٧)، والحاكم (٣/١٤٩) وغيرهم عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين: «أنا حرب لمن حاربكم، وسلمٌ لمن سالمكم»، وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

* * *

وغير الخلفاء الراشدين الخمسة رضي الله تعالى عنهم قد ورد في عدد من السابقين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان من الفضائل والمناقب ما يرفعهم لأعلى الدرجات وإن كانوا دون هؤلاء في التفضيل، من هؤلاء:

سيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين عليه السلام، ونعته بصحبة النبيّ وأحبُّ النّاس إليهم سيدة نساء العالمين، ومناقبهم لا تدانيه مقام لأنهم مجتمعون كعلم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بنصٍّ من وحي الشريعة، وهم

الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ولا يضل من تمسّك بهم

ويلحق بهم بناتُ سيدنا رسول الله وأبناؤه سيدنا القاسم، والطيب، وإبراهيم عليهم السلام، ومحبتهم تدخل دار السلام

وأمهات المؤمنين رضي الله عنهن أجمعين، أفضلهن خديجة السيدة المشرفة، والتي عاشت بمكة ... وواست الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم بمالها ونفسها، ورزق منها ذريته الطاهرة

ومن عترته الأسد البدري أخو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمه سيد الشهداء حمزة الأبر، والعباس عم مولانا وسيدنا عبد الله بن عبد المطلب، وابنه عبد الله العالم الحبر، وجعفر الطيار بن أبي طالب السابق بالخيرات، شبيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خَلقاً وخُلقاً، وبقية العشرة المبشرين، وآمنة بنت وهب سيدة الأمهات، وعمته صفية سيدة المؤمنين والصحابة الكرام رضي الله عنهم: عمّار بن ياسر، وسلمان، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبو ذر الغفاري، وسعد بن معاذ، وسعد بن عبادة وابنه قيس، وأُسيد بن حضير، والمقداد بن الأسود، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت، وأسامة بن زيد، ومصعب بن عمير، وأُبي بن كعب، وعثمان بن مظعون، وعمرو بن الجموح، وعبد الله بن رواحة، وخزيمة بن ثابت، وعبادة بن الصامت، وبلال، وحذيفة، وأبو أيوب الأنصاري، وغيرهم، وغيرهم وغيرهم من السابقين، ومقدمي المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وعنّا بهم

* * *

فصل

١ – فإنه يجب على كلّ مسلم حبهم وموالاتهم والتماس الأعذار لهم، والكف عن انتقاصهم، والتحرّي من تعرّض لأحدهم بالسبّ والشتم.

هذا، وقد تعرّض جماعة من أهل العلم لمسألة سبّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم، من هؤلاء: القاضي عياض في الشفا، وكذا الشرّاح وجمهور كتب العقائد.

وكذا من قدماء: والتقي السبكي في «غيرة الإيمان الجلي لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي»، وهو في فتاويه، وفي كتابه «السيف المسلول»، وابن تيمية في كتابه «الصارم المسلول»، والسيوطي في «إلقام الحجر لمن زكّى سابّ أبي بكر وعمر»، وابن عابدين في رسالته «تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام»، والآلوسي الحفيد في «صبّ العذاب على من سبّ الأصحاب»، وكلها مطبوعة.

والملاحظ أن هؤلاء يتعرّضون للشيخين، وعثمان، وعائشة، والصحابة أجمعين رضي الله عنهم، ولكنهم لا يذكرون حكم سبّ أمير المؤمنين علي عليه السلام، وإن ذكر فإنما يذكر تبعاً لا استقلالاً.

سبّ عليّ أعظم جرماً من سبّ الشيخين

٢ – وكان الصواب إفراد حكم من يسبّ علياً بالسبّ والشتم؛ فإنه اختصّ عن سائر الصحابة رضي الله عنهم بأنّ من سبّه فقد سبّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ومن آذاه فقد آذى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كما في الأحاديث الصحيحة، وكيف لا يكون عليٌّ كذلك وهو كنفس رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كما في الحديث الثابت

٣- وفي مسنده (٦/٣٢٣) بإسناد ثابت عن أبي عبد الله الجدلي قال: دخلتُ على أم سلمة رضي الله عنها فقالت لي: «أيُسبُّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكم؟» قلتُ: معاذ الله، أو سبحان الله، أو كلمة نحوها، قالت: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من سبَّ عليًّا فقد سبّني». وأخرج مسلم في صحيحه (رقم ٢٤٠٩) عن سهل بن سعد قال: استُعمل على المدينة رجل من آل مروان، فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم عليًّا، فأبى سهل، فقال له: أما إذ أبيت فقل: لعن الله أبا التراب، فقال سهل: ما كان لعليٍّ اسم أحبّ إليه من أبي تراب.

٤- وزيادة في الشناعة والبشاعة قدّم مروان بن الحكم الخطبة قبل صلاة العيد كما في صحيح البخاري (١/٣٢٦) وغيره، لأن الناس لم يكونوا يجلسون بعد الصلاة حتى لا يسمعوا سبَّ علي أبي تراب فسبقهم مروان بتقديم الخطبة على الصلاة. راجع الفتح، ومصنف عبد الرزاق (٣/٢٨٤)، والمحلى (٥/٨٦)، و(الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٤/١٩٧)).

وفي مسنده (٤/٣٦٩) عن قطبة بن مالك قال: سبَّ أمير من الأمراء عليًّا رضي الله عنه فقام زيد بن أرقم فقال: أما إنك قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن سبِّ الموتى فلِمَ تسبُّ عليًّا وقد مات؟!

فهذه الآثار في هذه الحقبة البشعة وأخبار الشتيمة متواترة، وهذه عظيمة يصعب عندها تعظيمهم، وجريمة يصعب علينا بعد اليوم رشمه

الثلاثي أيام تشنيعهم الشنيع، وإنكار سعيد بن زيد رضي الله عنه على من نال من عليّ عليه السلام ثابت في المسند (١/١٨٨)، وفي سنن أبي داود (٤/٢١١) وغيرهما.

٥ - وانظر ما تقدَّم عن العلامة الفقيه الشيخ محمد أبي زهرة المصري رحمه الله تعالى.

وراجع كلمات علامة مكة المكرمة الشيخ الشريف العربي التباني المكي المالكي رحمه الله تعالى في «[illegible]» (ص ٨٠)، وكلمات الفقيه محمد بن الحسن الحجوي المالكي رحمه الله تعالى في «الفكر السامي في تاريخ التشريع الإسلامي» (١/٢٧٦)، و«شرح الياقوت النفيس» للعلامة السيد محمد بن أحمد الشاطري باعلوي الشافعي (٢٩٥ - ٢٩٧).

٦ - وفي «الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية» في ترجمة عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه (ص ١٢٩)(١): وهو الذي قطع السب عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وسلامه، وكان بنو أمية يسبونه على المنابر.

وقد مدحه الشعراء على ذلك، فممَّن مدحه على ذلك كُثيِّر عزَّة بقوله:

وليت فلم تشتم عليّاً ولم تُخِفْ
بريّاً ولم تتبَعْ مقالة مجرم

---

(١) كذا في الأصل.

ورثاه الشريف الرضي بقوله:

يا ابن عبد العزيز لو بكت العينُ

فتىً من أمية لبكيتكْ

أنت نزّهتنا عن السب والقذف

فلو أمكن الجزاء جزيتكْ

يقصدُ أنه أبطل التعدي على مولى الموحدين عليه السَّلام وبغضه ثم لعنه

خلال خلافة عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى، وليس هذا هو الصحيح فقط

بل عمل أنه أبطل من المحجوبين طوال [illegible]، ومعارضة المعلمين [illegible]

وجرح لا يندمل.

٧ - وخلاصة [illegible] أنه كان ينبغي من الشيخ عبد الحكيم أن يُبيّن

صلوات الله عليهم ما يصح من حكم سعدي على مولى الموحدين عليه

السلام [illegible] وغيره، ولكن على لا بد أن [illegible]، نعم سكوتهم عن غلوه

به أغراض، وشرحها يطول، والله المستعان.

وفي هذا يقول العلامة الشيخ أحمد [illegible] رحمه الله تعالى في

ارجوزته:

وقد حكى الشيخ السيوطي أنّه

قد كان فيما جعلوه سنّه

سبعون ألف منبر وعشرهْ

من فوقهنّ يلعنون حيدرهْ

وعدّه في جملة العظائمْ

تصغر بل بجنبه العظائمْ

فهل ترى من شبهة يُعتدى؟

أو لا ومن يُنتشر أو يهتدي؟

أو عالم يقول عنه سكتُ؟

أجب فإنّي للجواب منصتُ

وليت شعري من يُقالُ: اجتهد

كقولهم في غيبه أم أحمد

أليس ذا يؤذيه أم لا؟ فاسمعنْ

إنّ الذي يؤذيه حيٌّ وميتٌ ومن

بل جاء في حديث أمّ سلمة (١)

هل فيكم النّبي يُسبّ عنه إنّه

عادوا أحد العرفان بالجواب

وعند من عادى أبا تراب

* * *

(١) يشير إلى حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المتقدم

قصيدة «التحفة العلوية»

في خصائص علي عليه السلام

هذه قصيدة «التحفة العلوية» للعلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى يذكر فيها خصائص أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام، وقد أكملها ولده.

وهي قصيدة بائية يطرب لها محبوه، ويتشوقون، ويتواجدون، فيه [illegible]، وقد شرحها في مجلد مطبوع باسم «الروضة الندية شرح التحفة العلوية».

تحفة تهدى لمن يهوى عليّا ... من رقى شأواً من المجد عليّا

وتحيي كل حيّ صادق ... وله مُغرى بمن حلّ الغريّا

وتنادي كل ندب حاذق ... ختامها يَنشُرُ المسكَ ذكيّا

لم يكن من مسك دارين وقد ... [illegible] عرفاً صحبيّا

صفحوا أسماعكم من سيره ... وارشفوا كأساً من النظم رويّا

يا إماماً سبق الخلق إلى ... طاعة المختار مذ كان صبيّا

[illegible] ... ساجد الرحمن صبحاً وعشيّا

[illegible] في مكة [illegible] ... قعدت أصنامهم منه جثيّا

كاد أن يلمس أفلاك السما ... ويلاقي كفه كفّ الثريّا

وفداه ليلة هَمّت به ... فتية تابعت الشيخ الغويّا

بات في مضجعه حين سرى ... يا بروحي سارياً كان سريّا

خاب ما راموا وهبّ المرتضى ... وإلى المختار يطوي البيد طيّا

ولأمانات إلى أربابها ... عنه أدّاها ووافى يثربيّا

كان سهماً مسدداً حيث مضى　　وعلى الأعداء سيف مشرف

من يسمر فلق الهام وقد　　عم في الشعوة من كل شغب

وبأحد حين شبت نارها　　فيئة كانت بها أدنى صفت

وابن ود من ترى قطره　　وهو ليث كان في الحرب جري

واسأل الأحبار عن خيبر　　حينما فتح بها كان نهب

وأبو السبطين يشكر جنده　　ويرى المصطفى عاد [illegible]

ثم أعطاها [illegible] رايته　　بعد [illegible] بالفتح غضب

ذاكراً أوصاف من يحملها　　فسمى الكل لو كان غيب

[illegible] مرحباً　　[illegible] منه [illegible]

ثم كان الفتح [illegible]　　والمصطفى [illegible] من تلك [illegible]

وخيبا من بها أبطالها　　كم بها أردى من الكفر كمي

ومن الناكث والقاسط والـ　　ـمارق الأحمد بالأيمان غشا

[illegible]　　[illegible]

وهي في شهرتها شمس الضحى　　هل ترى يحجب شمس سحب

وكم [illegible] الله به　　من [illegible] لا يسهب

من سواه كان صهر المصطفى　　أو سواه [illegible] كان [illegible]

وأخي [illegible] خير الورى　　وهو [illegible] بل [illegible]

وكم [illegible] في شأنه　　[illegible] لا أنه [illegible]

وبعض [illegible] صح [illegible]　　[illegible] منهم وشقا

وعداة الطلب من شاركه　　[illegible] به العيش [illegible]

وعليه الشمس ردت بعدما | أفقها من بعد ظلام محتجب
ونجوم قام فيهم خاطباً | عن أشجار بها كان تعيب
قائلاً من كنت مولاه فقد | صار مولاه كما كنت علي
والذي زكّى به في كفه | راكعاً أكرم به بر زكي
ونفاق بغضه صح كما | حبه عنوان من كان نجيب
باب علم المصطفى ذاته | فهنيئاً لك بالعلم مريه
فهو بحر عنه فاض الخبر | فاغترف منه إذا كنت ذكي
كم قضايا حار صحب المصطفى | عنه أبدى بها حكماً حسن
ولكم ظمآن وافى بحره | فغدا من بحره بعدما روي
كل علم فإليه مسند | سنداً عند ذوي العلم عجيب
من سواه وضع النحو وقد | [illegible] قد صار علي
ويمور الحق معه حيثما | دار فيه حديثاً نبوي
واختصه الله بالزهراء له | بسواه مثله لم يهب
فسعدت عترته من أجلها | عترة نجب بعث أحمد
وغدا الشيعة والآن إذا | [illegible] عمريه
وبه باهل طه إذ أتى | وفد نجران إذا كنت لبيب
وإذا سماه طه نفسه | بل له مثل به خص سمي
وبسبطيه وبالزهرا كما | ذكرهم في الذكر قد جاء جلي
فأعرض عن هذه الشبه يا فتى | مستدلاً من كتاب أمر أخبروه
ما أبغض الشيب ولا زهرتها | وأتانا حباً فيها وربي

قائلاً أنت ثلاثاً خالقٌ … [illegible] وشياً عيبه وخليت

والبلاغات إليه تنتهي … نهجه فيه يُرى النهج سويّا

[illegible] في المنبر يوماً خاطباً … [illegible]

حكمُ اليونان والفرس معاً … [illegible] تداني منه لفظاً [illegible]

لازم المحراب وانحرفت إلى … أن أتى أشقى الورى لأمر [illegible]

ومضى نحو جوار المصطفى … حيث دارٌ وجوارٌ قد تهيّا

[illegible] ثلاث [illegible] حين أتى … مرحباً أهلاً [illegible] الروح وحيّا

ومضى الأشقى إلى قعر لظى … يتصلاها غدوّاً وعشيّا

عاقرُ الناقة فيها جاره … ليس جارٌ لأشقى إلا شقيّا

ثم قُلْ من يصطفي الخلق إذ … [illegible] في الحشر منه كوثريّا

[illegible] أحمد من يمتدحه … غيره أكرم به مدحاً عليّا

[illegible] من مدح بما شئت فلم … تأت فيه [illegible] شيئاً فريّا

كلُّ من رام يداني شأوه … في تعلّيه [illegible] وما [illegible]

كسفت أعداؤه من فضله … [illegible] هو الشمس فما يخفون شيئاً

[illegible] أن يطفئوا أنواره … وهو نور الله ما انفك مضيّا

[illegible] من مكرمة … [illegible] الأركـ[illegible]

جمعت فيه وفيهم فرقت … فلهذا فوقهم صار عليّا

نال ما قد نال كلٌّ منهم … والذي [illegible] عاد [illegible]

وكفاه كونه للمصطفى … ثانياً في كل ذكرٍ وصفيّا

صلواتُ الله تترى لهما … وعلى الآل صباحاً وعشيّا

قصيدة في رثاء آل البيت النبوي عليهم السلام

وهذه مرثية لآل البيت النبوي، وجدتها في كتاب «عقد الجواهر في فضل أهل بيت النبي الطاهر» (ص١٧٥، ١٧٦، ١٧٧) للعارف بالله السيد العلامة عبد الرحمن بن مصطفى العيدروس باعلوي صاحب مصر، وفيه أنه رثى بها شيخه سيدي العارف بالله تعالى رأس العلوم شمس السيد عبد الله بن جعفر مدهر باعلوي روح الله روحه المتوفى بمكة المكرمة سنة ألف ومائة وستين والمترجم في تاريخ الشعراء الحضرميين (٢/ ٨٠)، يرثي فيها أهل البيت النبوي عليهم السلام فقال:

لا تبرحن مصاحب البرحاء ... متوجعاً صبًّا صبيح مساء
متفكراً أجفان الصباب مسبلاً ... در المدامع من عيني دماء
فالحزن حسبي في أجل رزية ... في الحسن والحسين خير حماء
فسلا اللواحي من بكاك إنه ... لا شك أعلا من هب الرثاء
بحر الدموع فما كفى ما قد جرى ... وقف الرثاء على ذوي العلياء
لا تبك بعدهم سواهم حيث قد ... سد البكاء سادة الشهداء
واندب بقيتك والعيون أكابراً ... كانوا على الغبرا نجوم سماء
هم آل بيت المصطفى لا سيما الـ ... ـحسين أشرف الشرفاء
وريحانتي طه سلالة فاطم ... نجلي علي مفخر الكملاء
سر كربلا يخبرك عن كرب البلا ... في يوم عاشوراء ذي اللأواء
مستكثراً فيها حبيباً غريباً ... سبوا به الأسماع في الأنباء
راموا انتقاماً في الإساءة والجفا ... وأتوا النقيصة زائد الأسواء
قد قابلوا الحسنى بضد مودة ... وجزوا عن الإجلال بالإيذاء

ذهب الإله بنورهم إذ حاربوا نسل المصطفى من بني حواء
بكت الأراضي والسماء لفقدهم فجرت عيون الدمع كالأجواء
عظم المصاب فكل روح بعده من هوله حيرى من الأجزاء
خطب على الثقلين شق فشققت منه القلوب بخنجر البأساء
أكرم بآل المجتبى من سادة إذ عند فضل من فخار سناء
أبناء باب مدينة العلم الذي حبي له ديني وعقد ولائي
من ذكره السامي العلي عبادة قد قال ذلك سيد الشفعاء
قطب العبادة والشجاعة والندى مأوى المفاخر مقصد العلماء
ما لاح في يوم الوغى إلا علت سجعاته في ذلة الغوغاء
صنو النبي وصهره ووزيره بعل البتول البضعة الزهراء
تفدي علياً والبتول وولدها روحي وجسمي والعدو فداء
لله سادات كرام طهروا في "إنما" بالنص لا الإيماء
قاموا بأعباء العبادة والتقى وتشرفوا حقاً بفضل عباء
وسموا سمواً في مجدهم وجهادهم ديناً كما في الجود والهيجاء
والعلم والحلم الأجل وكلما يبديه من فخر وطيب ثناء
يفنى الزمان ولا انتهاء لوصفهم والبحر لا ينهى بنزح ركاء
فاسمع معاني لفظك العالي بهم حيث الشهيد جوامع الإملاء
واشطره بالسبط الحسين وصبره وبنيهما التالين بالأبناء
زين العبادة وباقر وبصادق والكاظم المُغني علي رضاء
وتقيهم ونقيهم وزكيهم وجمالهم من خص بالإخفاء

كرمت أوصاف أسمائهم لهم تعطر بين الوصف والأسماء

وهم بدور حلقت في أفق العلا وعدوهم من زال كالعواء

وهم بنو خير الخيار محمد يهدي لحضرته هدى الأنباء

وعليهم منه أجل تحية من روح منشرح الأحشاء

* * *

الخاتمة

وأختم بالحمد لله، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله الطاهرين الأكرمين، ومن والاهم، والرضى على ساداتي الأصحاب أولي المناقب والمفاخر، وعلى التابعين والعلماء وكلّ الأماثل.

وقد تشرفتُ بتصحيح بعضه في رحاب الزاوية الصدّيقية بطنجة بجوار مقام ساداتي الشرفاء الصدّيقيين رضي الله عنهم ونفعنا بهم، في يوم الجمعة ٢٩ ربيع النبوي سنة ١٤٢٤، وأتممتُ تصحيحه في مقام مولانا الإمام العارف بالله سيدي عبد السلام بن مشيش رضي الله تعالى عنه ببني عروس بشمال المغرب الأقصى في صباح يوم الاثنين ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٤

وأنا الفقير إلى رحمة مولاه أبو ممدوح محمود سعيد بن محمد ممدوح المصري الشافعي، غفر الله لي ولوالدي ولمشايخي ولأهلي ولجميع المسلمين.

❋ ❋ ❋

فهرس الموضوعات

من آثار «محمود سعيد محمد ممدوح» المطبوعة
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

١- تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع.

٢- تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم.

٣- تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ.

٤- التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف. طبع القسم الأول مع المقدمة في ستة مجلدات.

٥- المقصد الشريف لكتاب التعريف.

٦- رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسّل والزيارة.

٧- وصول التهاني بإثبات سنيّة السُّبحة والرد على الألباني.

٨- مباحثة السائرين بحديث: «اللّهم إني أسألك بحق السائلين».

٩- بشارة المؤمن بتصحيح حديث: «اتقوا فراسة المؤمن».

١٠- مسامرة الصدِّيق ببعض أخبار سيدي أحمد بن الصدِّيق.

١١- الشّذا الفواح بأخبار سيدي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

١٢- الاحتفال بمعرفة الرواة الثقات الذين ليسوا في تهذيب الكمال. طبع القسم الأول من حرف الألف إلى حرف الخاء فصل الزاي في أربعة مجلدات بالاشتراك في استخراج النصوص.

١٣- المسعى الرجيح بتتميم النقد الصحيح

١٤- كشف الستور عما أشكل من أحكام القبور.

١٥- الإعلام باستحباب شدّ الرّحل لزيارة النّبيّ عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

١٦- غاية التبجيل، وترك القطع بالتفضيل. وهو هذا.

١٧- الترجيح لحديث صلاة التسبيح - للحافظ ناصر الدين الدّمشقي - تحقيق.

١٨- النّقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح - للحافظ صلاح الدين العلائي - تحقيق.

١٩- إعلام القاصي والداني ببعض ما علا من أسانيد الفاداني.

٢٠- ارتشاف الرّحيق من أسانيد عبد الله بن الصدّيق.

٢١- فتح العزيز بأسانيد السيد عبد العزيز.

٢٢- إتحاف الأكابر بتصحيح حديث الطائر.

٢٣- التعقيب اللطيف والانتصار لكتاب التعريف.

٢٤- البغية والأمل في الجمع في الجرح والتعديل بين النصّ والعمل.